وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2022/ 2023

قســـم: علوم الإقتصادية

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنــوان:

مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

–دراسة حالة الجزائر–

تخصـص: إقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبة:

- قرفي هديل

تحت إشراف الدكتورة:

تحري صبيحة

- لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
قرقاد عادل	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	رئيسا
تحري صبيحة	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	مشرفا ومقررا
دحماني نور الهدى	أستاذ محاضر"ا"	جامعة الطارف	مناقشا

الملخص

على مدى عقود شهدت السياحة نموا مستمرا وتنوعا عميقا لتصبح واحدة من أسرع القطاعات الإقتصادية نموا في العالم، حيث ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالتنمية بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأجلين المتوسط والطويل. ونتيجة لدور السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية يعتبر أمرا هاما لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التحسيس بالثراء الذي تملكه الجزائر فيما يخص المقومات السياحية بأنواعها، هذه المقومات لا تزال غير مستغلة إستغلالا أمثلا للنهوض بتنمية مستدامة وفعالة رغم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد، من خلال مختلف المخططات التوجيهية للتهيئة والتنمية السياحية التي سعت من خلالها الدولة إلى تطوير وتنشيط السياحة وإدماجها في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة.

لغرض ذلك تم عرض واقع السياحة الجزائرية ضمن معطيات الإقتصاد الوطني من خلال عرض وتحليل أهم المؤشرات السياحية المتمثلة في عدد السياح، نسبة المساهمة في الناتج المحلي، نسبة المساهمة في ميزان المدفوعات. هذه المؤشرات التي أثبتت ضعفا في تحقيق النتائج المنتظرة وابتعادا كبيرا عن المقاييس العالمية بالنظر للثروة السياحية المتاحة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

Abstract

Over the decades, tourism has witnessed continuous growth and deep diversification to become one of the fastest growing economic sectors in the world. Tourism is closely linked to development given the large financial returns it can provide in the medium and long term. As a result of the role of tourism as a pioneering and effective economic sector, working to achieve economic and social development is important to ensure the growth of this sector in a sustainable manner.

This study aims to sensitize the richness that Algeria possesses with regard to tourism components of all kinds. Revitalizing tourism and integrating it into the global tourism market within the framework of sustainable tourism development conditions.

For this purpose, the reality of Algerian tourism was presented within the data of the national economy by presenting and analyzing the most important tourism indicators represented in the number of tourists, the percentage of contribution to the domestic product, and the percentage of contribution to the balance of payments. These indicators, which proved weak in achieving the expected results and a significant departure from international standards in view of the available tourism wealth.

Keywords: Tourism, tourism development, sustainable tourism, sustainable tourism development, the master plan for tourism development, Horizons 2030.

الإهداء

إلى رمز السبيل والعطاء إلى نبع الحنان والعطف إلى من سهرت من أجل راحتي إلى من تألمت لآلامي وفرحت لفرحتي إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء إلى أسمى وأجمل كلمة في هذه الدنيا إليك أمي الحبيبة.

إلى الرجل الذي علمني عزة النفس والكرامة، وزرع في حياتي روح التحدي للوصول إلى الهدف إلى ساعدي ومساعدي إلى الذي مهما قلت فيه لن أفيه حقه إليك يا أروع ما في الوجود أبي العزيز.

إلى سندي في هذه الدنيا وسندي في الحياة وفخري في هذا العالم إخوتي الأحباء:

"إيهاب الدين" و"زهرة البتول".

إلى من أحبتني وتقاسمت معي الصعاب، حلو الحياة ومرها "ريهام".

إلى كل من عائلة قرفي، عبيدي وكبلوتي صغيرا وكبيرا.

إلى جميع من علمني ولو حرفا وساهم في تكويني لأصل إلى هذا اليوم.

قرفي هديل

شكر وعرفان

الحمد الله الذي من علي من فضله وتوفيقه لإتمام هذا البحث، فله الحمد حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونرجو من الله التوفيق والسداد في القادم من الأعمال.

أتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان وبالغ الاحترام والتقدير لأستاذتي الفاضلة

"الأستاذة الدكتورة تحري صبيحة"

التي كانت صبورة وقورة معي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، فالشكر الجزيل موصول لها على كل توجيهاتها ونصائحها القيمة وتحفيزها لي من أجل إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة. وأقدم خالص الشكر أيضا إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد، الذين ساهموا في تكويني وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إعداد المذكرة.

أتوجه بالشكر والامتنان لكل موظفي مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف على حسن استقبالهم ومعاملتهم ومصداقيتهم في منحهم لي المعلومات التي ساهمت في إثراء موضوع الدراسة.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	(III-I)
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
مقدمة	(أ-د)
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة	**(40-02)**
تمهيد	02
المبحث الأول: نبذة حول السياحة	03
المطلب الأول: تاريخ نشأة السياحة	03
المطلب الثاني: مفهوم السياحة	07
المطلب الثالث: أهمية السياحة	11
المطلب الرابع: أهداف السياحة	13
المبحث الثاني: المحددات الأساسية للسياحة	15
المطلب الأول: أسس السياحة	15
المطلب الثاني: أركان السياحة والعوامل التي ساعدت على انتشارها	19
المطلب الثالث: دوافع السياحة	21
المطلب الرابع: أنواع السياحة وتصنيفاتها	24
المبحث الثالث: مقومات السياحة والعراقيل التي تواجهها	29
المطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي	29
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه السياحة	32
المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة	34
المطلب الرابع: الهيئات والمنظمات المهتمة بالسياحة	35
خلاصة	39

الفصل الثاني: السياحة والتنمية المستدامة	(79-41)
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	42
المطلب الأول: السياق التاريخي ومفهوم التنمية المستدامة	42
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	45
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	49
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة	56
المبحث الثاني: التنمية السياحية والسياحة المستدامة	58
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها	58
المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية	61
المطلب الثالث: مفهوم السياحة المستدامة وأبعادها	63
المطلب الرابع: الأهداف التنموية للسياحة المستدامة	66
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة	68
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات تحقيقها	68
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة	71
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	75
المطلب الرابع: أبعاد التنمية السياحية المستدامة	76
خلاصة	79
الفصل الثالث: واقع وإستراتيجيات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	**(150-81)**
تمهيد	81
المبحث الأول: واقع السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر	82
المطلب الأول: مقومات وإمكانيات السياحة في الجزائر	82
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر	90
المطلب الثالث: مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية السياحية المستدامة	99
المطلب الرابع: مخططات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	103
المبحث الثاني: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	107
المطلب الأول: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر	108

المطلب الثاني: فرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر	117
المطلب الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	123
المطلب الرابع: الإستدامة ضمن الإستراتيجية السياحية للجزائر	129
المبحث الثالث: نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة في ولاية الطارف	133
المطلب الأول: الإطار التاريخي والجغرافي لولاية الطارف	134
المطلب الثاني: المؤهلات السياحية لولاية الطارف	134
المطلب الثالث: المؤسسات الناشطة سياحيا في ولاية الطارف	139
المطلب الرابع: مشاكل المستثمرين الوطنيين الخواص لولاية الطارف	145
خلاصة	150
خاتمة	151
قائمة المراجع	158

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	مخطط مفهوم السائح	10
2-1	مخطط أهداف السياحة	15
3-1	مخطط أركان السياحة	20
4-1	دوافع السياحة المختلفة	22
5-1	أنواع السياحة حسب الدافع والهدف	28
1-2	مفهوم الإستدامة	44
2-2	مبادئ التنمية المستدامة	46
3-2	أهداف التنمية المستدامة	48
4-2	أبعاد التنمية السياحية المستدامة	77
1-3	أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030	101

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	مراحل نشأة السياحة وتطورها عبر العصور	07
1-2	مؤشرات التنمية المستدامة	56
2-2	أبعاد التنمية المستدامة	58
3-2	الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	70
4-2	مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	76
1-3	السياحة الشاطئية في الجزائر	82
2-3	تطور وضعية السياحة الحموية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	85
3-3	تطور وضعية المشاريع السياحية في الجزائر في الفترة (2017-2021)	90
4-3	تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر في الفترة (2017-2021)	91
5-3	قدرة الإيواء حسب نوع المنتج السياحي (2017-2021)	92
6-3	قدرة الإيواء في الجزائر حسب فئة التصنيف (2017-2021)	94
7-3	قدرة الإيواء حسب فئة الطابع القانوني خلال 2017-2021	95
8-3	تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة 2017-2021	96
9-3	حركة المواطنين المقيمين بالجزائر عبر الحدود (خروج الجزائريين)	97
10-3	تطور عدد الليالي السياحية خلال الفترة (2017-2021)	98
11-3	أهداف مخطط وجهة الجزائر	103
12-3	مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر	110
13-3	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بين (2017-2021)	124
14-3	مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات	125
15-3	مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	126
16-3	تطور عدد العمال في السياحة الجزائرية للفترة (2017-2020)	128
17-3	نتائج 2019 مقارنة مع أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.	129
18-3	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالجزائر سنة 2019	131
19-3	قائمة شواطئ ولاية الطارف وأماكن تواجدها	135
20-3	عدد المصطافين بولاية الطارف خلال موسم الاصطياف (2021-2022)	136

21-3	قائمة البحيرات والمستنقعات لولاية الطارف وأماكن تواجدها	136
22-3	قائمة السدود في ولاية الطارف	137
23-3	قائمة المعالم التاريخية والأثرية في ولاية الطارف	138
24-3	الفنادق السياحية في ولاية الطارف	140
25-3	عدد المتوافدين على مستوى المؤسسات الفندقية لولاية الطارف (2021-2022)	141
26-3	الينابيع الحموية لولاية الطارف	142
27-3	القائمة الاسمية لوكالات السياحة المعتمدة بولاية الطارف	143
28-3	مساهمة وكالات السياحة والأسفار في التوظيف	144
29-3	قائمة المنشآت القاعدية السياحية لولاية الطارف وأماكن تواجدها	147
30-3	قائمة مناطق التوسع السياحي لولاية الطارف	148
31-3	حصيلة المشاريع الخاصة بالإستثمار السياحي بولاية الطارف	149

مقدمة

لقد عرفت السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، فقد كانت في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظاهرها أسبابها ووسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه ومبادئه. فالسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان الذي ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لما حققته الإيرادات السياحية من نتائج معتبرة في تحسين الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية. لذلك تبرز أهمية الاستفادة منها في الجزائر لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره ومواجهة الإختلالات الداخلية والخارجية وتنويع مصادر الدخل والإنتاج، كما تعمل على تنشيط العديد من القطاعات لاسيما قطاع النقل بأنواعه الجوي والبحري والبري وقطاع الأشغال العمومية، الصناعات التقليدية وغيرها من القطاعات مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل وجلب عوائد مالية سواء كانت بالعملة الصعبة أو العملة المحلية.

وعلى ضوء التغيرات المعاصرة من تقدم ورقي في مختلف مناطق العالم أدى إلى التفكير الجدي في طرق تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية وضرورة الحفاظ على البيئة ومواردها، وعليه تم بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة وظهر في خضم ذلك المصطلح المحوري والثابت "التنمية المستدامة". هذا الأخير يستند على فكرة التسيير الأفضل للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة على اعتبار أن التنمية السياحية هي جزء أصيل ومحوري من مكونات التنمية المستدامة نظرا لأن السياحة ذات تأثير إيجابي كبير على جميع جوانب الاقتصاد وهي ركيزة أساسية وأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تطبيق مبادئ السياحة المستدامة.

وعلى اعتبار أن المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية من أهم عوامل الجذب السياحي فالجزائر أحد أهم هذه البلدان، فهي تزخر بالعديد من المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية بالإضافة إلى المقومات المالية والمادية وذلك راجع إلى اتساع موقعها الجغرافي، فهي تقع في شمال إفريقيا وتعتبر أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة مما ساعد على تنوع مصادرها السياحية وجعلها وجهة للعديد من السياح. إلا أن السياحة في الجزائر لم ترق للمستوى المطلوب، فهي تعاني من العديد من المشاكل وهذا راجع لمجموعة من الأسباب التي كان لها الأثر الكبير في الحد من تنمية السياحة.

ولمعالجة وضعية السياحة ومواجهة المشاكل التي تعترض تنميتها، قامت الجزائر بمجموعة من الإستراتيجيات والبرامج لترقية السياحة من بينها البرامج الحكومية لدعم السياحة والمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2025 و2030 كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

➢ **إشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الطريقة الكفيلة للنهوض بالسياحة الجزائرية وجعلها مواكبة للتطور الحاصل في السياحة على المستوى الدولي. في هذا الإطار فإن السؤال الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

هل تساهم السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الإشارة لولاية الطارف؟

➢ **التساؤلات الفرعية**

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي تتبادل لدينا مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع السياحة المستدامة في الجزائر؟
- ✓ هل تساهم السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟
- ✓ هل تساهم السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر؟
- ✓ هل تساهم السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الطارف؟

➢ **فرضيات الدراسة**

وللإجابة على مختلف هذه الأسئلة، قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تحتل السياحة المستدامة في الجزائر مكانة بارزة نظرا لمقوماتها السياحية التي تجعل من الجزائر وجهة سياحية للعديد من السياح، مما أدى إلى تصنيفها ضمن المراتب الأولى في معيار التنافسية السياحية الدولية.
- ✓ تساهم السياحة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مساهمتها في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ تسعى الجزائر إلى استغلال السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال توفير العمالة والقضاء على مشكلة الفقر كذلك المساهمة في تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تمتلك ولاية الطارف العديد من المقومات السياحية التي تخولها إلى توفير مناصب شغل جديدة والحد من تفشي ظاهرة البطالة.

- **أسباب اختيار الموضوع**

تنوعت أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة بين أسباب ذاتية وموضوعية ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

- ✓ الأهمية البالغة للسياحة في الاقتصاد والتطور والنمو السريع الذي تعرفه السياحة على المستوى الإقليمي والدولي وآثاره التنموية؛
- ✓ تنامي التزامات المجتمع الدولي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدماجها ضمن المخططات والسياسات التنموية الوطنية والإقليمية؛
- ✓ الميول الشخصي للموضوع؛
- ✓ الرغبة في التعرف على واقع السياحة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ اعتبار السوق السياحية في الجزائر سوقا خصبة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة واعدة لما تملكه من مقومات تجعلها قطبا سياحيا هاما.

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نشاطا مهما من الأنشطة الممارسة في مختلف الدول والمتمثلة في السياحة، وذلك من خلال التعرف على مقومات السياحة والتنمية السياحية المستدامة، وكذا الوقوف على الدور الفعال الذي تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول السياحية وتحقيق التنمية المستدامة. كما تتجلى أهميتها أيضا في الدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه السياحة الجزائرية في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية للحد من البطالة. وهذا راجع إلى الأهمية البالغة التي تشغلها السياحة في بداية القرن 21م من طرف صناع القرار وذلك من خلال وضع إستراتيجية سياحية جديدة سميت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

- **أهداف الدراسة**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ معرفة مدى مساهمة السياحة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة؛
- ✓ إبراز جهود الدولة الجزائرية من خلال إتباع مجموعة من البرامج والسياسات لترقية وتطوير السياحة على المستوى المحلي والدولي؛
- ✓ تحديد مفهوم التنمية السياحية المستدامة وموقعها في برامج التنمية السياحية في الجزائر؛

✓ رصد الآثار الاقتصادية والإجتماعية للسياحة في الجزائر من خلال المساهمة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإجتماعية على حد سواء؛

✓ التعرف على مختلف التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق تنمية سياحية مستدامة على مستوى الجزائر.

➢ **المنهج المتبع**

باعتبار أن كل دراسة أو بحث يفرض على أي باحث إتباع منهج معين من أجل دراسته، وللإجابة على الإشكالية وبناء على طبيعة الموضوع تم الإعتماد على عدد من المناهج المكملة لبعضها البعض. حيث تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي في دراسة الموضوع، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي في إطار التعرض للمفاهيم العامة للسياحة، التنمية السياحية والتنمية المستدامة بغية استيعاب الإطار المفاهيمي للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده هذا فيما يخص الجانب النظري. أما المنهج التحليلي فكان بقراءة وصفية تحليلية للمقومات التي تزخر بها الجزائر سواء الطبيعية أو التاريخية من خلال تحليل الإحصائيات الدالة على تطور عدد الفنادق وحجم طاقتها الإستيعابية وتصنيفاتها، ومن جهة أخرى تحليل الإحصائيات الدالة على تطور عدد السياح الوافدين وليالي المبيت على حسب نوع الخدمة المطلوبة وكذا خروج السياح الجزائريين إلى الخارج. كما تم تحليل مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وكذا تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى مساهمة السياحة في العمالة.

➢ **الدراسات السابقة**

هناك عدة دراسات تناولت الموضوع حسب وجهة نظر كل باحث، سنحاول إبراز أهمها حسب ما أتيح لنا كما يلي:

1- دراسة كواش خالد (2003-2004) بعنوان: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية السياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة الواقع السياحي المعاش من خلال تحليل مؤشرات القطاع والوقوف على النقائص والمعوقات كما ركزت على أهمية السياحة في الجزائر وأفاق القطاع السياحي في ظل التغيرات العالمية، مستندا على بعض تجارب الدول العربية .وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة في الجزائر لم تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية الوطنية على الرغم من توفرها على الإمكانات هائلة وذلك راجع كونها لم تحضى بالأولوية في البرامج التنموية. اختلفت دراستنا من الدراسة السابقة من حيث إرتباطها بالتنمية المستدامة، بالإضافة

إلى فترة الدراسة جاءت كدراسة تقييمية للرؤية التنموية للسياسة السياحية الجديدة المعتمدة من طرف السلطات المعنية والمتمثلة في المخطط التوجيهي التهيئة السياحية SDAT 2030.

2– دراسة (عامر عيساني 2010)، بعنوان: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة. حيث هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، تناول الباحث الجوانب النظرية للسياحة والتنمية المستدامة، ومختلف الآثار الناجمة عنها، كما تطرق إلى واقع الإستراتيجية السياحية في الجزائر ومقارنتها مع الإستراتيجية السياحية لمصر وتونس، ومعرفة المداور الإستراتيجية التي اختارتها كل من تونس ومصر التطوير قطاعها السياحي من خلال دراسة لتقييمية المتحارب السياحية للبلدان محل الدراسة وتوصلت الدراسة أن القطاع السياحي في الجزائر لم يرى إلى المستوى المطلوب نتيجة إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية لسنوات طويلة مما انعكس سلبا على القطاع، وأنه لابد من الأخذ بالدروس الناتجة عن تجارب البلدين في الفعال السياحي إختلفت الدراستان في فترة الدراسة، حيث ركزت الدراسة السابقة على الفترة (1994–2017) وهي فترة خروج البلاد من المشكل الأمني الذي عاشته وبداية انطلاقة جديدة للسياحة الجزائرية من خلال بعث جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، أما دراستا اعتمدت على الفترة (2000–2017) حيث تعتبر هذه الفترة كافية لتقييم وتشخيص لواقع السياحة بالجزائر من منظور الإستراتيجية السياحية الجديدة، بالإضافة إلى أننا قمنا بدراسة تقييمية لواقع المشاريع السياحية قبل وبعد انطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحي "SDAT 2030". وفي الأخير تناولنا أهم معوقات وفرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.

3– دراسة (عوينان عبد القادر 2012–2013) بعنوان: السياحة في الجزائر، الإمكانات والمعوقات (2000–2030) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03. هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع السياحة الجزائرية وموقعها من السياحة الدولية بصفة عامة، والسياحة العربية بصفة خاصة بدراسة مقارنة مع بعض التجارب السياحية العربية (مصر تونس والمغرب)، كما هدفت إلى فحص واقع الإمكانيات والمقومات السياحية واستعراض أهم العراقيل والعقبات التي تقف أمام النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر، بالإضافة إلى تحليل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإستراتيجية السياحية الجديدة "SDAT 2030" وتوصلت الدراسة أن الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ساهمت بدرجة كبيرة في ضعف القطاع السياحي، ومنه فإن دفع عجلة قطاع السياحة بالجزائر مرتبط بالتطبيق الفعلي للإستراتيجية السياحية الجديدة. إختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من خلال تقييمنا

لواقع السياحة بالجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية المعتمدة من خلال المؤشرات السياحية، بالإضافة إلى تقييم لواقع المشاريع الاستثمارية السياحية (الجارية المتوقعة لم تتعلق بعد والمنجرة) قبل وبعد انطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

4- دراسة (سماعيني نسبية 2013-2014) بعنوان دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة وهران. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة أسباب تراجع القطاع السياحي في الجزائر، من خلال إستعراض واقع السياحة في الجزائر بالتعرف على مختلف المقومات السياحية ومختلف المراحل التي مرت بها بالإضافة إلى عرض أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، وتوصلت الدراسة أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية هائلة، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. اختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث الرؤية التنموية للإستراتيجية السياحية الجديدة، والوقوف على واقع الاستثمار السياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، إلا أنه تبقى هذه الدراسات جديرة بالاطلاع والدراسة لما تحتويه من معلومات قيمة في مجال البحث العلمي أو بالنسبة للقائمين على القطاع السياحي.

- **محتويات الدراسة**

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول مقسمة بين فصلين نظريين وآخر تطبيقي، حيث تم تناول في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للسياحة من حيث الأسس، الأنواع، الدوافع والعراقيل بالإضافة إلى آثارها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد.

أما **الفصل الثاني** فهو يتمحور حول السياحة والتنمية المستدامة، تم التطرق فيه إلى التنمية المستدامة، السياحة المستدامة والتنمية السياحية من حيث المبادئ، الأهداف، المؤشرات والأبعاد وصولا إلى التنمية السياحية المستدامة والتذكير بمتطلبات وشروط تحقيقها.

بينما خصص **الفصل الثالث** لتحليل ومناقشة واقع وإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، تم من خلاله معرفة واقع السياحة في الجزائر على ضوء مقوماتها وإمكانياتها. كما تمت دراسة إيرادات الجزائر من حيث تطور توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها وتطور الليالي السياحية في تلك المؤسسات بالإضافة إلى معرفة حركة السياح الجزائريين نحو الخارج، كما تم التطرق إلى واقع التنمية السياحية في الجزائر في إطار الإستراتيجية السياحية الجديدة بإعطاء نظرة حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، وأهم العراقيل التي

حالت دون تطويرها وإعطاء الحلول التي بإمكانها أن تعطي دافعا قويا للسياحة وجعلها موردا هاما للاقتصاد الوطني وبصورة مستدامة. كما تمت مناقشة الآثار الاقتصادية والإجتماعية للسياحة في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى مساهمة السياحة في التشغيل بالجزائر. أيضا تم تخصيص الجزء الأخير من هذا الفصل لتسليط الضوء على السياحة في ولاية الطارف باعتبارها من أهم الوجهات السياحية وأجملها على مستوى الجزائر.

وأخيرا و**كخاتمة عامة** تم إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإعطاء مجموعة من التوصيات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياحة

تمهيد

عرف الإنسان السفر والترحال منذ القدم، حيث كان يسافر في الأرض بحثا عن المأكل والمشرب والأمان، ثم تطورت هذه الظاهرة مع تطور الزمن وباختلاف رغبات الفرد واحتياجاته، إلى أن أصبحت قطاعا أساسيا ومحركا فاعلا للكثير من القطاعات الأخرى (كالنقل، الثقافة، التجارة، الحرف والصناعات التقليدية...). فإذا كان وصف السياحة في الماضي قد ركز على سمات الزوار وظروف سفرهم وإقامتهم، فإن هناك وعي متزايد في الوقت الحاضر بالأثر والدور الاقتصادي الذي تؤديه السياحة والذي يؤثر على النحو المباشر أو غير المباشر في اقتصاد العديد من الدول. ونظرا لأهميتها وأبعادها المختلفة فقد أصبحت تدرس في المعاهد والجامعات وتشكل محاور بحث لمجموعة من الدراسات التي تخص التنمية الإقتصادية، كما أصبحت تحتل مكانا بارزا في العديد من الإستراتيجيات التنموية للبلدان النامية والمتطورة.

وعليه فسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للسياحة من خلال تقسيمه إلى:

- **المبحث الأول: نبذة حول السياحة**
- **المبحث الثاني: المحددات الأساسية للسياحة**
- **المبحث الثالث: مقومات السياحة والعراقيل التي تواجهها**

المبحث الأول: نبذة حول السياحة

السياحة مفهوم لم يتبلور بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، حيث أصبحت حركة السفر إحدى ظاهرات العصر الإقتصادية والإجتماعية. وقد تباينت تعريفات السياحة وذلك تبعا لاختلاف التخصصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، وما هو ملفت للنظر تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية لأخرى نظرا لتطور ظاهرة السياحة نفسها.

المطلب الأول: تاريخ نشأة السياحة

لقد تطور مفهوم السياحة مع تطور المجتمعات وسوف نستعرض بصورة مختصرة أربع مراحل من مراحل تطور السياحة وهي:

أولا:مرحلة العصور القديمة: وهي الفترة التي بدأت منذ نشأة الإنسان على وجه الأرض وحتى القرن الرابع عشر، حيث كان الإنسان خلال تلك الفترة بدائيا وكانت وسيلة انتقاله بدائية أيضا، حيث كان ينتقل من مكان لآخر سيرا على الأقدام أو بالاعتماد على الحيوانات والتي قام بتطوير استخداماتها إلى جر العربات المخصصة لنقل الركاب والبضائع، وكذلك تحسين الطرقات الخاصة لسير تلك العربات. من هنا نستنتج أن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل، حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية، فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه دون وجود قوانين أو أعراف تحد وتحكم تصرفاته والتزاماته. أما بالتكلم عن السفر فقد كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع حاجاته الشخصية.[1]

وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع، ومن خصائص هذه المرحلة نجد:

- ✓ ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية؛
- ✓ ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي:[2]

1- تحقيق الفائدة: ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، ولقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 14.

[2] نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 12-13.

تجارتهم مع الشعوب المجاورة، كما كانت هناك رحلات يقوم بها أهل قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم وبلاد الشام واليمن كما ورد في القرآن الكريم ﴿لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾ والكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات.

2- حب الاستطلاع: أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها وأهم الرحالة (هيرودت المؤلف الإغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة.

3- الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون "البوذا" يقطعون آلاف الكيلومترات للقيام بذلك، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها بالسياحة الدينية.

ثانيا: السياحة في العصور الوسطى: تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر والتي كان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم حيث كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة الحج ورحلات الدراسة، فانفرد العرب إلى تطوير مبادئ السياحة ووضع الأسس الأولى مما جعل البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا وبغداد وقرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة ومركز الحياة الثقافية والحضارية. وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، ابن جبير، البيروني... وغيرهم. في حين أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة، وكثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم.

بعدها بدأت هذه المرحلة تأخذ طابعا آخرا من حياة الإنسان حيث ظهرت الزراعة وبدأ الإنسان حينها يهتم بها ويعتمد عليها في تأمين قوت يومه، إلا أن المجتمع في ذلك الوقت انقسم إلى قسمين الأول طبقة الفقراء والثاني طبقة الإقطاعيين الذين تتوفر لديهم الأموال والأراضي فلم يعودوا بحاجة إلى العمل مما زاد لديهم من وقت الفراغ وسمح لهم بأن يجوبوا البلاد ويتمتعون بوقتهم. من هنا ظهر نوع جديد من السياحة وهو سياحة الاستجمام والراحة إضافة إلى السياحة العلاجية، حيث كان الناس ينتقلون من بلد لآخر بغرض العلاج والاستشفاء.[1]

ثم تطور الإنسان تدريجيا وجاءت مرحلة جديدة وهي الثورة الصناعية والنهضة والاختراعات التي غيرت من نمط حياته وسهلت عليه العيش والتنقل بين البلدان خاصة بعد اختراع القطارات والسكك الحديدية والبواخر، إذ أن تطور وسائل النقل والمواصلات ساعدت الناس على اختصار الوقت والجهد والتكلفة مما شجعهم على الانتقال،

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

بعدما تم اختراع السيارات التي غيرت هي الأخرى من حياة الإنسان وطورتها وأعطته حرية كبيرة في التنقل وقت ما شاء وإلى أي مكان يريد.[1]

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم والتعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الإقطاعيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة.[2]

ثالثا: السياحة في العصر الحديث: تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، وقد شهدت هذه المرحلة الرحلات الأوروبية نتيجة لحب المغامرة والإستطلاع، مع الترفيه والرغبة في الكشف والكسب وتزايد المعرفة، بالإضافة إلى الرواج الاقتصادي والحضاري الذي شهدته أوروبا خلال هذه المرحلة نتيجة لنشاطها الاستعماري الواسع، وتطور كل من العلوم والفنون بظهور الثورة الصناعية إلى جانب توسع مجال السفر والسياحة بسبب تعدد العطلات وطول فترتها وقيام الأفراد برحلات خاصة تهدف إلى المتعة والترويج عن النفس ولا تهدف إلى الكسب المادي فقط.كما ظهر تعبير السياحة بمعناها المعاصر وبالتالي بدأ في استخدام تعبير السائح (Tourist) للإشارة إلى الشخص الذي يقوم برحلة من أجل المتعة والترفيه أو لأسباب صحية أو دينية.[3]

ويرى دوكلاس بيرس DOUGLAS PEARCE أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك إلى:[4]

- ✓ التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ والإجازات الممنوحة؛
- ✓ تقدم وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وبالتالي تقارب المسافات؛
- ✓ سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة؛
- ✓ ارتفاع معدلات الدخول والثروات والنظرة للسياحة كضرورة حتمية؛
- ✓ اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

---

[1] نائل موسى محمود سرحان، **مبادئ السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 4.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] مصطفى يوسف الكافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 32.

[4] وفاء زكي إبراهيم، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية– دراسة تقويمية للقرى السياحية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص67-68.

ومع بداية القرن العشرين دخلت التكنولوجيا الجديدة في مجال النقل كالطيران، ومجال الإيواء "فنادق دولية بخدمات شاملة"، ووسائل النقل البري والبحري والخطوط الحديدية ووسائل الاتصال السريعة، كما تغيرت حياة الإنسان خاصة في الدول المتقدمة، مما دفع به إلى التمتع بالسياحة.

وعليه لم يعد سفر اليوم كما كان بالأمس، كما لم يعد رحالة اليوم مثل الرحالة القدامى لأن الثروة التكنولوجية وتقدم وسائل النقل وكثرة عدد المسافرين لم يجعل من المسافر رحالة (بالمعنى التقليدي)، حيث تدير المكاتب السياحية وتعلن عن موضوع الرحلة في عدة طرق عن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة وتكتشف مختلف الأماكن التي تكون كامنة.[1]

رابعا: السياحة في المرحلة المعاصرة: مع بداية القرن العشرين وبالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع استقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأوضاع الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي وتوفر وسائل النقل المتطورة كالطائرات، استعاد الإنسان ماضيه الحافل بالترحال ولكن تحت شعار جديد عرف بالسياحة وباستخدام أحدث وسائل النقل، حيث أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي وإنما صارت اقتصادا للتخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية (UIOTO) والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت بالمنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة. وكان هذا التطور الكبير نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:[2]

- ✓ استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية؛
- ✓ التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية الجوية والبحرية؛
- ✓ ارتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي؛
- ✓ ارتفاع مستوى التعليم في مختلف الدول مما زاد الرغبة في السفر؛
- ✓ زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا.

ويمكن إيجاز المراحل الأربعة لنشأة السياحة وتطورها في الجدول (1-1):

[1] غادة حسن صالح، **اقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 73.

[2] أمال حابس، عبود زرقين، **الاستثمار السياحي في الجزائر(واقع وآفاق)-دراسة تحليلية للفترة 2008- 2016**، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص ص 6-7.

الجدول رقم (1-1): مراحل نشأة السياحة وتطورها عبر العصور

مرحلة العصور القديمة	مرحلة العصور الوسطى	مرحلة العصر الحديث	المرحلة المعاصرة
- بدأت منذ نشأة الإنسان -كانت وسائل النقل بدائية - لم تكن هناك قوانين تحكم وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة	- بين القرن الثامن والرابع عشر - برز دور العرب في تطوير مبادئ السياحة - ظهرت رحلات طالبي العلم والدراسة	- انطلقت مع بداية القرن السادس عشر - تميزت بالكشوفات الجغرافية - تأسيس منظمات خاصة بالنشاط السياحي - تطور وسائل النقل	- التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية الجوية والبحرية - ارتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي - ارتفاع مستوى التعليم في مختلف الدول مما زاد الرغبة في السفر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة

يعود لفظ السياحة إلى اللغة اللاتينية، وهو لفظ مستحدث فيها والمعروف بكلمة "Tourisme"، فهو لفظ مشتق في اللغة الانجليزية من كلمة "To tour"، أي يدور ويجول. والمعروف في اللغة الفرنسية بلفظ "Tourner" وكلاهما مشتق من لفظ لاتيني "Tournare" الذي يؤدي نفس المعنى.

أولا: مفهوم السياحة في الإسلام: إن المفهوم اللغوي للفظ السياحة يعني التجوال وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد جاء في كتب أخرى لفظ السياحة يعني "الضرب في الأرض ومنها سيح الماء" أي جريانه. كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى: ﴿ براءة من الله ورسوله إلى اللذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين﴾،[1] ومعنى سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحدا، إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية.[2]

[1] مصحف القرآن الكريم، **سورة التوبة**، رقمها 09، مدنية، الآية رقم 1-2.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

وقد ورد ذكر لفظ السياحة في سورة التوبة أيضا في قوله تعالى "التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"،[1] والسائحون تعني الصائمون استنادا إلى قول رسول الله هم المسافرون لطلب العلم أو الجهاد في سبيل العلم.

ثانيا: مفهوم السياحة عند بعض الباحثين: قام العديد من الباحثين بتعريف السياحة، ومن أهم تعريفاتهم:

يعرفها ماكنتوش Mclntosh وزملاءه على أنها: "مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين". هنا نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أربعة عناصر للسياحة هي: السائح، مؤسسات الضيافة، الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة بالإضافة إلى الناس الذين يقطنون في الأماكن أو المناطق التي يزورها السائح.[2]

أما جوبير فرولر Freuler Guyer فعرفها على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس وجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة تقدم وسائل النقل".[3]

وعرف الأستاذ علي أحمد هارون السياحة بأنها: "مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار".[4]

وقد عرف العالمين السويسريين Hunziker et Kraft سنة 1924 السياحة بأنها "مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح".[5]

ثالثا: مفهوم السياحة عند بعض المنظمات والمؤتمرات الدولية العالمية: تم تعريف السياحة من قبل بعض المؤتمرات والمنظمات وفق ما يلي:

---

[1] مصحف القرآن الكريم، **سورة التوبة**، مرجع سبق ذكره، الآية 112.

[2] حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 23.

[3] ليلى بوحديد، إلهام يحياوي، **دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة–التجربة المصرية نموذجا**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 02، المجلد 09، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018، ص 18.

[4] نائل موسى محمود سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[5] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 23.

✓ عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963م أن السياحة هي "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية".[1]

✓ مؤتمر أوتاوا بكندا سنة 1991م عرف السياحة بأنها: "الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه".[2]

✓ وتعرف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر سنة 1972 على أن: "السياحة هي فن تلبية الرغبات الشديدة التي تدفع إلى التنقل خارج المجال المحلي"، وحسب هذا التعريف فإن السياحة هي فن تختلف عن باقي النشاطات بسبب طبيعتها وأدواتها ومكانها.[3]

أما بالرجوع إلى تعريف المنظمة العالمية للسياحة:"هي الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى السنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو سبب آخر".

كما عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة على أن:"السياحة هي لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموع الأنشطة الإنسانية والبشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الرحلات وهي تتعاون على سد حاجيات السائح".[4]

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن السياحة مصطلح يرتبط أساسا بالسائح الذي عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما 1963م)على أنه:"أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها"، وبناءا عليه نجد أن هذا التعريف يشمل فئتين من الزائرين هما:[5]

---

[1] حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عائشة شرفاوي، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 5.

[3] عبد الله عياشي، **إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 34.

[4] عائشة شرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[5] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة– دراسة حالة الجزائر**–، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 13.

✓ **السياح (tourists)**: وهم الزائرون المؤقتون الذين يزورون بلاد أو مدن لأكثر من 24 ساعة للأغراض المختلفة التالية: ترفيهية، أعمال ومؤتمرات، عوائل(زيارة الأقارب)؛

✓ **المتنزهون (excursioni)**: الذين يزورون مناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السياح وإنما يعتبرون منتهزين، وهم الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح.

وعليه نستخلص بأن مفهوم السائح تطور مع مرور الزمن مع تطور مفهوم السياحة، والمخطط (1-1) التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-1): مخطط مفهوم السائح

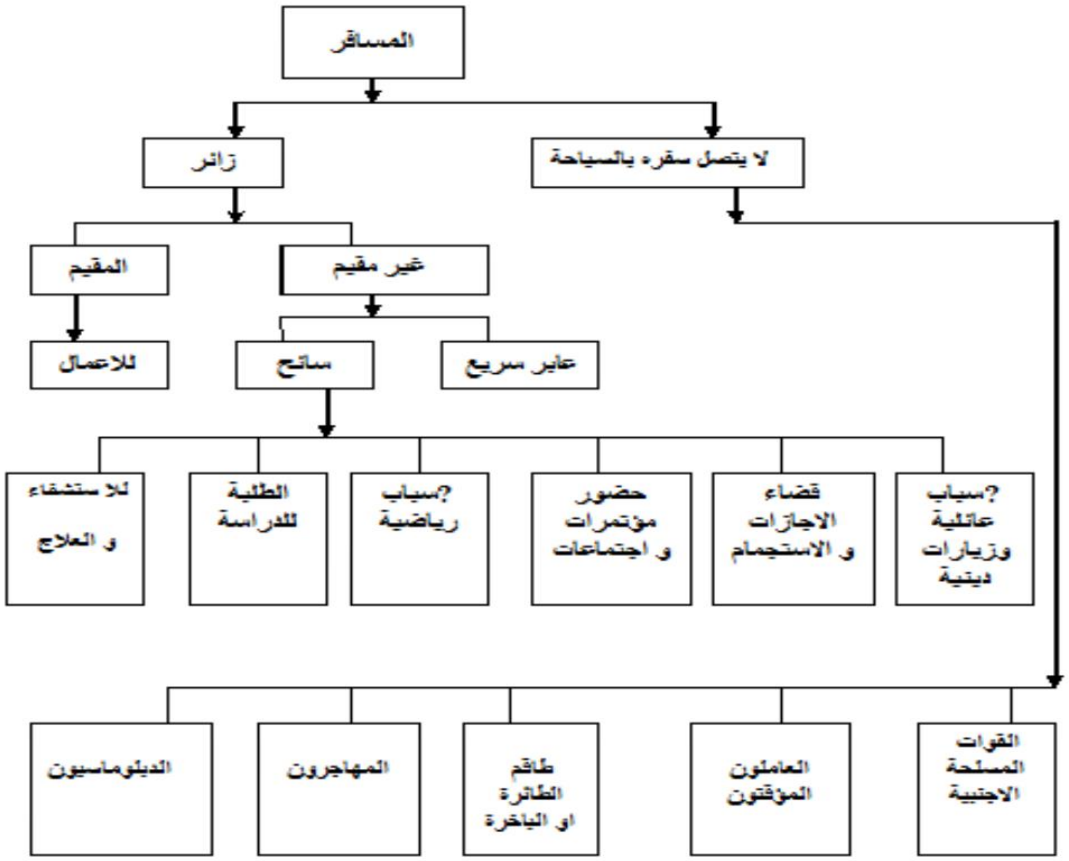

المصدر: هاجر قاندي، **الحق في السياحة**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 51.

المطلب الثالث: أهمية السياحة

للسياحة أهمية كبيرة ما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء، وفي ما يلي نعرض لأهمية السياحة في النقاط التالية:

أولا: الأهمية الاقتصادية: تكمن أهمية السياحة من حيث الإنفاق السياحي، ويشمل شراء السلع والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة والمواصلات وغيرها، وهذا الإنفاق هو بمثابة تحويل للأموال من طرف السائحين إلى المستقبلين للسياح، كما تساهم هذه المداخيل في عملية ترميم وتحديث المرافق السياحية كالمناطق الأثرية والمركبات السياحية. ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال النقاط التالية:[1]

1- خلق مناصب عمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من أربع مرات بالنسبة لصناعة السيارات وعشر مرات قطاع البناء، فمثلا فندق بـ 50 غرفة و100 سرير يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و10 عمال موسميين و10 عمال مؤقتين، والمجموع يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة.

2- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- ✓ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
- ✓ المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
- ✓ فروق تحويل العملة؛
- ✓ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى؛

3- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية عن طريق الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

كما أن الحركة السياحية لها تأثير فعال على جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يلي:

[1] حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2011، ص 72.

✓ **قطاع النقل:** يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية هذا ما سيؤدي إلى زيادة مداخيل هذه الأخيرة، كما أنه يجب أن تكرس الاستثمارات للتوسيع وتحسين الطرقات وتسهيل الوصول إلى المناطق البعيدة التي من شأنها تشجيع السياحة في البلد؛

✓ **قطاع الصحة:** يوظف قطاع السياحة في مراكز الحمامات والأماكن العائلية وأماكن الراحة مسيرين وأطباء، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة؛

✓ **قطاع التجارة:** وهذا من خلال العملة الصعبة التي تجلبها السياحة للبلد المضيف وعليه فإن قطاع السياحة غير متجانس ويشمل العديد من قطاعات الأنشطة السياحية الاقتصادية والمعتمدة على السياحة بشكل أساسي أو غير مباشر أو جزئي، ونعني بالنشاطات الأساسية هي مجمل المناصب الناتجة من الوحدات السياحية كالمطاعم والنقل والوكالات السياحية. أما النشاطات غير المباشرة فهي تلك المرتبطة بالنشاط السياحي كالبناء والمعدات والأثاث، النشاطات الجزئية هي المناصب المرتبطة بجانب الطلب من السياحة وهي السلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح كالمواد الغذائية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية: تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:[1]

1– زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الآخر (السياح)؛

2– زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات وشعوب وقيم أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال؛

3– توفر السياحة فرص عمل للكثير من الطبقات العاملة في المجتمع؛

4– رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري؛

5– تحسين نمط حياة الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي؛

6– التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة ومن جهة أخرى السياح سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى، الأمر الذي يقضي إلى التبادل الاجتماعي.

ثالثا: الأهمية السياسية: للسياحة كذلك أهمية سياسية حيث تساهم في: [2]

1– السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول؛

---

[1] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص 16.

[2] إيمان العلمي، **واقع التسويق السياحي في الجزائر وآفاق تطويره–دراسة حالة ولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 14.

2- النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية؛

3- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي؛

4- تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

رابعا: الأهمية الثقافية: للسياحة أهمية ثقافية نذكر منها: [1]

1- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم)؛

2- تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم؛

3- توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة؛

4- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع؛

5- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

المطلب الرابع: أهداف السياحة

إن قطاع السياحة كأي قطاع آخر قائم على جدوى وغايات تجعل منه قطاعا فعالا يحقق أهدافا متعددة ترضي الطالب للنشاط السياحي وعارضه، و من بين هذه الأهداف نذكر:

أولا: الأهداف السياسية: وهي التي ترمي إلى تحسين العلاقات بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي حيث أنه: [2]

1- بالنسبة للاستقرار الداخلي: تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشروعات سياحية وتعميرها بالسكان وبعث الحيوية فيها من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة؛

---

[1] عبد السلام مخلوفي، **دور السياحة في التنمية المحلية**، دار الثقافة، بشار، الجزائر، 2003، ص 64.

[2] خالد كواش، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة- دراسة حالة الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 57.

2- أما بالنسبة للاستقرار الخارجي: وهو كسر التوترات وسوء العلاقات بين الدول، إذ أن التبادل الدولي السياحي يخلق تعاطف الشعوب بالاحتكاك فيما بينهم وهذا ما قد تحترمه الحكومات المتضاربة فيساعد على الاستقرار السياسي بين هذه الدول.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق لنا: [1]

1- تشغيل اليد العاملة: وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أو حرة مما يساعد في القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناتجة عن الفراغ وعدم العمل؛

2- إعادة توزيع السكان: وذلك من خلال إعمار مناطق جديدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية وتجميع السكان مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان حولها هذا بدوره يؤدي إلى إعادة توطين حضاري قد يغير رسم الخريطة الجغرافية؛

3- المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي: عن طريق زيادة الدخل الفردي الذي يتسبب فيه قطاع السياحة.

ثالثا: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في: [2]

1- تحقيق وتدعيم إيرادات الخزينة العمومية؛

2- زيادة الدخل الفردي والوطني؛

3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛

4- تحريك دواليب التنمية الاقتصادية؛

5- المساهمة في تنشيط القطاعات الأخرى؛

6- توسيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال عوائده؛

7- تشجيع الصناعة السياحية.

والشكل رقم (1-2) يوضح أهداف السياحة:

[1] علي موفق، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002، ص 20.

[2] خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الشكل رقم (1-2): مخطط أهداف السياحة

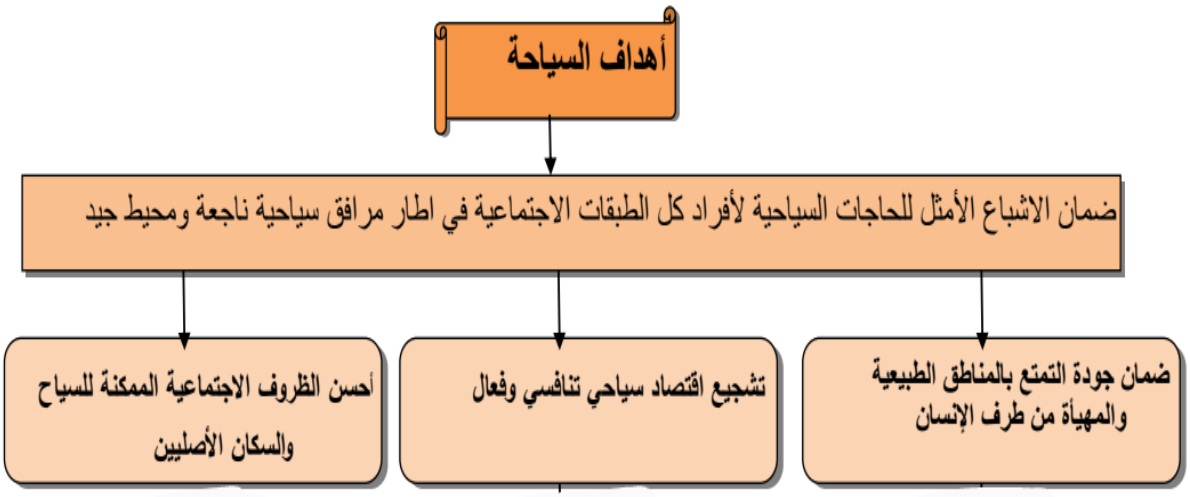

المصدر: فاطمة الزهراء أونيس، **إشكالية التسويق السياحي في الجنوب-دراسة حالة ولاية بشار نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2016، ص 23.

المبحث الثاني: المحددات الأساسية للسياحة

تقوم السياحة على مجموعة من المحددات والأسس التي تتحكم في نشأة السياحة ومدى تطورها، كما لها عدة دوافع وأغراض، مما أدى إلى تنوع واختلاف تصنيفاتها.

المطلب الأول: أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها للقيام بهذا النشاط وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

أولا: الطلب السياحي: يقصد بالطلب الرغبة والقدرة على الشراء، أما الطلب السياحي فيتجسد في انتقال وسفر الأشخاص من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى لإشباع رغباتهم وبالتالي هو مجموع الوافدين إلى البلد. حيث يتأثر بنوعين من العوامل:[1]

1- عوامل الدفع: وتشمل الهروب من الروتين اليومي المعاش لدى الأفراد كالعمل والملل فتكون بذلك النفسية بحاجة إلى التغيير من خلال الاكتشاف والبحث عن كل ما هو جديد؛

2- عوامل الجذب: يمثل العرض السياحي في أي دولة سياحية مختلف عناصر الجذب السياحي الموجودة بها متمثلة في المواقع السياحية حيث يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

[1] مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص 40-41.

هذا ويتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص وهي:[1]

1- الحساسية: تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية، أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى إلى تقلص المد السياحي، لأن السائح يبحث دائما عن المتعة والترفيه والهدوء ولا يبحث عن التوتر والمشاكل وبذلك يصبح مناخ هذه الدول غير ملائم للحركة السياحية ويقلل الطلب عليها أي هناك قوة ارتباط بين أمن واستقرار المنطقة وبين زيادة الطلب السياحي عليها؛

2- المرونة: يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغيير تبعا للظروف والمؤثرات السائدة، فالظروف والعوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع والعكس صحيح أي كلما ارتفعت هذه الخدمات اتجه الطلب إلى الانخفاض، لذلك يجب على الدول المستقبلة للسياحة دراسة مرونة الطلب السياحي بين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب؛

3- الموسمية: يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ والعوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة، حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة. ففي دول أمريكا وأوروبا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء، أما الدول العربية فتزداد حركتها في فصل الصيف بالإضافة إلى فترات الأعياد الدينية وموسم الحج والعمرة؛

4- المنافسة: عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات وخاصة الدول التي تمتلك آثارا قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات وهذا ما يجعل المنافسة صعبة جدا.

ثانيا: العرض السياحي: هو كل ما يمكن أن تعرضه أو تقدمه الدولة من تسهيلات ومغريات لسواحها الفعليين والمتوقعين، كما يتضمن عوامل الجذب الطبيعية، التاريخية والصناعية التي من شأنها تنمية الحركة السياحية القادمة

[1] وفيدة خرفي، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (2008-2017)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص ص 11-12.

إليها من مختلف دول العالم وكذا الخدمات والسلع التي تؤثر على الأفراد وتزيد من رغبتهم لزيارة بلد معين دون آخر، ومن مكونات العرض السياحي: [1]

1- المناخ: وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس وهواء؛

2- التضاريس: وما تحتويه من جبال وسهول وبحيرات والشواطئ البحرية والتكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف...الخ؛

3- المراكز الصحية الطبيعية: من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية؛

4- النباتات المختلفة: وتشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والأسماك والحياة البرية والبحرية.

ويتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص العامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها:[2]

1- استخدامه في أماكن تواجده: يتميز العرض السياحي بأن السائحين ينتقلون إلى الدول والمناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم، حيث يستمتعون بكل المقومات السياحية الموجودة بهذه الدول ويستخدمون مختلف الخدمات السياحية كوسائل الاتصالات والإقامة والترفيه؛

2- عدم المرونة: يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم القابلية للتغيير طبقا لأذواق ورغبات واتجاهات بعكس ما هو بالنسبة للسلع المادية، فالعرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية. أما بالنسبة للخدمات السياحية فإنه يمكن تطويرها وتعديلها إلى حد ما يلاءم رغبات وميول شرائح سوقية معينة؛

3- السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك: ونعني بها أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع الأخرى، أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك وإنما هو من ينتقل إليها، على عكس السلع الأخرى التي تنتقل إلى المستهلك. وقد عرف المنتوج السياحي تطورا هائلا من حيث الجودة وحتى ابتكار منتجات سياحية جديدة تماشيا مع التطورات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة.

ثالثا: الإيرادات السياحية: تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، فهي كل ما تحققه الدولة من إنفاق للسياح على مختلف السلع والخدمات ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع وما يحققه الأفراد والشركات والمؤسسات والدواوين والفنادق

[1] إبراهيم إسماعيل الحديد، **إدارة التسويق السياحي**، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 131.

[2] وفيدة خرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

وشركات الطيران... نظير ما يؤدونه من خدمات سياحية مختلفة، وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها:[1]

- ✓ قوة المنتوج السياحي (مناطق سياحية) على جذب السياح؛
- ✓ أسعار السلع ومستوى الخدمات السياحية المقدمة للسياح؛
- ✓ مدى الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين في قطاع السياحة؛
- ✓ مقدرة السائح على الإنفاق مرتبط بحجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية؛

5– طبيعة العلاقات السياسية بين الدول وكذا الإجراءات الإدارية والجمركية والنقدية المتبعة من طرف مؤسساتها والأجهزة المعنية لاستقطاب السياح.

رابعا: الإنفاق السياحي: ويقصد به إجمالي إنفاق السائحين على الخدمات والمشتريات السياحية المختلفة خلال إقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة. فالإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة وذلك حسب مجموعة متغيرات منها الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة.

خامسا: الخدمات السياحية: يفهم منها على أنها مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة ومختلف التسهيلات عند استهلاك السلع السياحية وذلك وقت سفرهم أو خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي. هذا وتتميز الخدمات السياحية بشكل عام بكونها غير ملموسة وغير مادية، مما يعني من المستحيل تحسسها أو لمسها، كما تتميز بالخصائص التالية:[2]

1– تعتمد معظم الخدمات السياحية على العنصر البشري في عملية إنتاجها وتقديمها لأنها تقدم مباشرة للسياح؛

2– التنوع الكبير في أشكال ووسائط الخدمات السياحية لأن الزبائن غير متجانسين من حيث الجنسية، العمر، الطبقة الاجتماعية، القدرة المادية والاهتمامات والخبرة عند ممارسة السياحة؛

3– عملية تقديم الخدمات السياحية تبدأ وتنتهي في مكان وزمان إنتاجها وهو ما يعني قابليتها للفناء.

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي، **الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص ص 66-67.

[2] مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، مجدلاوي للنشر، الأردن، 1997، ص 117.

المطلب الثاني: أركان السياحة والعوامل التي ساعدت على انتشارها

تبنى السياحة على مجموعة من العناصر التي كانت المحفز الأساسي لانتشار السياحة وتطورها، وهي تتمثل في ما يلي:

أولا: أركان السياحة: يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

1- النقل: إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها، حيث نميز بين ثلاث أنواع من النقل وهي:

- ✓ **النقل البري:** وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات والدراجات النارية...الخ؛
- ✓ **النقل البحري:** ويشمل المراكب والزوارق...الخ؛
- ✓ **النقل الجوي:** ويشمل الطائرات بأنواعها.

2- الإيواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء، فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية والمخيمات؛

3- البرامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق والمنتزهات...الخ؛[1]

4- البنية التحتية للسياحة: وتكون في الخدمات الأولية الواجب توفرها للقيام بأي مشروع أو منطقة سياحية مثل: شبكة المياه، الخدمات الصحية وكذا الطرق والبنوك، لأن أي مشروع سياحي لا يستطيع أداء خدماته بصورة كاملة دون توفر هذه الخدمات. وتعتمد الصناعة السياحية أساسا على البنية التحتية؛[2]

5- البنية الفوقية: وتتمثل في المنشآت الإقامة كالفنادق وخدماتها وكذا مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكلاء السفر وغيرها السفر وتختلف هذه الخدمات من بلد لآخر حسب مستوى تقييم البلد.

ويمكن توضيح أركان السياحة وفق الشكل (1-3) الموالي:

ا

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار الكنوز للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 28-29.

[2] عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

لشكل رقم (1-3): مخطط أركان السياحة

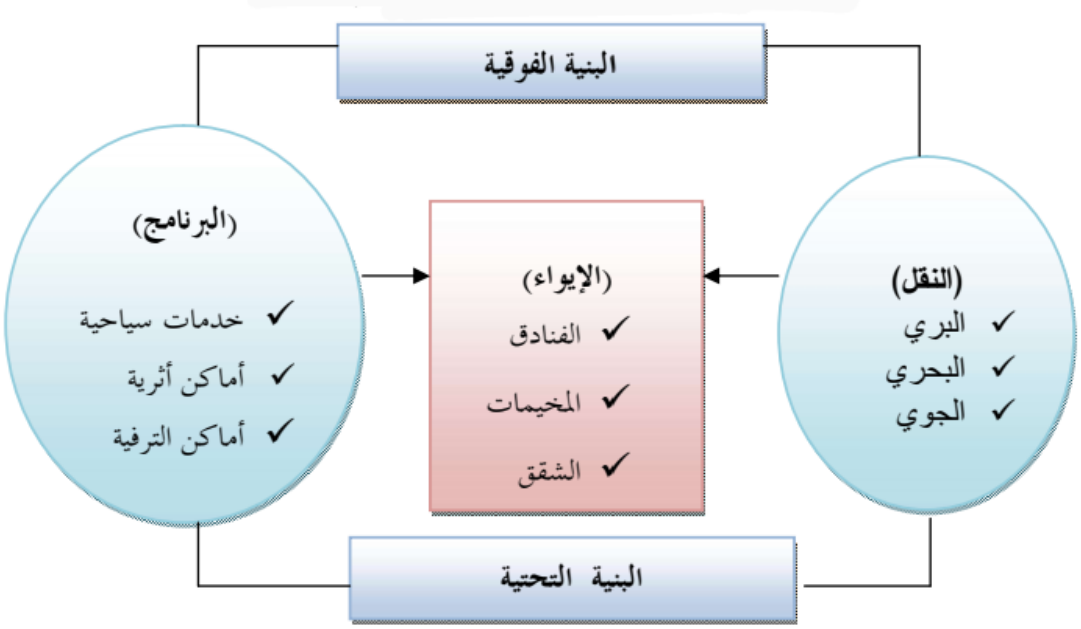

المصدر: سفيان جبران، أمال غنو، **دور السياحة في تحقيق الاستدامة التنموية والارتقاء بالاقتصاد الوطني: قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 19.

ثانيا: العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة: هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتشار السياحة منها:[1]

1- الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى تعرضهم للروتين أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من زخم المدينة؛

2- تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت هناك الحاجة إلى السفر؛

3- التمتع بالإجازات مدفوعة الثمن بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية مدفوعة الثمن؛

4- زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج وبدء التجار والصناعيين في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج إلى السفر؛

[1] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص ص 42-43.

5– تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية والذي أدى بدوره إلى إلغاء المسافات؛

6– تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى مناطق أخرى؛

7– تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة، والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر كالحاسوب، التليفون والفاكس...الخ؛

8– التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السياح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛

9– زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وانتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى كثير من الناس إلى زيارة البلدان لغرض الإطلاع على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

المطلب الثالث: دوافع السياحة

لقد تعددت الدوافع لتنقل الأفراد وسفرهم إلى أماكن خارج إقامتهم، فهناك من تحركهم علاقات إنسانية وآخرين يحركهم جمال الطبيعة والبعض الآخر غريزة الاكتشاف. وعليه تعددت الدوافع للسياحة، إذ يمكن أن تتوفر هذه الدوافع لدى فرد واحد، يمكن توضيح أهم دوافع المختلفة للسياحة في الشكل رقم (1–4) الموالي:

الشكل رقم (1–4): دوافع السياحة المختلفة

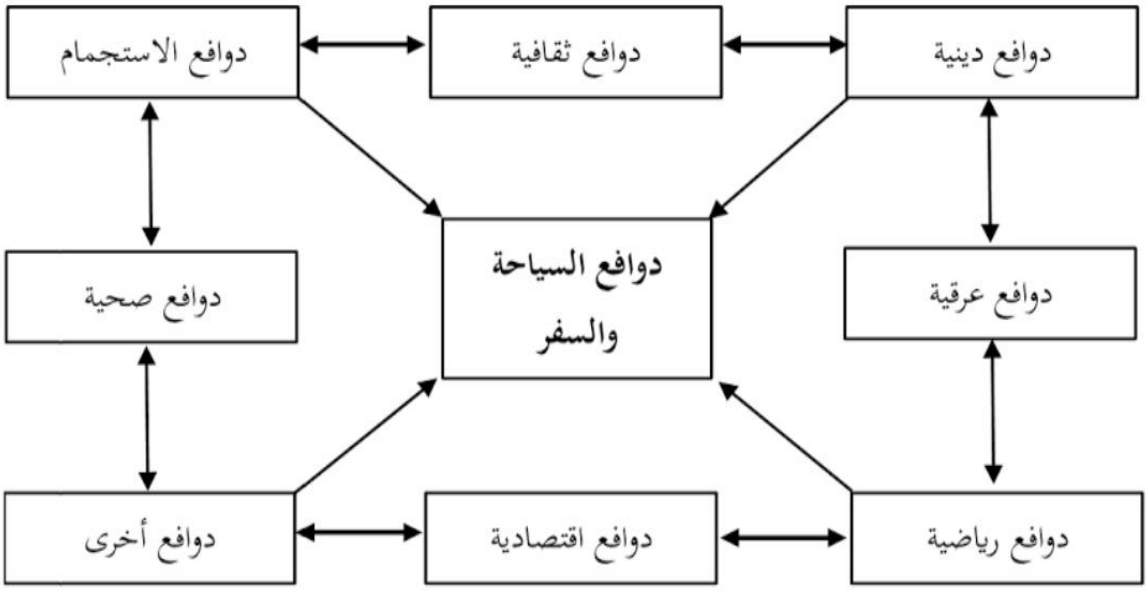

المصدر: أسعد الراوي، **تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، مؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 23–25 ماي 2010، ص 20.

وعلى هذا النحو يمكن تشخيص أهم دوافع السياحة فيما يلي:[1]

أولا: الدافع النفسي والاجتماعي: تعتبر السياحة راحة وحاجة أساسية من الحاجات النفسية للإنسان، ولقد صنفت السياحة من قبل عدة باحثين أمثال "كارل ماركس" و"أميل دوركايم" في دراسة الحاجات البشرية ضمن الدرجات الأولى ذات الأهمية البالغة في حياة الإنسان؛

ثانيا: الدافع الديني: تعتبر زيارة الأماكن المقدسة والمعابد والمساجد دافع من دوافع ترحال وتنقل الإنسان، إذ تمثل هذه الرحلات والتنقلات بالنسبة له قيم روحية متعارف عليها في مختلف الأديان، وتعتبر هذه المقدسات دافعا دينيا لانتقال الأفراد كسياح إليها؛

ثالثا: دافع الاستكشاف، الراحة والترفيه:مع تطور الاقتصاد وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد تولد لهم حب الاطلاع والاستكشاف، الترفيه والاستجمام والانتقال إلى أماكن سياحية للاسترخاء وقضاء إجازاتهم وعطلهم إضافة إلى ملء أوقات الفراغ بالاستمتاع؛

رابعا: دوافع ثقافية، تاريخية وتعليمية: وتتعلق هذه الدوافع بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار والتعرف على الشعوب ومعرفة حياتهم وثقافاتهم كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم، ومعرفة ما يدور من حوادث السرعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة؛

خامسا: الدافع الصحي: تتولد لدى الأفراد دوافع وضغوطات للانتقال خارج أماكن إقامتهم نتيجة لأحوالهم الصحية وذلك رغبة منهم لغرض العلاج أو قضاء وقت للاستشفاء من أجل الراحة العلاجية؛

سادسا: الدوافع الرياضية: تتمثل هذه الدوافع في حضور مهرجان رياضي أو مشاهدة مباراة أو متابعة المناسبات الرياضية أو الإقليمية أو الأولمبيات أو رالي السباقات العالمية أو صعود سفوح الجبال وممارسة هواية الصيد...الخ؛

سابعا: الدوافع الاقتصادية: تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرق العملة في التحويل، وهذا ما يؤدي إلى توجه السياح للبلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل أو لأسباب مهنية (كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات)؛

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى كدافع المغامرات والاكتشافات والمخاطر التي يقوم بها الشباب كسياحة التزحلق، وذلك إما من أجل التأمل والتفاخر أو بغرض الأبحاث العلمية واكتشاف الحضارات القديمة.

[1] عادل مستوي، **أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019، ص 10.

ثانيا: خصائص السياحة: السياحة كنشاط إقتصادي تنطوي على العديد من الخصائص نذكر منها:[1]

1– السياحية ظاهرة معقدة وحساسة للبيئة الخارجية أي دالة لمجموعة من المتغيرات كالأمن، البنى التحتية، درجة الانفتاح وثقافة التعامل مع الآخرين، مستوى وسعر الخدمات المقدمة، إضافة إلى حجم التسهيلات المقدمة لها؛

2– ترتبط السياحة وتتأثر مداخيلها وعوائدها بالموسمية من جهة والأحوال والتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البيئة المحلية والعالمية من جهة أخرى؛

3– تتميز السياحة بالتشعب والتعدد في مكونات النشاط السياحي وارتباطها بكثير من الأنشطة الإقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية)، إذ تعتبر مصدرا للنمو الإقتصادي ومحرك التنمية الإقتصادية والقطاعات الأخرى؛

4– إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل (الإستقرار السياسي، درجة التقدم الإقتصادي، عدم وجود عدائية اتجاه الأجانب...الخ) من العوامل المؤثرة على الطلب وعلى المنتج السياحي محليا ودوليا؛

5– ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛

6– عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة؛

7– تعدد وتنوع أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنويع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها؛

8– ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية للدولة بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين، أو بمعنى آخر فإن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة؛

9– تتميز السياحة بمرونة مرتفعة بالنسبة لكل من السعر والدخل مما يؤدي إلى أن القرارات السياحية تتأثر كثيرا بالتغيرات القليلة في الأسعار والدخل؛

10– في معظم الحالات لا يمثل الطلب السياحي طلبا مشتقا على السلعة أو منتجات أخرى لذات الدولة، فباستثناء سياحة المؤتمرات أو الأعمال مثلا فإن زيادة الطلب على بعض منتجات الدولة غير السياحية قد يكون مشتقا من الطلب على مواردها وخدماتها السياحية نتيجة له؛

[1] نزيه الدباس، **إدارة القرى السياحية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 12-13.

11- إن الطلب السياحي لا يتصف عادة بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع أو الرضا لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار الزيارة للبلد المعني.

المطلب الرابع: أنواع السياحة وتصنيفاتها

تختلف أنواع السياحية باختلاف أسبابها وأهدافها تم تقسيمها إلى عدة تقسيمات متنوعة، وهي كالآتي:

أولا: معيار المستوى الاجتماعي والمادي للسياح: ونميز هنا بين ثلاثة أنواع من السياحة:[1]

1- السياحة الشعبية (جماهيرية): وهي سياحة عامة يشترك فيها الأشخاص ذوي الدخول المحدودة، ولذا يعتمدون على زيارة الأماكن السياحية العامة الرخيصة والمجانية التي يتاح لأي إنسان زيارتها، وهي في معظمها سياحة داخلية؛

2- سياحة الطبقة الوسطى: وهي التي يقوم بها أناس متوسطو الدخل أو ذوي الدخول المتوسطة، يمكنهم دخلهم من السفر والتجول والإقامة واستخدام الخدمات والمنشآت السياحية المختلفة، وهذا النوع من السياحة هو الأهم لكون معظم سياح العالم من المستوى المادي المتوسط؛

3- سياحة الأغنياء: وهي سياحة أصحاب الملايين الذين يفضلون الانتقال بطائراتهم ويخوتهم الخاصة ويقيمون في قصور فخمة أو في أجنحة خاصة في الفنادق الفاخرة.

ثانيا: معيار المسافة: هذا النوع من السياحة يعتمد على المسافة التي يقطعها السياح لبلوغ أهدافهم السياحية، حيث تقسم هذه السياحة إلى ثلاثة أنواع هي: [2]

1- سياحة قصيرة المدى: لا تتعدى المسافة التي يقطعها السائح عن 100 كم والغالبية العظمى من سياح هذا النوع محليون؛

2- سياحة متوسطة المدى: وتتراوح المسافة التي يبلغها السياح بين (100-1000 كم) وتضم هذه السياحة مجموعة كبيرة من السياح المحليين والسياح الإقليمين؛

3- سياحة طويلة المدى: وتتجاوز المسافة التي يقطعها السياح 1000 كم والغالبية العظمى من سياح هذا النوع هم سياح دوليين.

---

[1] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 34.

[2] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات النقل السياحي**، دار رسلان للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015، ص 38.

ثالثا: معيار الطابع السياحي: ويمكن تقسيم السياحة حسب الطابع السياحي إلى:[1]

1- السياحة الرسمية: تقسم السياحة الرسمية إلى نوعين سياحة رسمية سياسية تكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في احتفالات دولية معينة، وسياحة رسمية اقتصادية تكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض الصناعية والتجارية؛

2- السياحة غير الرسمية: قد تأخذ السياحة الطابع غير الرسمي، فمن أهم أشكالها نجد السياحة الدينية التي تعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية كمكة المكرمة بالسعودية بالنسبة للمسلمين، والفاتيكان في روما بالنسبة للمسيحيين، والسياحة الاجتماعية التي تهدف للمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

رابعا: معيار اتجاه السياح: ويمكن تقسيم السياحة حسب اتجاهات السياح إلى نوعين هما:[2]

1- السياحة الداخلية: تتسم السياحة الداخلية بسفر مواطني الدولة داخل حدود بلادهم، وتشمل كذلك انتقال السياح داخليا ما بين المناطق المختلفة وبالتالي يمكن القول بأن السياحة الداخلية ما هي إلا انتقال المواطن من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الزيارة؛

2- السياحة الخارجية: يطلق مصطلح السياحة الخارجية على حركة السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأصلي وهي من أوجه النشاط التي تمارس في تسفير السياح الوطنيين إلى الخارج أو استقبال السياح الأجانب وذلك بغرض قضاء أوقات فراغهم أو الراحة والاستجمام أو المشاركة في نشاطات معينة.

كما تنقسم السياحة الخارجية إلى نوعين هما:

✓ **السياحة الإقليمية**: تعبر السياحة الإقليمية عن تلك السياحة التي يقوم الأفراد من خلالها بالسفر والتنقل بين الدول المجاورة لبلدهما الأصلي والتي تعد مناطق سياحية كالسفر والإقامة في الدول العربية أو الإفريقية، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، الدول الأوروبية وغيرها؛

✓ **السياحة الدولية**: إن من أهم أشكال السياحة الخارجية نجد السياحة الدولية، فهي تمثل حركة الأفراد وتنقلاتهم عبر حدود الدول والقارات المختلفة والإقامة المؤقتة فيها بغرض السياحة، وهي تخضع للعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود المناطق السياحية.

---

[1] عميش سميرة، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة (1995- 2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص 43.

[2] رجاء الحربي هباس، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 27.

خامسا: معيار الهدف من السياحة: يختلف هدف السياحة باختلاف احتياجات السائح، ومن الأهداف الأكثر شيوعا:[1]

1- السياحة الدينية: وهو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود الدولة أو إلى خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة والقيام بشعائر دينية، أو الدعوة من أجل القيام بعمل خيري كما هو الحال عند المسلمين في السفر من أجل أداء مناسك الحج والعمرة أو سفر المسيحيين إلى روما (الفاتيكان)؛

2- السياحة العلاجية: وهي السفر بهدف العلاج أو الاستجمام بإمتاع النفس في المنتجعات الصحية أو المراكز العلاجية في مختلف بقاع العالم، وتنقسم إلى نوعين هما:

✓ **السياحة العلاجية:** ويتم ذلك بالاعتماد على المراكز والمستشفيات المتضمنة مختلف التجهيزات الطبية وكوادر، يتميزون بالكفاءة لمعالجة الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز؛

✓ **السياحة الاستشفائية:** تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل: الينابيع المعدنية والكبريتية، الرمال والشمس بهدف الاستشفاء من الأمراض؛

3- السياحة الرياضية: وهي السفر من بلد إلى آخر من أجل المشاركة في أنشطة رياضية بمختلف أنواعها منها دورات وبطولات، أو رغبة منهم في السفر لبلد معين منفرد برياضة معينة بهدف الاستمتاع مثل التزلج؛

4- السياحة الترفيهية: من أقدم الأنواع السياحية وهي السفر إلى الوجهات السياحية بغرض الترفيه أو الاستجمام والترويح عن النفس؛

5- سياحة المؤتمرات: تتم من خلال إقامة الدول للمؤتمرات والندوات الدولية والملتقيات الفكرية والعلمية، وتتحمل الدولة المنظمة للمؤتمر تكاليفه من أجل تحقيق مكاسب سياسية وإعلامية؛

6- السياحة البيئية: هي السفر للتعرف على المواقع الطبيعية بهدف الاستمتاع بالطبيعة والاسترخاء والابتعاد عن ضوضاء المدن؛

7- السياحة الثقافية: هي مشاركة سائح أو مجموعة سياح في اكتشاف ثقافة بلد أو منطقة وتحديد أنماط حياة الناس في تلك المناطق الجغرافية. ويتمثل الهدف من هذا النوع من السياحة في الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها والتي تعكس رغبة السائح في تنمية معارفه الثقافية؛

[1] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة**، دار المعرفة للنشر، مصر، 2011، ص ص 170-171.

8- سياحة التسوق: هي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة مجمعات الشراء والماركات العالمية، وهذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة ومتعددة وأماكن إقامة متنوعة.

يمكن تلخيص أنواع السياحة حسب معيار الدافع والهدف في الشكل (1-5) التالي:

الشكل رقم (1-5): أنواع السياحة حسب الدافع والهدف

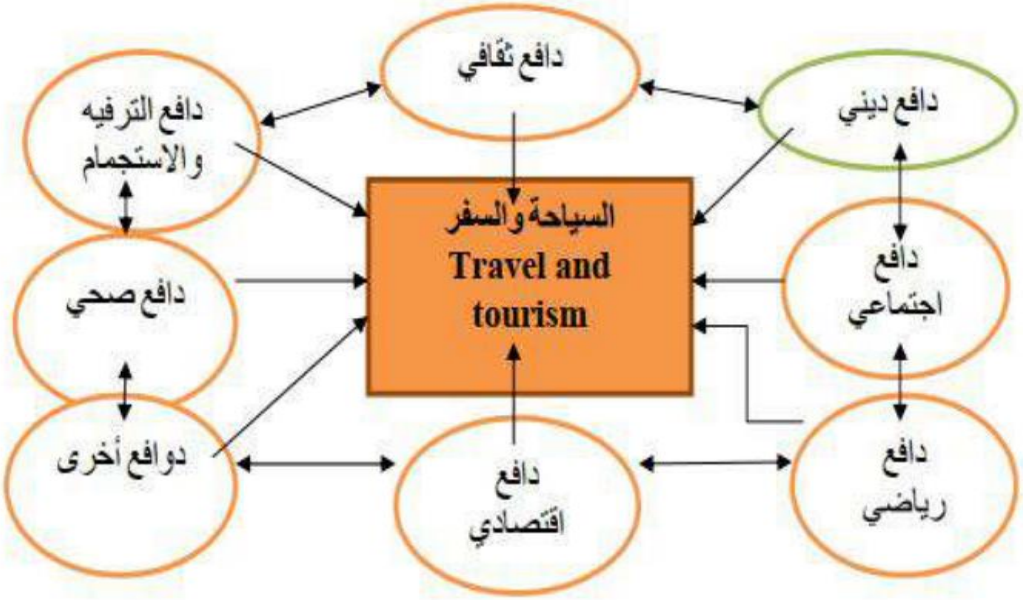

المصدر: محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، ندوة علمية بعنوان: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، سوريا، 2010، ص 14.

سادسا: معيار عدد المسافرين: وفقا لعدد المسافرين، فإن السياحة تقسم إلى: [1]

1- السياحة الفردية: وهي رحلة سياحية يقوم بها شخص واحد يوجه البرنامج السياحي إلى فرد معين بخصائص هو احتياجاته ورغباته وقدراته ودوافعه؛

2- السياحة العائلية: وهي التي تتم على مستوى عائلة بكاملها أو جزء من عائلة؛

3- السياحة جماعية: في هذا النوع تكون الرحلة السياحية مكونة من عدة أشخاص تربطهم علاقة معينة.

سابعا: معيار وسيلة النقل: أما على حسب وسائل النقل، فإنه يوجد ثلاث أنواع من السياحة وهي:[2]

[1] عبد الحفيظ مسكين، **دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر-حالة الديوان الوطني للسياحة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 12.

[2] هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 31.

1- السياحة البرية: هي الرحلة السياحية التي تكون في وسائل نقل برية كالسيارات، القطارات والحافلات؛

2- السياحة البحرية أو النهرية: هي الرحلة السياحية التي يستخدم السائح فيها السفن والقوارب كوسائل نقل؛

3- سياحة جوية: يستخدم السائح فيها من وسائل النقل ما يلي الطائرات والمناطيد والمروحيات.

ثامنا: السياحة حسب معيار السن: وتنقسم حسب الفئات العمرية إلى:[1]

1- سياحة الأطفال: ويتضمن هذا النوع من السياحة المراحل العمرية من (4-14) سنة وتشمل السياحة التعليمية أو الترفيهية، يتعلم من خلالها الأطفال معارف ومهارات وسلوكيات معينة؛

2- سياحة الشباب: ويتضمن هذا التقسيم الفئة العمرية من (15-29) سنة وهي سياحة البحث عن الإثارة وتكوين الصداقات والاعتماد على النفس؛

3- سياحة الناضجين: تضم فئات الأعمار المتوسطة بعد سن النضج وهي من (30-55) سنة ويمكن أن تصل إلى 60 سنة، ومن الأنشطة التي تخص هذه الفئة سياحة الاسترخاء والمتعة والهروب من جو العمل الروتيني؛

4- سياحة كبار السن: تضم هذه الفئة الأعمار من 60 سنة فأكثر وهذا النوع من السياحة يعتبر من أنواع السياحة التقليدية.

تاسعا: السياحة حسب جنسية السائح: وحسب هذا التصنيف، فإنه يوجد نوعان هما: [2]

1- سياحة الأجانب (السياحة العالمية): يتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ما عدا مواطني أهل البلد؛

2- سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين): وهي تتشابه كثيرا مع السياحة الأجنبية وعند هجرة المواطنين إلى بلد ما بالتأكيد يصبح لديهم حنين معين لزيارة البلد الأم.

المبحث الثالث: مقومات السياحة والعراقيل التي تواجهها

تلعب عوامل الجذب دورا بارزا في توجيه السائح إلى مناطق أخرى غير الذي اعتاد عليها لقضاء إجازته. ولكي تتم عملية الانتقال إلى هذه المناطق، يوجد مجموعة من المقومات والإمكانيات القادرة على جذب السياح. حيث تعرف هذه المقومات بعناصر الجذب السياحي وهي العامل الرئيسي الذي يحقق التوازن ما بين العرض والطلب السياحي.

---

[1] نسيبة اسماعيني، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2012، ص 14.

[2] فاروق أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 172.

المطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي

هناك العديد من عوامل الجذب السياحي التي تحدد مدى جاذبية إقليم ما دون الآخر بالنسبة للسائحين بحيث تميز إقليم أو دولة معينة أو حتى قارة بأكملها.

أولا: عوامل الجذب السياحي: ويمكن تصنيف عوامل الجذب السياحي وفقا للمعايير التالية:[1]

1- العوامل الأولية للجذب السياحية: وتشمل تلك العوامل المتغيرات الساكنة، أي تلك العوامل التي لا تتغير عبر الزمن مثل الموقع الجغرافي ومكونات البيئة الثقافية التي تميز إقليم معين. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل فرعية مثل العوامل الطبيعية كسطح الأرض وما يوجد عليها من السهول والوديان والجبال والغابات والشواطئ الساحلية والأنهار والبحيرات. ويلعب الطقس دورا هاما في هذا النوع من العوامل والذي يشمل بدوره الإقليم المناخي الذي تقع فيه الدولة.

ويندرج تحت هذا النوع أيضا وسائل الانتقال من وإلى الإقليم وحتى داخل نفس الإقليم، وتقوم العوامل الثقافية بشكل كبير دورا هاما في تحديد العوامل الأولية من حيث التاريخ والأحداث التذكارية والصناعات اليدوية والتراث الشعبي والعادات والتقاليد الشعبية.

2- العوامل الثانوية: تشمل العوامل التي تصنف بالتغير المستمر، حيث تغير أهميتها من فترة إلى أخرى وتكون هذه العوامل متجانسة فقط بالنسبة للوقت الذي تكون فيه، حيث تلعب هذه العوامل دورا هاما في حالة وجود سوق سياحي يتصف بالمنافسة الكاملة على اعتبار أنها تقوم بتحديد الطلب، كذلك أساليب التركيز على تنمية وتطوير الطلب. وتتمثل هذه العوامل في العرض السياحي من أماكن الإقامة والتغذية والخدمات الشخصية التي تقدم إلى السائح أثناء فترة إقامته وإضافته. وكذلك سياسات السوق المتبعة والعوامل الإدارية مثل مدى حرية دخول الدولة (الدخول بدون تصريح مسبق)، ومدى وجود قيود على النقد الأجنبي والنظام الاقتصادي السائد هل هو مخطط أو اقتصاد حر أو مختلط. وأخيرا اتجاهات السوق السياحية من حيث مدى نمو السوق والإنشاءات الحالية فيه والموقف التنافسي للأسواق المتماثلة.

3- العوامل الأخرى: وهي عوامل لا يمكن استبدالها، تتساوى في الأهمية مع العوامل الأولية والثانوية، وتتمثل في العوامل التسويقية للإقليم وموقف الأسعار من حيث معدلات الأسعار السائدة في الدولة وأخيرا التنظيم من حيث نوع الإدارة السائدة.

[1] محمود عبد الخالق، **السياحة العالمية**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 21، القاهرة، 2003، ص ص 22-23.

ثانيا: مقومات الجذب السياحي: يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1- المقومات الطبيعية: وتتمثل في: المناخ، الأنهار، الشواطئ البحرية، الأحياء البحرية والشعاب المرجانية، الصحاري والواحات، المحميات الطبيعية، الجبال والبحيرات؛

2- المقومات العلاجية والرياضية: وهي: منتجعات للاستجمام والعلاج، مستشفيات لغرض العلاج والاستشفاء، منتجعات الجولف، منشآت وقرى رياضية وأولمبية ومناسبات رياضية مختلفة؛

3- المقومات الحديثة: وهي المقومات التي تشير إلى التطور الحضاري مثل المشروعات الضخمة ذات التأثير الاقتصادي، ومن أمثلتها السدود العملاقة التي تحافظ على الثروات المختلفة كالثروة السمكية والثروة الغابية والطاقة. وكذلك المطارات العالمية التي تجذب السياح والجسور المعلقة والقنوات التي تربط البحار والخلجان وخطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية والنهرية؛

4- المقومات الإنسانية: وهي تمثل جانبا مهما في جذب السياح وذلك للتطور الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر من نمو الفكر والثقافة والتنمية، وما ينعكس من مشاركة شعبية لكل فئات الناس في التعبير عن ثقافتهم وتقاليدهم المحلية في المناسبات المختلفة وفي المعارض والفعاليات الخاصة؛

5- مقومات الجذب الاصطناعية: وتشمل بيع القطع الأثرية والتذكارية ومراكز النشاطات المختلفة كالرياضية والثقافية والمنتجعات الخضراء في المناطق الصحراوية وعلى سفوح الجبال؛[1]

6- مقومات الجذب السياسية: من المؤكد أن النظام السياسي في الدولة هو المحرك الرئيسي لكافة الأنشطة فيها. والسياحة واحدة من هذه الأنشطة التي تحتاج إلى اهتمام السياسة من خلال تبسيط الإجراءات للمستثمرين الأجانب، وفتح الحدود أمام حركة السياح والاهتمام بالبنية التحتية للسياحة من فنادق ومنتجعات وقرى سياحية ومحميات؛

7- المقومات الأثرية والتاريخية: الحضارات القديمة والمراكز العلمية والثقافية والبحثية وهي تتمثل في عمق المعرفة الإنسانية وربط الماضي والحاضر، ومن ضمن هذه الحضارات الحضارة الفرعونية ومقابر الملوك في مصر والحضارة النوبية في السودان وآثار الكنعانيين في فلسطين وآثار الأقباط في الأردن وآثار الفينيقيين في لبنان وآثار المسلمين والرومان في كثير من الدول العربية مثل الجزائر وآثار العباسيين في العراق؛

[1] نوال هاني، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 125.

8- المقومات الثقافية: وتشمل الأنشطة الثقافية التي يمارسها الزوار المتمثلة في الرقصات الشعبية والفنون التشكيلية والمطارحات الشعرية والمتاحف الأثرية والأفلام السينمائية المحلية التي تعكس العادات والتقاليد والفلكور للسكان؛

9- المقومات الدينية: وهي الأماكن المقدسة والآثار كالمساجد والمزارات والكنائس الموجودة في بعض المدن المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت لحم والخليل. وقد تميز الوطن العربي بهذه الخصائص نسبة لمهبط الديانات السماوية الثلاث: الإسلامية، اليهودية والمسيحية؛

10- المقومات المادية: تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية كالمطارات والطرقات والسكك الحديدية، والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل...الخ؛

11- المقومات المؤسسية: وتتمثل في المؤسسات القائمة في القطاع السياحي والتي تلعب دورا هاما في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة، من خلال سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة.[1]

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه السياحة

تختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع السياحي باختلاف الأنشطة والمناطق والأطراف ذات العلاقة بالقطاع، إلا أنها في أغلب الحالات تشكو من جملة من العراقيل أهمها:

أولا: المشاكل التي تواجه السياحة: يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1- نقص المقومات الذاتية: قد يعاني بلد ما من نقص الموارد السياحية الطبيعية منها التاريخية والثقافية، هذا ما يشكل عائقا أمام تطوير السياحة لهذا البلد؛

2- تراجع الوعي السياحي: لا تزال بعض البلدان تعاني من نقص الوعي بالأهمية المختلفة للسياحة من جميع النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)؛

3- نقص البنى الأساسية للسياحة: هناك الكثير من بلدان العالم تشتكي من نقص الهياكل الأساسية لإقامة سياحة ناجحة، وقد تكون هذه البنى الأساسية فوقية أو تحتية؛

---

[1] عبد القادر عوينان، **السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة** السياحية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص 30-31.

[2] حمزة دراركة، **الجغرافيا والمعالم السياحي**ة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 171-172.

4- غياب الأمن السياحي: يعتبر توفير الأمن وسلامة السياح من الأمور الهامة والأساسية التي لابد من توفرها في البلد السياحي، إذ أن المشاكل المتعلقة بسلامة السياح تؤثر سلبا على سمعة البلد المضيف على التمويل اللازم لمشاريعها السياحية.

ثانيا: الأزمات والعوائق التي تواجه السياحة: وهي كما يلي:[1]

1- الأزمات السياحية المتولدة عن البيئة الطبيعية: كالزلازل والبراكين والسيول تؤثر تأثيرا وقتيا ولفترة زمنية محدودة تتعلق بفترة حدوث الكارثة الطبيعية أو تؤثر نمطيا بالأحجام عن الأنماط السياحية المرتبطة بمنطقة الكارثة، مما يقلل من حجم الطلب السياحي على هذه المناطق وعدم الإقبال على الأنماط المتعلقة بها إلا في وجود حاجة ملحة لهذا الطلب مثل السياحة العلاجية أو الرياضية. أما بالنسبة للأزمات المتولدة عن البيئية السياسية، فإن الطلب السياحي يتأثر تأثيرا زمنيا قد يطول أو يقصر حسب نوع الأزمة السياحية ومدى تأثيرها بشكل العلاقات الدولية؛

2- الأمراض الوبائية: إن انتشار الأمراض الوبائية وتفشيها يشكل عائقا في وجه السياح الدوليين والمحليين كما هو الحال في تفشي مرض الالتهاب الرئوي الحاد في منتصف شهر مارس عام 2003 وانتشاره في حوالي 27 دولة منها الصين وهونغ كونغ، تايوان...الخ، إذ وصل التدني في حركة شركة الطيران الأوروبية في نهاية شهر أفريل إلى 28% من حجم الرحلات المعتادة كما وصل التدني في حركة النقل الجوي التي تعتبر السياحة المحرك الرئيسي لها إلى درجة أن كل 4 مقاعد من أصل 10 في رحلات شركة الطيران الأوروبية كانت خالية؛

3- أزمات نقص الموارد الطبيعية: كنقص مصادر المياه وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية النادرة وهذه أيضا قد تنتج عليها أزمات في قطاع السياحة لتأثيرها السلبي على الطلب السياحي وأيضا على المعروض السياحي؛

4- عدم الإستقرار السياسي والحروب: قد يمنع الإنسان لمختلف الأسباب من الحصول على جواز سفر أو تأشيرة خروج من بلده أو دخول بلد آخر أو يمنع من السفر لبلد أو بلدان محددة أو تحدد إقامته من مكان أو منطقة محددة في بلده، كما أن إجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل وتمنع بعض الناس من السفر. كما يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة فالظروف الأمنية المتردية سواء في البلد المصدر للسياح أو البلد المستقبل تعمل على الحد من انتشار حركة السياحة ومن أمثلة ذلك ما شهده العالم من حروب كحرب الخليج والحرب الإسرائيلية في فلسطين وانتشار

[1] رشيد فراح، يوسف بودلة، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص 120-121.

ظاهرة الإرهاب التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2011، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد السياح الدوليين؛

5- كوارث من صنع الإنسان: كالتلوث المناخي الناتج عن التقدم التكنولوجي الصناعي أو التوسع العمراني، كل هذا قد ينتج عنه أزمات في قطاع السياحة تؤثر بشكل سلبي على العرض السياحي.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة

إن دور السياحة في النشاط الاقتصادي أصبح ضروريا وواقعة يقر بها الجميع، وعليه كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى لها آثار إيجابية ومن جهة أخرى لها آثار سلبية:[1]

أولا: الآثار الإيجابية: تؤثر السياحة إيجابا على النشاط الإقتصادي من خلال:

1- تحقيق التطور الاقتصادي والرفاهية من خلال زيارة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات؛

2- توفير مناصب شغل جديدة؛

3- الاتصال الحضاري والمزيج الثقافي مع الشعوب؛

4- الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا؛

5- ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي؛

6- توفير العملة الصعبة نتيجة دخول الأجانب.

ثانيا: الآثار السلبية: ومن جهة أخرى لا تخلوا أيضا السياحة من آثار سلبية متمثلة في ما يلي:

1- الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع؛

2- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة؛

3- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية؛

4- الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة رفيعة وأخرى دنيا؛

5- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة؛

6- ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية.

---

[1] سعيد غاته، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية-دراسة حالة ولاية تيموشنت**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، ص ص 15-16.

كما أن للسياحة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على القطاعات الأخرى كقطاع النقل والصحة والثقافة...الخ، حيث تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

المطلب الرابع: الهيئات والمنظمات المهتمة بالسياحة

إن التطور الكبير في مجال السياحة العالمية أدى إلى إيجاد أو البحث عن نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق والتعاون فيما بين الدول، حيث ظهرت منظمات وهيئات سياحية عالمية عديدة دولية نوجزها على النحو التالي:

أولا: المنظمات والهيئات الدولية: حيث نميز بين 06 منظمات دولية وهي:

1- منظمة السياحة العالمية (WTO): تأسست عام 1946 عن طريق اجتماعات بين منظمات السياحة الوطنية لبعض الدول في لندن، وأصبحت في يومنا الحالي من أكبر المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون السياحة العالمية والسفر ومقرها مدريد (إسبانيا) وتضم أكثر من 108 دولة أعضاء فيها، وتتعاون منظمة WTO مع منظمة الأمم المتحدة لغرض دفع وتطوير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم، وهذه المنظمة لها ممثلين في الأمم المتحدة ومن أهدافها:[1]

- ✓ عمل الإحصائيات السياحية المتعلقة بالدول الأعضاء؛
- ✓ إقامة مؤتمرات للسياحة العالمية؛
- ✓ تعمل على تطوير اتجاهات الاستراتيجيات العالمية للسياحة الدولية والمحلية للدول الأعضاء وعمل بحوث تتعلق بالسياحة العالمية؛
- ✓ ترويج وتطوير السياحة العالمية والمحلية.

2- الجمعية الدولية لوكالات السفر (WATA): تعتبر الجمعية منظمة غير حكومية مقرها جنيف بسويسرا ويسمح لجميع وكالات السفر ذات الشهرة والنشاط السياحي بالدخول كعضو في الجمعية، وتهدف هذه الجمعية إلى تقديم الحوافز والمزايا لأفضل وكالات السفر بهدف رفع الخدمات السياحية إلى أعلى المستويات العالمية.[2]

3- جمعية وكلاء السفر الأمريكان (Asta): أنشأت هذه الجمعية عام 1930 في نيويورك، وتعتبر هذه الجمعية أكبر جمعية عالمية تعنى بشؤون وكلاء السفر في العالم ولها أعضاء كثيرون ومن أهدافها:[3]

---

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص 190.

[2] لمياء حفني، **مقدمة عن شركات السياحة ووكالات السفر**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 163.

[3] فؤاد عبد المنعم البكري، **التسويق السياحي وتخطيط العملات الترويجية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، مصر، 2007، ص 60.

✓ التنسيق في عمل وكلاء السفر وربط النقل الجوي والبري والبحري السياحي مع الخدمات السياحية المساندة وكذلك الخدمات الأخرى؛

✓ تقدم خدمات إلى وكالات السفر في مجال التنسيق بين الدول المختلفة في مجال النقل وتبادل المعلومات.

4- الإتحاد الدولي لوكالات السفر (Uftaa): تأسس هذا الإتحاد عام 1966 ومقره بروكسل في بلجيكا، وهذا الإتحاد هو الممثل الوحيد لوكالات السفر والسياحة حيث يرعى وكالات السفر والوكالات السياحية والشركات الفندقية. وتهدف هذه المنظمة إلى:[1]

✓ تشجيع الشركات السياحية على التواجد الدولي في المؤتمرات السياحية العالمية؛

✓ تقوية وتنمية الشركات السياحية المحلية؛

✓ حل المشاكل التي تواجه وكالات السفر حول العالم.

5- المجلس العالمي للسياحة والسفر (Wttc): هذا المجلس هو تحالف عالمي يتكون من 68 من كبار صانعي القرار في السياحة والسفر على مستوى العالم، ويختص عمل المجلس في النشاط السياحي ويهدف إلى:

✓ تنشيط التنمية المستمرة؛

✓ الاهتمام بالبيئة؛

✓ إزالة العوائق التي تعيق العمل السياحي بالتعاون مع الوكالات والحكومات.

6- مؤسسة النقل الجوي (Iata): هي مؤسسة في عضويتها شركات الطيران العالمية التي تسير رحلات نظامية، وهي مؤسسة تفتح أبوابها لمن يريد انتساب إليها، أي أنها ليست مقتصرة فقط على عدد معين من شركات الطيران العالمية والانضمام إليها ليس إجباريا، وتهدف إلى:[2]

✓ توفير وسائل التعاون فيما بين شركات الطيران الأعضاء في مختلف المجالات الفنية والمالية والقانونية والتجارية؛

✓ ترويج وتطوير الطيران الدولي التجاري؛

✓ المساعدة في تطوير عمليات نقل الركاب والبضائع؛

✓ تثبيت استقرار أسعار النقل الجوي للركاب والبضائع.

ثانيا: المنظمات والهيئات السياحية الإقليمية: وتتمثل في:

[1] موقع الإتحاد الدولي لوكالات السياحة والسفر، https://www.uftaa.org. ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/20، على الساعة 20:09.

[2] الموقع الرسمي للجمعية الدولية للنقل الجوي، https://www.iata.org. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/20، على الساعة 20:15.

1- المجلس الوزاري العربي للسياحة: تأسس أول اتحاد للسياحة عام 1955 في مدينة القدس ثم جرى تحويله ليحمل اسم المنظمة العربية للسياحة عام 1980، وفيما بعد تم إلغاء هذه المنظمة عام 1989 وبعدها تم إنشاء مجلس الوزراء السياحي العربي عام 1997.

يسعى المجلس الوزاري ليحقق الأهداف الآتية:[1]

- ✓ تنشيط السياحة العربية؛
- ✓ تنسيق الجهود المتعلقة بالنشاط السياحي العربي؛
- ✓ الترويج للمنتج السياحي العربي في الخارج لزيادة حركة السياحة الوافدة إلى الدول العربية السياحية.

2- الهيئة العربية للطيران المدني: تأسست عام 1996 في المغرب وتضم الهيئة 13 دولة عربية، وهذه الهيئة المرجعية العربية التي من مهامها التفاوض باسم الدول العربية على المستوى الدولي للحصول على الحقوق العربية في مجال النقل الجوي، ومن أهدافها:[2]

- ✓ توحيد قوانين الطيران؛
- ✓ إبراز رؤية عربية موحدة لمواجهة التكتلات العالمية؛
- ✓ تطوير شبكة الخطوط العربية.

3- الإتحاد الإفريقي للنقل الجوي (Afraa): تأسس هذا الإتحاد في 14 أفريل 1968 في غانا ومقره الرئيسي كينيا، من أهم أهدافه:[3]

- ✓ تنمية سلامة الطيران والاقتصاد والكفاءة لخدمة النقل الجوي من إفريقيا وإليها وعبرها ودراسة المشاكل المتعلق بها؛
- ✓ توثيق التعاون بين المنشآت الخاصة بالنقل الجوي؛
- ✓ التنسيق التجاري بما يخدم الشعوب الإفريقية وشركات الطيران؛
- ✓ تقوية التعاون الاقتصادي والفني؛
- ✓ تجميع الدراسات والتقارير الدورية عن كفاءة الاقتصاد والتشغيل للشركات الإفريقية وإعدادها وتحليلها.

---

[1] مرزوق عايد العقيد، النمر المهيرات بركات وآخرون، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، 2011، ص 176.

[2] الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للطيران المدني: https://www.icao.int ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/20، على الساعة 20:21.

[3] نعيم الظاهر، إلياس سراب، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

4- منظمة الشرط الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر (MAMTTA): تعتبر من أحدث المنظمات، وقد وافق على عقدها مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر سنة 1955 ومن أهدافها:[1]

- ✓ تسعى للتغلب على المعوقات الفنية بالتدريب والتسويق وإيجاد برامج مؤهلة لرفع مستوى الأداء بالنسبة للعاملين في مجال السياحة؛
- ✓ تهتم بزيادة الوعي للتعريف بالمنطقة من خلال إنشاء مجلة متخصصة عن السياحة تبرز أهم المناطق وطرق الوصول إليها وأسعارها وكل ما من شأنه تقديم خدمة للسائح؛
- ✓ تهتم بالسياحة الداخلية بين دول المنطقة ما من شأنه تقديم خدمة للسائح.

بالإضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أن هناك منظمات وهيئات مختصة بالنشاط السياحي على المستوى المحلي نذكر منها ما يأتي:[2]

- ✓ وزارة السياحة؛
- ✓ المجلس الأعلى للسياحة؛
- ✓ هيئة تنشيط السياحة؛
- ✓ جمعية الفنادق وجمعية أصحاب المطاعم؛
- ✓ جمعية وكلاء السياحة والسفر؛
- ✓ جمعية أدلاء السياح؛
- ✓ نقابة المرشدين السياحيين.

[1] زيد منير عبوي، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 125.
[2] لمياء حفني، مرجع سبق ذكره، ص 166.

خلاصة

عالجنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للسياحة وتطورها التاريخي، حيث استنتجنا أن السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، فهي ظاهرة اجتماعية كونها تتولد من رغبة الإنسان في الاطلاع والاكتشاف والراحة وغيرها، كما أنها ظاهرة اقتصادية كونها قطاع بالغ الأهمية في الاقتصاد. فالسياحة هي أحد المقومات الأساسية للاقتصاد ومصدر التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان.

من هنا تكمن الأهمية والآثار المختلفة والمتعددة للسياحة، غير أن هذه الأهمية تتوقف على المقومات والإمكانات السياحية التي يملكها البلد ودرجة الاهتمام بهذا القطاع وتطوره في اقتصاد البلد، وعليه فقد حظيت السياحة باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والباحثين لم تحظى به من قبل وذلك لما شهدته من تطور سريع ونمو هائل على جميع الأصعدة.

في الأخير يمكننا الإقرار بأن السياحة كقطاع اقتصادي هي شريان الاقتصاديات الحديثة، وبالتالي تحتل الصدارة على أنها أهم البدائل الأساسية التي تطرح لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين ثروات الأفراد والمجتمعات التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو والرخاء.

الفصل الثاني:

السياحة والتنمية المستدامة

تمهيد

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال 15 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

إلا أنه وبعد أن ارتبطت الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بنمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه أزمات بيئية خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي وتقلص مساحات الغابات وكذا تلوث المياه والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض أثر سلبا على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم عدم تحقيق التنمية المستدامة التي نادوا بها في ختام القرن 20، الأمر الذي أفرز الحاجة الملحة لظهور السياحة المستدامة كنمط آخر للسياحة تكون بديلة للسياحة التقليدية.

لذا ظهرت التنمية السياحية المستدامة التي تعتبر كأبرز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لما لها من قدرة على إدارة المداخيل، من خلال خلق فرص العمل بالإضافة إلى تحسين نمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع. وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض تنفيذ سياسة التنمية السياحية المستدامة، فإنه لا يختلف اثنان على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة تلك الموارد.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة في هذا الفصل، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة**
- **المبحث الثاني: التنمية السياحية والسياحة المستدامة**
- **المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة**

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، حيث أنه أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة حتى أصبحت التنمية المستدامة أحد أهم المؤشرات العالمية لاستمرار البشرية في الوقت الحالي. وقد ظهرت نتيجة الاهتمام بالبيئة والتنمية، كما أصبحت أبعادها إحدى أهم أولويات الدول من أجل الإصلاح والتحديث. وعلى الرغم من جذوره التي تمتد إلى الماضي البعيد إلا أنه ما زال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثير من المفسرين والمفكرين.

المطلب الأول: السياق التاريخي ومفهوم التنمية المستدامة

لإعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة يجب أولا التطرق إلى سياقها التاريخي ثم إلى مختلف التعاريف التي أعطت تفسيرا لهذا المصطلح.

أولا: السياق التاريخي للتنمية المستدامة: لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة، فقد سبق ظهور هذا المفهوم انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالتنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، وكانت دعوى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

وفي سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية (Gro Harlem Brundtland)، أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية.[1]

وقد استكملت الأمم المتحدة بين عام 1972 و2002 عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة:

✓ **المؤتمر الأول:** انعقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، وهو أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، اعتمد المشاركون فيه على سلسلة من المبادئ للإدارة السليمة للبيئة. وقد وافق المؤتمر على إعلان يحتوي على 26 مبدأ ، 109 وصية وقرار واحد، وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر ستوكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)؛

[1] محمد أمين دالي، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018، ص 44.

✓ **المؤتمر الثاني**: انعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وفي ختام هذه القمة وقعت 173 دولة على وثيقة أجندة 21، وقد حضر المؤتمر 110 رئيس دولة وأكثر من 2400 ممثل عن الجمعيات الأهلية، إن هذه الأجندة وثيقة هامة تعتبر الأولى من نوعها وهي تحدد برنامج العمل في القرن 21 في ميادين مختلفة ومتنوعة جدا من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة على مستوى الكرة الأرضية؛

✓ **المؤتمر الثالث**: انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة- تغير الأسماء يعبر عن تطور المفاهيم-، هذا الأخير جاء ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة.[1]

وفي عام 2003، دعت منظمة الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية حول الأهداف التنموية للألفية إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها ووقف التدهور البيئي في العالم، والحد من الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية. وبعد ذلك في سنة 2005، أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري. وقد توالت المؤتمرات والاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولكن يعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسية في مفهوم التنمية المستدامة.

ومن أهم المؤتمرات التي لا تقل أهمية عن مؤتمر 1987، مؤتمر "ريو+20"، وهو الإسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي انعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل)، في جوان 2012 أي بعد 20 عاما من مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في ريو عام 1992. وقد وصفه بان كي مون (أمين عام الأمم المتحدة) كان مؤتمر "ريو+20" فرصة تاريخية لتحديد المسارات التي تفضي إلى مستقبل مستدام يوجد فيها المزيد من فرص العمل ومزيد من الطاقة النظيفة، أمن أكبر ومستوى معيشة لائق للجميع.

في أوت 2015 وبعد ثلاث سنوات من المشاورات وإشراك العديد من المنظمات وخاصة منظمة إفلا IFLA، قامت الدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة بالإفراج على الأجندة النهائية للتنمية والمسماة بعنوان "تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لسنة 2030" من خلال تحقيق 17 هدفا تنمويا إلى غاية سنة 2030.[2]

[1] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 20.

[2] محمد أمين دالي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة: التنمية المستدامة مفهوم يجمع بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو الإدراك بأن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية. كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأدائها في الوقت نفسه.[1] والشكل (2-1) التالي يوضح مفهوم الاستدامة:

الشكل (2-1): مفهوم الاستدامة

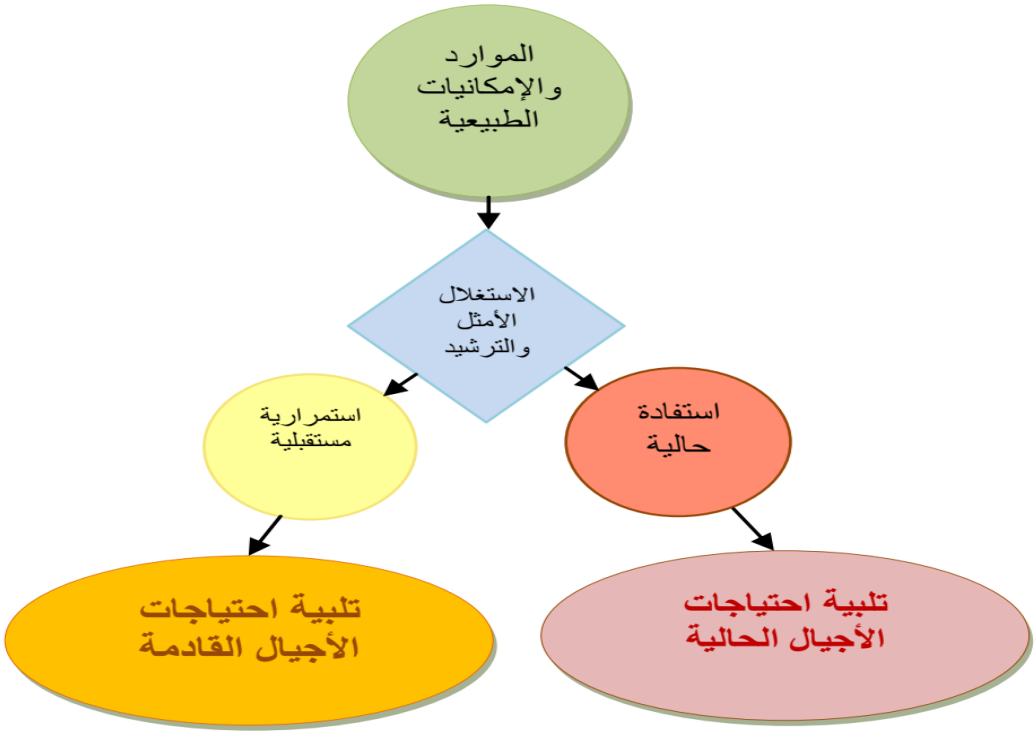

المصدر: نايف بن نائل، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2009، ص 41.

وفقا لذلك، فإن الاستدامة يقصد بها الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد والإمكانيات الطبيعية المتاحة بغية تلبية إحتياجات الأجيال الحالية، مع تحقيق استمرارية مستقبلية لتلبية الأجيال القادمة.

وفي سياق آخر عرف W.Ruckelhaws (مدير حماية البيئة الأمريكية) التنمية المستدامة على أنها:"التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص رأس المال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي".[2]

[1] رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 79.

[2] عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 23.

وقد عرفها (Jean Pierre Hauet) بأنها: التنمية التي تقوم على تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم الخاصة، كما أنها تقوم على تشجيع أنماط استهلاكية تحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية على المدى الطويل، وتجمع بين الإنتاج وحماية الموارد الطبيعية وتعزيزها، مع توفير أسباب العيش الملائمة للجميع بشكل عادل. والملاحظ في هذا التعريف هو التأكيد على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية قبل أن تكون قضية تنموية وبيئية تعتمد على المساهمة الفعلية من كافة أفراد المجتمع بإتباع سلوكيات تحافظ على البيئة وتضمن حق الأجيال اللاحقة في التمتع ببيئة نظيفة وموارد متجددة وهذا دون الإغفال بمتطلبات الأجيال الحالية من هذه البيئة.[1]

كما يرى الباحث ميشيل سيرينا بأنه حتى تتحقق التنمية المستدامة ينبغي توفر مجموعتين من العناصر على الأقل وتتمثل في:[2]

1– تقدم مجموعة من المفاهيم التي تساعدنا في شرح العمل الاجتماعي والعلاقات بين الأشخاص والأشكال المعقدة لتنظيماتهم الاجتماعية وترتيباتهم المؤسسية، الثقافة، الحوافز، الدوافع والقيم التي تنظم سلوكهم الواحد إزاء الآخر وإزاء الموارد الطبيعية؛

2– تقدم مجموعة من التقنيات والإجتماعية الكفيلة باستثارة العمل الاجتماعي المنسق، وكبح السلوك الضار، وتعزيز الترابط، وصياغة ترتيبات اجتماعية بديلة، والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي.

وهكذا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مقاربة عامة تمس كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي تعمل على تغيير الممارسات وترشيدها من خلال الاهتمام أكثر بالبيئة وكذا تحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وكذا تأكيد أهمية المشاركة الإيجابية لكافة الفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تعتبر أساس قيامها، كما لها دورا فعالا في تحقيقها لأهدافها المسطرة.

[1] عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 220.

[2] رواء زكي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 79.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة: يمكن تلخيص أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة في الشكل (2-2) الموالي:

الشكل (2-2): مبادئ التنمية المستدامة

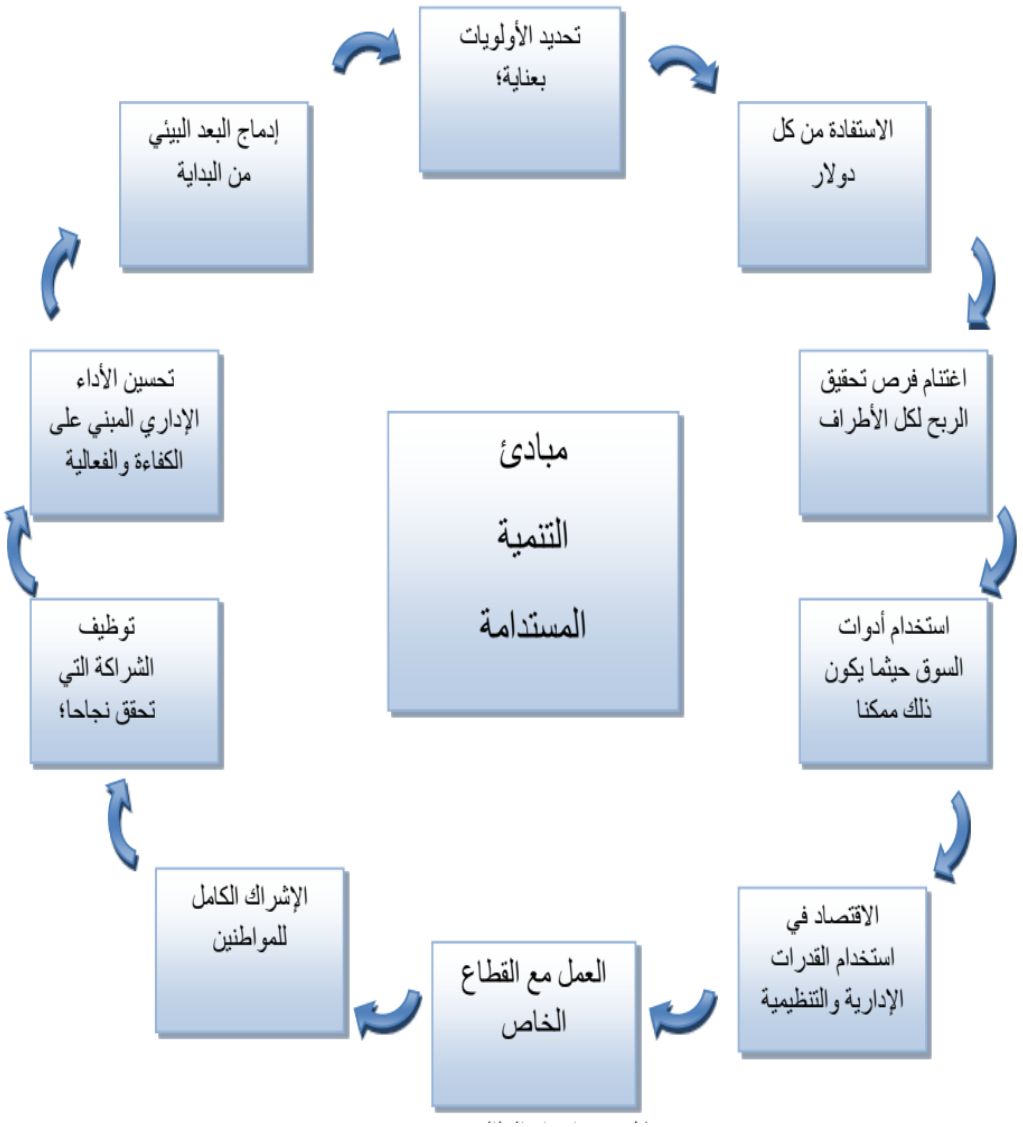

المصدر: مسعود بن مويزة، **دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية-إشارة لحالة الجزائر**، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، العدد 03، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018، ص 21.

وعليه، يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الإجتماعية الأخلاقية والسياسية في العناصر التالية:[1]

[1] سعيدة سنوسي، **الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**-،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص ص 96-97.

1- المشاركة: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حسن الإنتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- ✓ قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية؛
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- ✓ أن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

2- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة؛

3- التضامن: أي التضامن بين الأجيال والفئات الإجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الإجتماعية؛

4- حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض، بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أقل بكثير وأكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الإستثمارات في البنية التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة؛

5- تحقيق المعرفة: يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة؛

6- استيعاب التكاليف: بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك إلى التخلص النهائي؛

7- الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة: يوضح الشكل (2-3) أهداف التنمية المستدامة بإيجاز كما يلي:

الشكل (2-3): أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الموقع الإلكتروني: https://aws1.discourse-cdn.com ، تاريخ الإطلاع: 2023/01/02، على الساعة: 14:23.

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

1- الأهداف الإقتصادية: تحقيق تنمية اقتصادية من خلال:

- ✓ اعتماد اقتصاد تنافسي وفعال يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة؛
- ✓ الحفاظ على معدل نمو صناعي عالي مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛
- ✓ زيادة المخرجات الزراعية للوصول إلى القدر المناسب من الاكتفاء في إنتاج الغذاء مع العمل على خفض التأثيرات السلبية للزراعة على البيئة والموارد الطبيعية؛
- ✓ التنمية الصناعية المستدامة؛
- ✓ تحقيق سياحة مستدامة؛
- ✓ التخطيط العمراني المستدام؛
- ✓ دعم النقل المستدام.

2- الأهداف الإجتماعية: تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية من خلال:

- ✓ العدالة في توزيع الثروات والوصول إلى التعليم والخدمات والاندماج الاجتماعي؛

- ✓ خفض نسبة الفقر والبطالة؛
- ✓ توفير المسكن والبنية الأساسية خاصة بالنسبة للمجموعات المهمشة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات الصحية وتحقيق وصول المواطنين بالكامل إلى الخدمات الصحية؛
- ✓ تحسين نوعية التعليم وضمان الوصول إليه؛
- ✓ تعزيز دور المرأة في الاقتصاد القومي والحياة الاجتماعية؛
- ✓ تحسين الوضع بالنسبة للشباب. [1]

3- الأهداف البيئية:وتتمثل في: [2]

- ✓ حماية الموارد الطبيعية وخفض التدهور البيئي ومستويات التلوث خاصة في المناطق الحضرية؛
- ✓ الاستخدام المستدام للمياه؛
- ✓ الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة؛
- ✓ الحفاظ على مستوى التنوع البيولوجي؛
- ✓ الحد من تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة والمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه تمثلت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة والتي تساهم في تقييم الدول والمؤسسات. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: المؤشرات الإقتصادية: نوجزها في النقاط التالية:

1- أنماط الإنتاج والاستهلاك: إن الأنماط غير المستدامة للإنتاج في الدول المتقدمة هي السبب الرئيسي لاستمرار استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، فتغير هذه الأنماط يستدعي تظافر جهود كل من الحكومات والمنتجين والمستهلكين، بحيث تتطلب التركيز بصورة أقل على استهلاك الموارد الطبيعية واستخدام تكنولوجيا موفرة للطاقة. وفي جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، دعت البلدان إلى أن تأخذ زمام المبادرة لتعزيز أنماط الإنتاج وتوصي بإجراءات للمساعدة على استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وهي:

---

[1] ليندة عميرات، **التنمية المستدامة والمؤسسة– العوائق والفرص**–، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009، ص ص 42-43.

[2] الموقع الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، **التنمية المستدامة**، الموقع الالكتروني:.https://www.mewa.gov.sa ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/01/03، على الساعة 11:00.

- ✓ تشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد؛
- ✓ التقليل من إنتاج النفايات؛
- ✓ مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات السليمة بيئيا.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من أجل زيادة كفاءة استخدام أكثر للمعدات وتقليل الطلب على الطاقة وإنتاج النفايات واستخدام نقل مستدام في الدول الصناعية، نجد بالمقابل البلدان النامية بحاجة إلى زيادة في مجال خدمات الطاقة لتحسين مستوى معيشة السكان الذين يتزايد عددهم. وحسب ما تشير إليه الإحصائيات فإن استخدام الطاقة ارتفع بـ 74% بين 1980 و1997م، وإنتاج البلدان المتقدمة للنفايات سوف يتزايد بـ 5 أضعاف بحلول عام 2025م، أي بحوالي 6 مرات أعلى منه في البلدان المتخلفة، وهذه الأنماط الراهنة لاستخدام الطاقة ستضاعف المشكلة في المستقبل بشكل كبير على البيئة وصحة الإنسان؛

2- الهيكل الاقتصادي: تعتبر التجارة والاستثمار من العوامل الهامة في النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، فتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ونقل الموارد المالية والتكنولوجية وتخفيف عبئ الديون أمرا حاسما لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛[1]

3- إن استغلال الموارد الطبيعية والاستهلاك والإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهو يمثل تحديا كبيرا للتأكد من أن النمو يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛

4- إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هي في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والإجتماعي. وعليه فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي:[2]

- ✓ **الأداء الاقتصادي**: يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي؛
- ✓ **التجارة**: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

---

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص ص58-65.

[2] أمينة بركان، **السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2014، ص 215.

ثانيا: المؤشرات الإجتماعية: وتتمثل في:

1- العدالة الاجتماعية: إن العدالة الإجتماعية واحدة من القيم الرئيسية الكامنة وراء التنمية المستدامة، إذ تعكس نوعية حياة الأفراد من الإنصاف وتوزيع الموارد،كما تشمل توفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر وعدم التمييز بين الجنسين. فبالنظر إلى الأفراد الذين يعيشون في المناطق الفقيرة والمعزولة، تزداد لديهم مشاكل سبل العيش وسوء التغذية والأمية وانعدام الأمن وازدياد الصراع والفساد وزيادة السعي وراء سبل العيش، مما يؤدي إلى استغلال الموارد واستنزافها. وكل هذا تطرق إليه جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بالإضافة إلى عدة مؤتمرات منها إعلان فيينا لحقوق الإنسان، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المؤتمر الدولي للسكن والتنمية، المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية.

وعلى الرغم من المساعي المبذولة من قبل البلدان لمحاولة التوظيف الكامل والمساواة بين الرجل والمرأة إلا أنها فشلت في الكثير من النواحي، فالكثير من الدول المتخلفة مازالت تعاني من تزايد الفقر. فبحسب تقرير البنك الدولي فإن أكثر من مليار شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، وأن عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا في تزايد. وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية و هما:

- ✓ **الفقر:** يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل؛
- ✓ **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجرة المرأة مقارنة بمعدل أجرة الرجل. [1]

2- الأمن: إن المجتمع المدني والحكم الراشد والديمقراطية تقوم على تعزيز العدالة بصفتها عنصرا جوهريا وشرطا للإستمرار الاجتماعي والسلام، هذا المناخ المستقر ضروري لدعم أهداف القضاء على الفقر والاستثمار الاقتصادي والمشاركة وسبل العيش المستدامة.

ويعتبر الأمن بعدا جديدا لمؤشرات التنمية المستدامة حيث يعكس أولوية متزايدة، ففي جدول أعمال القرن الواحد والعشرين تم منع الجريمة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات، كما دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية. حيث كانت الدول الأعضاء تشجع على معالجة مشاكل الجريمة والعنف والمخدرات باعتبارها عوامل التفكك

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة- استغلال الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة**، الطبعة الأولى، دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015، ص 115.

الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

3- السكان: هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة، حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني.[1]

4- التعليم: إن التعليم عملية مستمرة طول العمر ومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز عليه في فصول وثيقة الأجندة واحد والعشرين، حيث أن الإستثمار في التعليم وتنمية المهارات ضروري للأفراد خاصة للبلدان النامية من أجل المنافسة في ظل التغيير السريع للاقتصاد القائم على المعرفة، والذي يعزز إنتاجية العمل والقدرة على توليد دخل أكبر.

فالاستثمار في التعليم أساسي ليس فقط لنجاح الإقتصاد، وإنما للمواطنين على اعتبار أنه أساس الديمقراطية وتعزيز الارتقاء وإعادة التدوير، فقد حققت الكثير من البلدان نجاحات ملموسة في هذا المجال، لكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله، أما مؤشرات التعليم فهي:

- ✓ **مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي؛
- ✓ **محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

5- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من مبادئ التنمية المستدامة، والعكس فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية المستدامة. وقد ورد في

[1] عبد القادر بلخضر، **إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة–حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 90.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية أن البشر هم صميم التنمية المستدامة وأن من حقهم أن يحيوا حياة صحية في وئام مع الطبيعة.[1]

ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم القضاء على الأمراض التي تنتشر بكثرة، وتم تحقيق مكاسب صحية للبشر مع التشديد خاصة على المرأة والطفل وعلى فئات المجتمع الضعيفة مثل: المعوقين والمسنين. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات مثل:

- ✓ دمج المتطلبات الصحية في الإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة ومحسنة على خدمات رعاية صحية كفء ورخيصة تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي، والحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة وخدمات التحصين واللقاحات والتكنولوجيا الطبية.

ثالثا:المؤشرات البيئية: يمكن إيجازها في ما يلي:[2]

1- الغلاف الجوي: هناك قضايا ذات الأولوية تندرج ضمن الغلاف الجوي منها: تغيير المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون والأمطار الحمضية ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، حيث تنعكس آثارها على صحة الإنسان وصحة النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي.

واهتمت وثيقة أجندة الواحد والعشرين على وجود نهج متكامل لحماية الغلاف الجوي منسقة مع التنمية الإجتماعية والاقتصادية، والتي تركز على:

- ✓ تحسين الأسس العلمية لمعالجة عدم اليقين؛
- ✓ تجنب استنفاذ طبقة الأوزون في الغلاف الجوي؛
- ✓ معالجة تلوث الهواء غير المحدود؛
- ✓ تشجيع المزيد من الاستخدامات المستدامة للطاقة وكفاءة النقل والاستهلاك، على اعتبار أن الأنشطة الرئيسية التي تسهم في تغيير الغلاف الجوي تتصل بالوقود الأحفوري في الإنتاج والنقل، الذي يتسبب في انبعاث ثاني أكسيد الكربون والعديد من المواد الملوثة الناتجة عن المصانع، بالإضافة إلى إزالة الغابات والزراعة المكثفة.

ومن المسلم به أن تغيير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للبيئة في العالم إذ يتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات في المناطق المنخفضة وارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد.

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 33.

[2] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 205.

2- المياه العذبة: تعتبر المياه العذبة أمرا أساسيا لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية، من خلال إمدادات المياه إلى المنازل وإنتاج الأغذية ومصائد الأسماك والملاحة. حيث أن إستدامة المياه مشكلة تعاني منها مناطق كثيرة في العالم، وأن عددا من تلك المناطق يعاني نقصا مزمنا في المياه وارتفاع معدل الاستخدام وتسرب المياه في الصناعة والزراعة والتي لها آثار خطيرة لاسيما على إنتاج الغذاء. فالزراعة والري مسؤولان عن 40% من المياه، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض منسوب المياه مما يزيد من تكلفة الحصول عليها، بالإضافة إلى مشكلة تخفيض المياه للفقراء والتسعير والاستخدام غير الكفء.

وأصبحت القضايا الخاصة بكمية ونوعية المياه من القضايا الرئيسية في العديد من البلدان في ظل التزايد السكاني، واعتبارها مورد معرض للاستنزاف والتلوث الناتج عن الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية والنفايات الصناعية ومياه الصرف الصحي. وقد أكدت وثيقة جدول أعمال القرن 21 م إلى:

- ✓ الحاجة للمحافظة على المياه ونوعيتها وزيادة إمدادات مياه الشرب؛
- ✓ زيادة إمدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية والصرف الصحي؛
- ✓ توفير المياه لإنتاج الغذاء؛
- ✓ استخدام تكنولوجيات المياه النظيفة؛
- ✓ كفاءة استخدام المياه.

ويتم قياس التنمية المستدامة للمياه العذبة بمؤشرين هما:

- ✓ **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛
- ✓ **كمية المياه:** وتقاس من حساب كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.[1]

3- التنوع الحيوي: قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة، إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، بل أساسيا لتأمين التنمية المستدامة، حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخرى.

[1] وليد حماش، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص ص 22-23.

ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية، فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره شرطا لاستدامة التنمية. وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي. وعلى سبيل المثال، فإن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمتها العلاجية قد تفقد أيضا. كذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ.

ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- ✓ **الأنظمة البيئية:** والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية ومساحة الأنظمة البيئية الحساسة؛
- ✓ **الأنواع البيئية:** والتي يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

4- الأرض: وهي قضية معقدة وهامة وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية والطبوغرافية للسطح، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها. وبالتالي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها، فاستخدامات الأرض تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية، فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية.[1]

وعليه فإن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:[2]

- ✓ **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- ✓ **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدلات قطع الغابات؛
- ✓ **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- ✓ **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

من خلال ماسبق، يمكن اختصار مؤشرات التنمية المستدامة في الجدول (2-1) الموالي:

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **مبادئ إدارة الفنادق**، الطبعة 1، دار الزهران للنشر، الأردن، 1997، 13-14.

[2] محمد غربي، **التكامل العربي**، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، 2014، ص 152.

الجدول رقم (2–1): مؤشرات التنمية المستدامة

مؤشرات التنمية المستدامة		
المؤشرات الاقتصادية	**المؤشرات الاجتماعية**	**المؤشرات البيئية**
– أنماط الإنتاج والاستهلاك – الهيكل الإقتصادي – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستهلاك والإنتاج – تطوير مؤشرات البيئة الاقتصادية	– تحقيق العدالة الاجتماعية – توفير الأمن والسلام – النمو السكاني – الإستثمار في التعليم – توفير الصحة العامة	– الغلاف الجوي – المياه العذبة – التنوع الحيوي – الأرض

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات سابقة الذكر.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يتضح أنها تتضمن أبعادا مترابطة ومتداخلة ومتكاملة فيما بينها وهي الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتتمثل في ما يلي:[1]

أولا: البعد الاقتصادي: للتنمية المستدامة أبعادا اقتصادية نذكر منها:

1– تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛

2– تحسين ورفع مستوى المعيشة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين؛

3– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها؛

4– التقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الإعتماد على القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي؛

5– التقليص من الإنفاق العسكري وتحويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية؛

6– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث نتيجة استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل البترول والفحم والعمل على معالجته باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

ثانيا: البعد الاجتماعي: من بين الأبعاد الإجتماعية للتنمية المستدامة نذكر:

1– تثبيت النمو الديمغرافي وجعله يتوازن مع النمو الإقتصادي؛

2– تحقيق المساواة في التوزيع كالدخل الوطني مثلا؛

[1] سعيدة سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 109- 110.

3– المشاركة الشعبية وتفعيل دور المرأة والاستخدام الكامل للموارد البشرية؛

4– توفير الحاجات الأساسية للسكان وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة، ومن بينها: الغذاء، السكن، التعليم، الصحة ومحاربة البطالة؛

5– مكافحة الفقر؛

6– حرية الإختيار والديمقراطية؛

7– حل الصراعات العسكرية المدمرة للدولة.

ثالثا: البعد البيئي: من بين الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة نذكر ما يلي:

1- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية؛

2- حماية الغلاف الجوي والعمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة؛

3- حماية المناخ من الإحتباس الحراري؛

4- إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة؛

5- مكافحة التصحر والجفاف؛

6- حماية وإدارة المياه العذبة؛

7- المحافظة على التنوع البيولوجي؛

8- مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة.

رابعا: البعد التقني والإداري: حيث يجب مراعاة:[1]

1– استخدام تكنولوجيا أنظف؛

2– الحد من انبعاث الغازات؛

3– استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

4– إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛

5– الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد بشكل دائم في الحالات التالية:

[1] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2016، ص 125.

- ✓ العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير؛
- ✓ إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة؛
- ✓ أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة؛
- ✓ أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية.

وعليه، فإن الجدول رقم (2-2) يوضح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو التالي:

الجدول رقم (2-2): أبعاد التنمية المستدامة

أبعاد التنمية المستدامة		
البعد الاقتصادي	**البعد الاجتماعي**	**البعد البيئي**
– النمو الاقتصادي المستدام	– المساواة في التوزيع	– النظم الإيكولوجية
– كفاءة رأس المال	– الحراك الاجتماعي	– الطاقة
– إشباع الحاجات الأساسية	– المشاركة الشعبية	– التنوع البيولوجي
– العدالة الاقتصادية	– التوزيع الثقافي	– الإنتاجية البيولوجية
	– إستدامة المؤسسات	– القدرة على التكييف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات سابقة الذكر.

المبحث الثاني: التنمية السياحية والسياحة المستدامة

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، من جهة أخرى توفر السياحة المستدامة الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي. ويتحقق ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية الكفء.

أولا: مفهوم التنمية السياحية: لقد تعددت تعاريف التنمية السياحية، حيث نلخص أهمها في ما يلي:

✓ هي عملية مركبة ومتشبعة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض ومتداخلة فيما بينها، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وحضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برنامج التنمية.[1]

✓ ويذهب دوقلاس بيرس إلى أنه يمكن تعريف التنمية السياحية على أنها:"مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح".[2]

✓ كما يمكن تعريف التنمية السياحية على أنها:"تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية".[3]

إذ تمر عملية التنمية السياحية لأي منطقة بعدة مراحل رئيسية، المرحلة الأولى تبدأ باكتشاف مجموعة من السائحين للمنطقة المحددة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة الاستخدام لهذه المنطقة وتبدأ مجموعة من الخدمات والتسهيلات في الظهور لخدمة السائحين، ثم تبدأ بعد ذلك المرحلة الثالثة للتركيز المكثف للخدمات لخدمة هؤلاء السائحين وأعدادهم المتزايدة، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة النمو. وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل من حيث تأثير السياحة على المنطقة وخاصة التأثير البيئي وما ينتج عنه من تدمير لعناصر الجذب السياحي سواء العناصر الطبيعية أو المصنوعة.[4]

وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، وذلك من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار

---

[1] عيسى مرازقة، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر– دراسة فعالية وأداء مؤسسات القطاع السياحي**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 10/09 مارس 2010، ص 05.

[2] فؤاد نشوى، **التنمية السياحية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص09.

[3] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 36، سنة 2013، ص 98.

[4] أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 98.

الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية. كما يساهم مصطلح التنمية السياحية في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها من المدن والأماكن المختلفة.

ثانيا: محددات التنمية السياحية: السياحة بدورها ككل نشاط اقتصادي تتطلب محددات من شأنها أن تساهم في تنمية هذا النشاط، حيث نجد أن أهم محددات التنمية السياحية تتمثل في:

1- توفير التسهيلات السياحية: تستدعي التنمية السياحية توفر المرافق الأساسية بصورة كافية وبشروط ملائمة من مياه وكهرباء وقنوات الصرف الصحي، وتوفير الأمن وشبكة الطرق وحركات النقل المختلفة وتوفر وسائل الاتصال ووسائل تسهيل المعاملات.

2- الموقع الجغرافي: يعتبر العنصر الجغرافي عنصرا مهما في التدفق السياحي، ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا للتنمية نظرا لكون نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية كبيرة في نفقات الرحمة السياحية، وعليه فإن الموقع الجغرافي للمنطقة السياحية يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية لاعتبارات توفير الوقت وانخفاض التكلفة وتنوع وسائل المواصلات؛

3- تقديم حوافز للمشاريع السياحي: تعمد الدول النامية على تقديم حوافز وتشجيعات لدعم الإستثمارات السياحية، وتتراوح هذه الإجراءات بين تهيئة المناخ المناسب للإستثمارات الخاصة إلى تقديم مساعدات مالية، وتهدف هذه الحوافز إلى تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المشاريع السياحية والفندقية؛

4- التسويق السياحي الفعال: يعتبر التسويق السياحي الفعال من العوامل المهمة في بيع المنتج السياحي، فنلاحظ الدعاية والإعلام يجعل المستهلك على اتصال دائم بالمنتج السياحي؛[1]

5- طبيعة ومصدر الإستثمارات في السوق السياحي: يتطلب النشاط السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمنشآت السياحية الأساسية كالفنادق والمراكز السياحية وغيرها من المشاريع التي تخدم القطاع السياحي بصورة مباشرة والتي تتطلب حجما كبيرا من التمويل، مما يجعل القطاع الخاص في الدول النامية مقبلا على الإستثمار في المجال السياحي نظرا لبقاء الإستثمار في أصول ثابتة (من 20 إلى 25 سنة) مع ما يحدث من اضطرابات في السوق السياحي والتغيرات السياسية والإجتماعية، بالإضافة إلى مشكل موسمية الطلب السياحي، لذلك عملت الكثير من الدول النامية على تقديم قروض طويلة الأجل والاستفادة من الشركات السياحية المتعددة الجنسيات.

[1] أحمد الجلاد، **السياحة البيئية المتواصلة**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، مصر، 2002، ص ص 45-46.

6- كفاءة الإدارة السياحية والتنظيم الفعال: يشترط في التنمية السياحية توفر جهاز إداري يتميز بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، فالسياحة باعتبارها قطاع مركب من عدة صناعات ونشاطات تحتاج إلى معالجة خاصة تختلف عن معالجة القطاعات الإنتاجية الأخرى. ويقع على عاتق المسؤولين عن الإدارة السياحية مهمة التنسيق مع المستثمرين المشاركين في إدارة الوحدات السياحية وكذلك مع القطاعات الأخرى التي يكون عملها مرتبط بالعمل السياحي؛[1]

7- التعاون السياحي الجهوي والدولي: وذلك من خلال:

✓ إمكانية تحقيق التكامل السياحي بين الدول التي تكون معا في منطقة سياحية واحدة كدول المغرب العربي مثلا، ويتم ذلك من خلال الترتيبات التي تنظم حصول كل بلد على مزايا بحث التكامل محل المنافسة؛

✓ تسهيل الرحلات الطويلة التي تتم عبر عدة دول وذلك تلبية للاتجاه السياحي؛

✓ اتساع وتعدد أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالسياحة، وتعتبر المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعقدها هذه المنظمات كمؤتمر المنظمة العالمية للسياحة في السابع والعشرين من شهر سبتمبر من كل سنة إحدى صور هذا التعاون.[2]

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية

تختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة، ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها إختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين، بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها.

وفي الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى:

أولا: أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل: [3]

1- تحقيق نمو سياحي متوازن؛

2- تدعيم المردودات الإقتصادية؛

3- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة؛

4- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي؛

---

[1] فؤاد نشوى، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص ص 22-23.

[3] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

5– زيادة الدخل القومي الإجمالي؛

6– تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة؛

7– الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي: فكل الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشييد وصيانة مكونات العرض السياحي بها؛

8– المساهمة الفعالة في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية: بحيث تتميز صناعة سياحة ناجحة في أي دولة سياحية بقدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها الدولة. كذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية، إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين والمدة السياحية، بل من خلال دورها في حل المشكلات الاجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

ثانيا: أهداف محددة: وتمثل التعريف بالمقومات الأثرية والدينية والتاريخية التي يزخر بها البلد، والتعريف بالجانب الحضاري الذي يمتلكه البلد. ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول، وتتمثل في المحاور التالية:[1]

1– زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء كان من المناطق التقليدية أو من خلال فتح مناطق جديدة. فبالنسبة للمناطق التقليدية، وقصد توسيع الطلب بها نحو البلد فإنه يجب عرض منتجات سياحية جديدة. أما عن فتح مناطق جديدة، فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة؛

2– تمديد متوسط مدة الإقامة: يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد، إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، و بما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو الحجم بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية على زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا ثم التركيز على خلق مناطق

[1] سمير عماري، دلندة بلحسن، **التنمية السياحية في الجزائر واقعها وآفاقها المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2013، ص 05.

جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، وبعد ذلك يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي؛

3- زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: إن لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا مهما في تعظيم وتقليل الناتج الإقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين. فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه، وتعمل مختلف الدول على الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي، من خلال التركيز على جذب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على حث الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

المطلب الثالث: مفهوم السياحة المستدامة وأبعادها

إن السياحة المستدامة هي عملية مستمرة من تنمية السياحة تتطلب رصد أثارها باستمرار واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، خاصة وأن تنمية السياحة تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين الموجهين بقيادة سياسية قوية لضمان الاتفاق والمشاركة الموسعة في مجال استدامة السياحة.

أولا: مفهوم السياحة المستدامة: تعرف السياحة المستدامة (Sustainable Tourism or EcoTourism) كما يلي:

وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة فإن السياحة المستدامة هي: السعي إلى تحقيق رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة، بحيث يراعى في ذلك تحقيق حمايته وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل، من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للموارد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية وأنظمة المعيشة.[1]

وتعرف أيضا على أنها: نقطة تلاقي ما بين إحتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[2]

[1] أحسن العايب، عبود رزقين، **أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص 215.

[2] أحمد الجلاد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ورغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة، إلا أنه يمكن حصر مكونات السياحة المستدامة في مكونين أساسيين هما: [1]

1- المكون المادي للسياحة المستدامة: وهو يعمل على إبقاء وتوريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم، بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يفوق الكميات المطلوب استهلاكها غدا وبالتالي عدم حرمان الأجيال المستقبلية؛

2- المكون المعنوي للسياحة المستدامة: فهو يرجع إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافة (ثقافة البلد المضيف وثقافة دولة السياح)، مما يخلف تواصل اجتماعي وخلق روابط وعلاقات من شأنها زيادة أواصر التعاون بين البلدان.

فالسياحة المستدامة من منظور اجتماعي، ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الإجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة، مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات كل من:

- ✓ **السياح:** بتقديم ما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستدعي التنويع السياحي خاصة في المستقبل؛
- ✓ **موظفو السياحة:** إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بالقطاع السياحي وضمان مختلف الحقوق مثل: باقي عمال القطاعات الأخرى، كما يجب إتاحة فرصة التأهيل والتكوين المتواصل لهم قصد الرفع من أدائهم.[2]

وعليه فالسياحة المستدامة تقوم على مجموعة مبادئ يمكن توضيحها في ما يلي:[3]

- ✓ يجب أن تكون كل العمليات المتعلقة بالسياحة وتنميتها جزءا من إستراتيجية الحفاظ على البيئة وأن تجمع بين القطاعات وأن تكون متكاملة؛
- ✓ يتعين على الوكالات والشركات والمجموعات والأفراد احترام المبادئ الأخلاقية وغيرها من المبادئ التي تحترم الثقافة والبيئة في المنطقة المضيفة وطريقة العيش التقليدية؛
- ✓ يجب تشجيع السكان المحليين على لعب دور القيادة في التخطيط والتنمية بمساعدة المصالح الحكومية والتجارية والمالية؛

---

[1] عبد الباسط وفاء، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات**، مجلة حقوق حلوان، العدد 12، مصر، سنة 2005، ص ص 178-179.

[2] مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 242.

[3] لحسن دردوني، **دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 10/09 مارس 2010، ص 06.

✓ يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة قبل وأثناء التنمية خاصة للمجتمع المحلي حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛

✓ يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف.

من خلال التطرق لكل من تعريف ومبادئ السياحة المستدامة، نجد أن دور السياحة المستدامة يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية (المواقع السياحية)، فبعد القيام بعملية التوعية والتثقيف والتعليم وإعطاء جميع المعلومات المتعلقة بمدى أهمية الحفاظ على البيئة وبالتالي النهوض بالسياحة البيئية، يأتي دور استدامة هذه السياحة بواسطة الاستغلال الأمثل والفعال للمواقع السياحية التي تزخر ببيئة هائلة وطبيعة خلابة. ومنه دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام.[1]

وبالتالي فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة معناه وجود سياحة نظيفة تهتم بالبيئة ورفيقة للمجتمع وفي المقابل تحقق مردودا كاف، فالسياحة البيئية تعد جزءا لا يتجزأ من السياحة المستدامة تنبع أسسها من النواحي البيئية، الإقتصادية والإجتماعية وتساهم بشكل فعال في المحافظة على الموروث الوطني الطبيعي والبيئي والثقافي.

ثانيا: الأبعاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة: تشمل السياحة في إطار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، بحسب منظمة السياحة العالمية على الآثار التي تمارسها على تلك الأبعاد سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. لذلك وضعت تلك المنظمة خمسة أبعاد للسياحة المستدامة، والتي تتجزأ بدورها إلى 17 محورا. ويمكن أن نبين تلك الأبعاد والمحاور فيما يلي:[2]

1- السياسة السياحية والحوكمة: ويضم مكانة أو موقع السياحة في البرامج والسياسات التنموية للبلد، والسياحة وعلاقتها بالإطار التنظيمي والعلاقة بين حوكمة السياحة وإقامة المؤسسات في القطاع؛

2- الأداء الاقتصادي، الإستثمار والتنافسية: يشمل على أربع موضوعات، تبدأ بكيفية قياس السياحة ومساهمتها الإقتصادية، مرورا بدارسة البيئة الإقتصادية والتجارية وبيئة الإستثمار، ومعالجة موضوع المنتج وتسويقه وموقعه في السوق، وصولا في النهاية إلى دراسة المخاطر والأمن في السياحة؛

3- التشغيل، العمل المناسب ورأس المال البشري: يتضمن هو الآخر محورين أساسيين هما: تخطيط الموارد البشرية وشروط العمل والمؤهلات والتدريب؛

---

[1] محمد وزاني، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر- دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة "حمام ربي"**، رسالة ماجستير، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 12.

[2] أحسن العايب، عبود رزقين، مرجع سبق ذكره، ص217.

4- تقليص الفقر والاندماج الإجتماعي: ويتم ذلك بالتركيز على مدخل متكامل في تقليص الفقر من خلال السياحة، وتدعيم مبادرات تعزيز النشاط السياحي، وتضمين الجماعات المؤثرة على القطاع السياحي والوقاية من الآثار الاجتماعية السلبية؛

5- استدامة البيئة الطبيعية والثقافية: وذلك من خلال أربع محاور، أولها ربط السياحة بإدارة التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه، وثانيها الربط بين كفاءة الموارد الطبيعية والتغير المناخي. أما ثالثها فيرتبط بتحسين استدامة عمليات تطوير السياحة. إضافة إلى قياس ومراقبة أثر السياحة على تلك البيئة كمحور خامس.

المطلب الرابع: الأهداف التنموية للسياحة المستدامة

تسعى السياحة المستدامة لتحقيق العديد من الأهداف، لكن قبل ذلك يجب التأكد من توفيرها للمتطلبات التي تعتبر كشروط لتحقيق هذه الأهداف.

أولا: شروط ومتطلبات السياحة المستدامة: إن تنمية السياحة المستدامة تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي:[1]

1- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛

2- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛

3- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي؛

4- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية للإستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الإستثمار سيحقق أرباحا أم لا؛

5- دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة؛

6- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الإقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الإقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط؛

---

[1] نجاة مشمس، فريد بن عبيد، **دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 10/09 مارس 2010، ص ص 14-15.

7– تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية السياحة ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث وضع طارئ معين؛

8– دراسة السوق السياحي المحلي من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان؛

9– توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء؛

10– رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرهم من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

ثانيا: الأهداف التنموية للسياحة المستدامة: وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:[1]

1– على الصعيد الإقتصادي: تتمثل في:

- ✓ تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- ✓ تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛
- ✓ توفير خدمات البنية التحتية؛
- ✓ زيادة مستويات الدخل؛
- ✓ زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛
- ✓ خلق فرص عمل جديدة.

2– على الصعيد الإجتماعي: وتهدف السياحة المستدامة إلى:

- ✓ توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين؛
- ✓ حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

3– على الصعيد السياسي والثقافي: تسعى السياحة المستدامة إلى:

- ✓ تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية؛
- ✓ نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب؛
- ✓ التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها.

[1] أنوار قرزيز، **إستراتيجيات الاتصال التسويقي وأثرها في تنمية السياحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإستراتيجية والتسويق–الاتصال،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020، ص ص 148-149.

فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم، ولذلك يجب التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

4- على الصعيد البيئي: تتمثل في:

✓ المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة؛

✓ وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها، وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفعاليته؛

✓ تثمين الطاقات الطبيعية، الثقافية، الحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.

المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة

تعتبر التنمية السياحية المستدامة من أحدث المفاهيم السياحية، وتشمل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق التوسع المستمر والمتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، ويبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الإجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات تحقيقها

التنمية السياحية المستدامة يعني الإعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها، فالمؤتمر العالمي بشأن السياحة المستدامة الذي انعقد في لانزروتي (lanzarote) في أفريل 1995، أقر ميثاق السياحة المستدامة الذي يتضمن 18 نقطة أساسية للسياحة المستدامة، وقد قال الميثاق أن تنمية السياحة تحتاج إلى القيام بها في إطار التنمية المستدامة التي تتناول البيئات الطبيعية والثقافية والبشرية، ودعا إلى الأولوية خاصة في التعاون التقني والمساعدة المالية اللذان ينبغي إسداؤهما للمواقع الضعيفة المقاومة من الناحيتين البيئية والثقافية.

أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة: لقد جرى تعريف التنمية السياحية المستدامة من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية وكذلك العديد من الأساتذة والباحثين على النحو التالي:

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011، فإن التنمية السياحية المستدامة تعني: "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية".[1]

وعرف الإتحاد الأوربي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها:"نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".[2]

ويذكر Cooper & Archer في عام 1993 أن التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة تقويم السياحة المستدامة على أنها التنمية التي تقابل وتشجع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.[3]

كما تعرف التنمية السياحية المستدامة أو المتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخطط داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية داخل الوطن ككل أو داخل أي إقليم من الدولة، تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

والجدول (2-3) التالي يوضح الفرق بين كلا من التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

[1] صلاح زين الدين، **دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون السياحي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، يومي 26-27 أفريل 2016، ص 18.

[2] عبد الوهاب صلاح الدين، **التنمية السياحية**، الطبعة الأولى، مطبعة الزهران، القاهرة، مصر، 1991، ص 82.

[3] ليلى قطاف، إيمان بوشنقير، رقية ملاحي، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية مستغانم-**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 20/19 نوفمبر 2012، ص 04.

الجدول رقم (2–3): الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
– تنمية سريعة	– تنمية تتم على مراحل
– ليس لها حدود	– لها حدود وطاقة استيعابية معينة
– قصيرة الأجل	– طويلة الأجل
– سياحة الكم	– سياحة الكيف
– إدارة عمليات التنمية من الخارج	– إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات التنمية	
– تنمية بدون تخطيط	– تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
– تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	– تخطيط كامل متكامل
– التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	– مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
– مباني حضرية تقليدية	– أنماط معمارية محلية
– برامج خطط لمشروعات	– برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
– مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	– حركة أفراد ومجموعات صغيرة
– فترات الإقامة قصيرة	– فترات إقامة طويلة
– ضوضاء وأصوات مزعجة	– رزانة وهدوء في الأداء
– في الغالب زيارة واحدة للمكان	– احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
– مستويات ثقافية مختلفة	– مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: ليلى قطاف، إيمان بوشنقير، رقية ملاحي، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية مستغانم**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 20/19 نوفمبر 2012، ص 04.

ثانيا: متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة: لتحقيق التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، سنورد جملة من الإجراءات والوسائل التي من شأنها توفير الملائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والنظم الاجتماعية وتعظيم الفوائد الإقتصادية من جهة أخرى وذلك بهدف تطبيقها، وهي:[1]

1– سن القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة على أن نأخذ في الاعتبار ضرورة النظر لمكونات البيئة السياحية كوحدة واحدة أي لنظام بيئي متكامل غير قابل للتجزئة؛

2– وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتسهيل المراقبة الحذرة لسلوكهم اتجاه البيئة السياحية، وإيجاد أنظمة وقوانين تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أضرار بيئية؛

3– تحديد الفترة الإستيعابية للمواقع السياحية بحيث تحدد أعداد السياح الوافدين من المنطقة السياحية، وتفادي الازدحام خاصة في المناطق الأثرية والتاريخية حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والثقافية ويعرضها للضرر؛

4– نشر الوعي السياحي والثقافة البيئية بين السكان المحليين، فغالبا ما يكون هؤلاء سببا في التخريب والتدمير البيئي لدواعي مادية مع الحرص على وجود اللافتات الإرشادية التي تؤكد أهمية ذلك؛

5– تشجيع إقامة المشاريع التي توفر الدخول للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية والتقليدية والعمل كمرشدين سياحيين؛

6– تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي لإنجاح إقامة المحميات الطبيعية والتراثية وإدارتهم من قبل كوادر بشرية مؤهلة واعتماد السياحة البيئية كوسيلة ملائمة لتسويقها وكنمط من الأنماط السياحية التي يمكن من خلاله تحقيق التنمية السياحية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

تبنى التنمية السياحية المستدامة على مجموعة من المبادئ والأسس التي تعتبر حجر الأساس والحافز لتحقيق أهدافها المسطرة.

[1] عبد القادر بودي، **أهمية التسويق السياحي في تنمية السياحة المستدامة بالجنوب الغربي**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 10/09 مارس 2010، ص 20.

أولا: مبادئ التنمية السياحية المستدامة: وضع الإتحاد العالمي للمحافظة على البيئة نهجا تصوريا لتنمية السياحة المستدامة يتضمن أربعة مبادئ أساسية وهي:[1]

1- الاستدامة السياحية البيئية: تتماشى التنمية السياحية مع الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية داخل الموقع السياحي؛

2- الاستدامة السياحية الثقافية: تزيد التنمية السياحية من تحكم المجتمعات المستدامة بحياتهم وهي تتماشى مع ثقافة المجموعات المستهدفة وقيمها، وتحافظ على هوية الجماعة؛

3- الاستدامة السياحية الاقتصادية: تعتبر التنمية السياحية فعالة من المنظور الإقتصادي وتتم إدارة الموارد لتعيل أجيال المستقبل؛

4- الاستدامة السياحية المستدامة: يخطط للتنمية السياحية بشكل تستفيد منه الجماعات المستدامة في المواقع السياحية، ويدر أرباحا لأصحاب الأعمال التجارية المستدامة.

بالإضافة إلى المبادئ المذكورة سابقا، فقد تعددت المحاولات من طرف الباحثين وخبراء السياحة لمحاولة وضع مجموعة من المبادئ للتنمية السياحية المستدامة، ومن أهم هذه الجهود التقرير المعروف باسم "الإستراتيجية العلمية للتنمية السياحية" أصدر في مؤتمر(90) glop المعروف باسم Tourism-streem، بناء على هذه الإستراتيجية وضعت سبعة مبادئ رئيسية، وهي:[2]

1- المبدأ الأول: العمل على الحد من التأثير البشري على سطح الأرض، وتأثير الواقع على المنظمة إلى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة الإستيعابية للأرض؛

2- المبدأ الثاني: الحفاظ على مخزون الثروة الحيوية في المنطقة؛

3- المبدأ الثالث: السعي وراء تقليل تبديد الموارد غير المتجددة أثناء صناعة السياحة، وذلك من خلال الحرص على التقليل من استخدام هذه الموارد والسعي إلى استدامتها عن طريق إعادة تدويرها؛

4- المبدأ الرابع: العمل على الترويج طويل الأجل للتنمية الإقتصادية التي تسعى إلى تعظيم الفوائد من مخزون الموارد، وتعمل أيضا على الحفاظ على ثروات المنطقة. ومن أجل تطبيق هذا المبدأ في السياحة يجب إتباع مجموعة من الممارسات وهي كالتالي:

---

[1] تركية خليفة، **التنمية السياحية المستدامة وإستراتيجية ترقيتها بالجزائر**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 05، مركز البحث العلمي للمناطق الجافة وشبه الجافة c.r.s.t.r.a، بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص 4-5.

[2] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

- ✓ الترويج لاستخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية؛
- ✓ ضمان دفع التكاليف من طرف السياح في حالة استنفاذهم لمورد معين في المنطقة وذلك عن طريق ضرائب الحفاظ على البيئة؛
- ✓ ضرورة تحمل جميع التكاليف التي تسببها صناعة السياحة من أضرار أو تغيير في المصادر الطبيعية؛
- ✓ توسيع القيمة المضافة للسياحة من خلال تطوير المنتج السياحي بما يتناسب مع إمكانيات المنطقة.

5- المبدأ الخامس: المساهمة الفعالة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة، وهذا المبدأ يقوم على تفعيل مشاركة المجتمع مثل: الجمعيات البيئية، الغرف التجارية والنقابات في اتخاذ القرارات؛

6- المبدأ السادس: التوزيع المتكافئ لكل فوائد وتكاليف استخدام الموارد البيئية الإيجابية منها والسلبية الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة في صناعة السياحة؛

7- المبدأ السابع: تعتبر صناعة السياحة القائد لعملية التنمية المستدامة في المجتمع ذلك أن أحد أهم مقومات استمرار هذه الصناعة هو حماية البيئة، وبالتالي يجب في تنمية السياحة أن يتجنب أي نشاط أو ممارسة لا تساعد في تطبيق مفهوم الاستدامة.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية المستدامة: ترتكز أهداف التنمية السياحية المستدامة على التنمية البشرية في تكاملها مع إستراتيجيات التنمية لمختلف الدول، حسب ظروفها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ويساهم قطاع السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق هذه الأهداف. فيمكن حصر هذه الأهداف الإقتصادية والإجتماعية فيما يلي:

1- رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي: إن تدعيم التنمية المستدامة بما فيها من نمو اقتصادي مستدام ومعدل مرتفع لتشغيل المنتج، هو هدف اقتصادي منوط بالتنمية السياحية المستدامة أن تحققه، لأنها قطاع اقتصادي رائد على المستويين العالمي والمحلي، ويشتغل على مستوى العالم 1 عامل في قطاع السياحة من أصل كل 11 عامل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتطبيق التنمية السياحية المستدامة يفتح آفاقا جديدة وفرص عمل للنساء والشباب في مشروعات سياحية مستدامة، ويحافظ على المنتجات التقليدية من الاندثار ويرفع من شأن ثقافة المجتمع المحلي؛[1]

[1] سهام بجاوية، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة استرشادية بتجربة تونس والإسقاط على الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 85.

2- تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية: تعتمد التنمية السياحية المستدامة على بنية أساسية وبيئة مستدامة ومتجددة، وتساعد السياحة المستدامة الحكومات على صيانة وتحسين البنية الأساسية لتظل مستدامة ونظيفة وكوسيلة فعالة تجذب السائحين والاستثمارات الأجنبية، وهذا يسهل إقامة الإنتاج المستدام الضروري للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

3- رفع المستوى الصحي والشعور بالسعادة: يعتبر هدفا تحققه التنمية السياحية المستدامة، لأن الدخول المتولدة عن السياحة يمكن إعادة استثمارها في الخدمات والرعاية الصحية، بهدف رفع مستوى الصحة العلاجية والوقائية، ومنع تفشي الأمراض المعدية وخفض معدل وفيات الأطفال؛[1]

4- القضاء على الأمية وتحسين منظومة التعليم: تظل مشكلة الأمية وتسرب الأطفال في مراحل التعليم الأساسي مشكلة اجتماعية حادة رغم الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية. كما أن تقديم فرص التعلم مدى الحياة وإعداد قوة عمل مدربة جيدا يعتبر أسلوبا فعالا للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة، ويمكن لقطاع السياحة أن يقدم الحوافز في مجالات التعليم والتدريب، مما يسهل انتقال قوة العمل المؤهلة والمدربة داخل وخارج الوطن، ما يمكن للشباب والنساء الاستفادة من برامج التدريب والتأهيل المهني في إطار مشروعات السياحة المستدامة؛

5- منع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين: تعمل السياحة المستدامة على تمكين المرأة بطرق مختلفة، منها خلق وظائف لهن وإتاحة فرص لتوليد الدخل بالعمل في المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فيمكن أن تصبح السياحة المستدامة وسيلة فعالة لتشغيل النساء ومساعدتهن للقيام بدور فعال في المجتمع المحلي؛

6- تطوير المجتمع المحلي وإحداث التوازن الإقليمي: يمكن للسياحة المستدامة أن تكون أداة فعالة لتطوير المجتمع المحلي وتقليل الفوارق بين سكانه، وتساهم السياحة البيئية في التنمية الحضرية والريفية، وتقلل من عدم التوازن الإقليمي بإعطاء المجتمعات المحلية الفرصة لتطوير نفسها ذاتيا بما يلاءم بنيتها الاجتماعية والثقافية. كما تعد السياحة أداة فعالة للتنمية المستدامة في كثير من البلدان لتلحق بالاقتصاد العالمي، ففي سنة 2014 مثلا بلغت الدخول المحصلة من السياحة في البلدان الفقيرة والأقل تطورا نحو 16.4 مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 2.6 مليار دولار سنة 2000، وخرجت بعض هذه الدول من أسر الفقر المطلق.[2]

---

[1] محمد يونس عبد الرحمان بلعيد وآخرون، **أسس التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على الواحات الشمالية في ليبيا**، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد 07، المجلد 07، جامعة المنصورة، مصر، 2020، ص 125.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة–حالة الريادة العالمية (فرنسا)**، دار حميثر للنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص ص 153-154.

كما يمكن تبني الأهداف البيئية للتنمية السياحية المستدامة بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتفادي أسباب التلوث وحماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الإستيعابية القصوى للمناطق السياحية، ونوجزها في النقاط التالية:

- ✓ حماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات؛
- ✓ توفير الصرف الصحي وتدوير النفايات والإمداد بمياه الشرب النقية؛
- ✓ الاستخدام الواسع لمصادر الطاقة النظيفة؛
- ✓ المحافظة على الزراعة المستدامة والغطاء النباتي.

وبالتالي نجد أن أهداف التنمية السياحية المستدامة قسمت إلى ثلاث عناصر: أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية، فالأهداف الإقتصادية يقصد بها تعظيم مساهمة السياحة في الرخاء الإقتصادي للبلاد، والذي يضم عناصر كثيرة كالعمالة والتنمية المستدامة الإقليمية والمحلية وكذا تحسين ميزان المدفوعات، والأهداف الاجتماعية من نمو اجتماعي للمواطنين، رفع المستوى التعليمي والمعيشي، أما الأهداف البيئية فركزت على الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مع المحافظة على البيئة من مختلف أنواع التلوث وجذب مختلف السياح من خلال الترويج للسياحة للتمتع بالمناظر الخلابة التي يزخر بها البلد.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

ينبغي توافر مؤشرات تساعد في تقييم التنمية السياحية المستدامة وتنسيق أنشطتها وذلك حتى يتسنى رصد عملياتها، لذلك اقترحت منظمة السياحة العالمية WTO مؤخرا استخدام مؤشرات لتنمية السياحة المستدامة ويمكن ذكرها كالآتي:[1]

أولا: المؤشرات البيئية: ويتم قياسها كما يلي:

1- مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة؛

2- مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين، أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة؛

3- مؤشر كثافة استخدام المياه:الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛

[1] وفاء عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

4- مؤشر حماية الجو من التلوث: وهو الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: وترتكز على:

1- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية كسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم ...الخ؛

2- مؤشر رضا السكان المحليين: وهو يحدد مستوى رضا السكان المحليين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛

3- مؤشر الأمن: يقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد أو الموقع السياحي؛

4- مؤشر الصحة العامة: ويعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين، ويقاس بعدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

ثالثا: المؤشرات الإقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم مؤشراته هي العملة الصعبة و مؤشر العمالة بالإضافة إلى مؤشر الدخل والاستثمار.

نوجز ما سبق في الجدول (2-4) كما يلي:

الجدول رقم (2-4): مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

مؤشرات التنمية السياحية المستدامة		
مؤشرات اقتصادية	**مؤشرات اجتماعية**	**مؤشرات بيئية**
- مؤشر العملة الصعبة	- مؤشر الانعكاس الإجتماعي	- مؤشر معالجة النفايات
- مؤشر العمالة	- مؤشر رضا السكان المحليين	- مؤشر كثافة استخدام التربة
- مؤشر الدخل	- مؤشر الأمن	- مؤشر كثافة استخدام المياه
- مؤشر الإستثمار	- مؤشر الصحة العامة	- مؤشر حماية الجو من التلوث

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الرابع: أبعاد التنمية السياحية المستدامة

ترتكز عمليات التنمية السياحية المستدامة على عدة أبعاد رئيسية تشكل منظومة تسعى للحفاظ على موارد البيئة الطبيعية، وعدم استنزافها أو إهدارها، وهذه المنظومة تأخذ في اعتبارها معيار التكلفة والعائد الاستثماري لها، وتغطي عدة جوانب طبيعية وبيئية واجتماعية واقتصادية.

يمكن حوصلة الأبعاد الثلاثة للتنمية السياحية المستدامة في الشكل (2-4):

الشكل رقم (2-4): أبعاد التنمية السياحية المستدامة

المصدر: الموقع الإلكتروني: https://aws1.discourse-cdn.com، تاريخ الإطلاع: 2023/01/05، على الساعة: 22:05.

حيث نميز بين ثلاث أبعاد للتنمية السياحية المستدامة، نوجزها فيما يلي:

أولا: البعد البيئي: إذا كانت الاستدامة تشتمل على الإستمرارية، فإن السياحة المستدامة في بعدها البيئي تتضمن الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

ويركز الباحثون في مجال السياحة البيئية في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن إفراط استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي. والسبيل الوحيد لحماية النظام البيئي هو إتباع أنماط استهلاكية تضمن الحفاظ على بيئة نقية، وتستوفي المعايير الخاصة بحماية البيئة الطبيعية.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الإنسان في تفاعله مع محيطه البيئي، يعيش في منظومة هائلة من القيم البيئية التي يجب أن يعيها ويستثمرها بالشكل الأمثل، لأنها تشكل مقومات هامة في الجذب السياحي، ولعل أهم عنصر تقوم عليه السياحة البيئية هو عدم الإخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات السائح. [1]

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

ثانيا: البعد الإقتصادي: تتضح العلاقة بين الإقتصاد والسياحة البيئية من خلال اهتمام الإقتصاد بالبيئة وعناصرها، حيث يتحقق النمو السريع على حساب البيئة، إذا لم توضع السياسات البيئية السليمة موضع التطبيق، وتعتبر السياحة من أهم القطاعات الإقتصادية لدى كثير من الدول النامية، لأنها تعد أهم مصادر العملات الأجنبية، وما يتعلق بذلك من التخفيف من عجز ميزان المدفوعات.

ولذلك تبدو العلاقة وثيقة بين عناصر البيئة والنمو الإقتصادي من جهة، والسياحة ومحدداتها من جهة أخرى، بحيث تتركز سياسات التنمية الإقتصادية بصفة عامة على الإسهام في تحقيق التوازن البيئي، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع مستوى السياحة التي تحافظ على المخزون الكلي من رأس المال، ويضاعف من حالة عدم التفاوت في استخدام الموارد بين الأجيال، حيث قدمت المنظمات الدولية المساعدات من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق الأهداف المعتادة لمصلحة رأس المال الطبيعي والبشري.

فعلى سبيل المثال قدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية لبرنامج تنمية السياحة الإقليمية في المحيط الهادي، وقد تضمنت هذه المساعدات إرشادات بيئية للتنمية السياحية.

ثالثا: البعد الإجتماعي– الثقافي: يتعلق البعد الإجتماعي والثقافي بالاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة بشكل فعال ومتوازن بيئيا واجتماعيا، بما يخدم مجالات التنمية السياحية المختلفة، وتحقيقا لاحتياجات السكان المحليين واحتياجات السياح بعدالة، وبدون إسراف أو إهدار لمكتسبات السكان المحليين.

وعليه يكون البعد الأهم للاستدامة الاجتماعية والثقافية في المجال السياحي كامنا في تحقيق الموازنة الاجتماعية بين حاجات السياح والمناطق السياحية المضيفة لهم، مع التأكيد على مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية السياحية، وصون قيمه وتقاليده الثقافية وهويته الاجتماعية وترسيخها، والمحافظة على البيئة الطبيعية.

وبالمجمل فإن التنمية السياحية المستدامة لها عدة أبعاد، فليس الهدف منها تحقيق عائد إقتصادي على حساب الموارد الطبيعية والمجتمع المحلي، ولكنها تراعي الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية للبلدان المضيفة، كما أنها تعمل على استغلال جميع الموارد المتاحة، سواء كانت اجتماعية، ثقافية، بيئية أم طبيعية وذلك لتحقيق عائد إقتصادي مع الحفاظ على هذه الموارد، مع التأكيد على أهمية دور الجمعيات المدنية وإشراك السكان المحليين في عملية التنمية السياحية المستدامة عن طريق التوعية والتدريب وإشراكهم في الأنشطة السياحية. [1]

[1] هاجر سعيدي، لامية لعلام، **دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص90.

خلاصة

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه أن التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر (من حيث التعليم، الصحة، المساواة بين الجنسين والمشاركة في اتخاذ القرارات) دون الإخلال باحتياجات جيل المستقبل، ولا تقتصر التنمية المستدامة على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تشمل التنمية في بقية المجالات الاجتماعية والبيئية.

ونظرا إلى التداخل والتواصل بين السياحة كنشاط وبين البيئة كمجال وإطار، فإن السياحة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الأبعاد المختلفة للسياحة ينجم عنها آثار ايجابية وأخرى سلبية ناتجة عن الممارسات غير المسؤولة سواء من لوائح أو شركات أو القطاعات المتقاطعة مع السياحة.

ولتخليص السياحة من هذه الممارسات وحصرها في إطارها الإيجابي كظاهرة اقتصادية اجتماعية وثقافية ذات تأثير إيجابي على البيئة، ظهر لنا مفهوم جديد ونوع جديد من السياحة هو السياحة المستدامة التي تعمل على التوفيق بين مصالح السائح ومصالح المنطقة المضيفة لهم بما يضمن الاستمرارية لها بكل مكوناتها دون استنزاف أو تخريب أو تشويه.

الفصل الثالث:

واقع واستراتيجيات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تمهيد

تحتل السياحة في عصرنا الحالي مكانة بارزة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة للدول، نظرا لآثارها الإيجابية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكبرى، حيث تساهم في تحسين موازين المدفوعات وزيادة الناتج المحلي ورفع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل للمجتمعات المحلية.

فعلى غرار الدول التي تتجه نحو التنمية الشاملة بإشراك كل القطاعات، تسعى الجزائر إلى جعل السياحة قطاعا حيويا إلى جانب القطاعات الأخرى المدرة للثروة، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها والتي تؤهلها بأن تكون مقصدا سياحيا واعدا. إلا أن عدم استغلال هذه الموارد، جعل من السياحة قطاعا مهمشا تكاد تنعدم مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني للجزائر وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تحت عنوان:

- **المبحث الأول: واقع السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر**
- **المبحث الثاني: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة في ولاية الطارف**

المبحث الأول: واقع السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر

تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية تجعلها قادرة على أن تكون وجهة سياحية بامتياز، فالسياحة مورد يتسم بالديمومة وهي مورد لا ينضب. فلا يمكن للمناطق السياحية والمعالم الأثرية أن تنفذ أو تنتهي، على العكس تماما كلما تقادمت كلما كانت أكثر أهمية.

المطلب الأول: مقومات وإمكانيات السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على مقومات وإمكانيات سياحية هامة سواء كانت طبيعية من موقع إستراتيجي ومناخ، أو تاريخية من معالم تاريخية وحضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد وإمكانيات مادية تتمثل في وسائل النقل والمواصلات.

أولا: المقومات الطبيعية: وتتمثل في:

1- الشريط الساحلي: يمتد على طول 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية للجزائر ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية، يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران...الخ.[1] والجدول (3-1) يوضح تطور السياحة الشاطئية في الجزائر خلال 2017-2021.

الجدول رقم (3-1): السياحة الشاطئية في الجزائر

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
العدد الإجمالي للشواطئ	608	611	581	565	585
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	398	404	426	362	409
عدد الشواطئ غير المرخصة للسباحة	210	207	155	203	176
الترددات على الشواطئ (مليون)	132	108	95	39	26

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/04/25، على الساعة: 12:10.

من خلال الجدول، نلاحظ أن إجمالي الشواطئ في الجزائر شهد تذبذبا طيلة الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021. حيث بلغ عددها 608 شاطئا خلال سنة 2017، وقد تزايد خلال 2018 ليصبح 611 شاطئا. ثم انخفض في سنتي 2019 و2020 ليصل إلى 565 شاطئا، بعدها ارتفع من جديد في 2021 وبلغ 585 شاطئ. في حين

[1] محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 12.

رخصت الجزائر خلال سنة 2017، 398 شاطئا للسباحة، واستمر هذا الترخيص بالارتفاع ليبلغ ذروته خلال سنة 2019 بمعدل 426 شاطئ أي ما يعادل نسبة 73.32% من إجمالي الشواطئ، ثم ينخفض إلى 419 شاطئ فقط خلال سنة 2021، وهذا راجع إلى غياب توفير الأمن بالدرجة الأولى على مستوى الشواطئ كذلك نعطي احتمالا كبيرا لبناء المصانع والمنشات الصناعية على حواف تلك الشواطئ، أيضا عدم الاهتمام بنظافة الشواطئ وعدم توفير الحراسة عليها ولا تهيئتها بمختلف الخدمات. وبطبيعة الحال فإن الترددات على هذه الشواطئ شاهدت انخفاضا كبيرا وملحوظا خلال الفترة من 2017 إلى 2021 حيث تراجعت من 132 مليون مرتاد سنة 2017 إلى 26 مليون مرتاد في سنة 2021.

2- الحظائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال و1 في الهضاب وحظيرتين في الصحراء وهي:[1]

- ✓ **حظيرة جرجرة:** تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية بين ولايتي تيزي وزو والبويرة، تتربع على مساحة 18850 هكتار، وتحتوي على ما لا يقل عن 600 نوعا من النباتات؛
- ✓ **حظيرة القالة:** تقع في الشمال الشرقي للجزائر، اتخذت كحظيرة وطنية في 1983 وحظيرة عالمية للمحيط الحيوي سنة 1990 من قبل اليونسكو بمساحة قدرت ب 77 ألف هكتار؛
- ✓ **حظيرة ثنية الحد:** توجد في الشمال الغربي من الجزائر بولاية تيسمسيلت تتربع على مساحة 3425 هكتار منها 2968 هكتار مغطاة بالنباتات؛
- ✓ **حظيرة بلازمة:** توجد بولاية باتنة تمتد على مساحة 26250 هكتار، صنفت وطنيا سنة 1984 وهي تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الأوراس؛
- ✓ **حظيرة تازا:** تقع شمال شرق الجزائر في Guerrouche قرب جيجل، تمتد على مساحة 3807 هكتار. وقد صنفت من قبل منظمة اليونسكو منذ عام 2004 باعتبارها محمية للمحيط الحيوي العالمي؛
- ✓ **حظيرة الشريعة:** تتربع على مساحة 27 ألف هكتار جنوب غرب الجزائر العاصمة في قلب الأطلس البليدي، ألحقت للحظائر الوطنية سنة 1983 وصنفت كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو في 2002، هذا وتحتوي عل ما لا يقل عن 1200 نوعا نباتيا وحيوانيا؛

[1] محمد الناصر حميداتو، **السياحة في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية–**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 51.

✓ **حظيرة قواريا:** ببجاية تغطي مساحة قدرها 2080 هكتار. تحوي 75 نوعا نباتيا و220 نوعا حيوانيا، تم الاعتراف بها من قبل اليونسكو في 2004 باعتبارها محمية المحيط الحيوي؛

✓ **حظيرة تلمسان:** تقع شمال غرب الجزائر، تتربع على مساحة 8225 هكتار. أعلنت حديقة وطنية عام 1993؛

✓ **حظيرة الهضاب:** أو حظيرة جبل عيسى تقع غرب الجزائر في ولاية النعامة بمساحة 24500 هكتار، صنفت وطنيا في 2003؛

✓ **حظيرة الهقار:** تقع في أقصى الجنوب بولاية تمنراست بمساحة تقدر ب 450 ألف كلم^2. حيث صنفت كحظيرة وطنية منذ عام 1987 ودخلت في تصنيف اليونسكو كتراث عالمي للإنسانية سنة 1988؛

✓ **حظيرة طاسيلي ناجر:** تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر في جانت بولاية إليزي. تمتد على مساحة 80000 كلم^2. صنفت كحديقة وطنية عام 1972 وصنفت مع مواقع التراث العالمي في عام 1982 من قبل اليونسكو وضمن المحيط الحيوي للإنسان عم 1986.

3- المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي توجد فيها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" ب 2308 مترا، بالإضافة إلى وجود سلسلة جبال موازية لمساحة بها مناظر خلابة وخصائص طبيعية كالكهوف ومن أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها.[1]

4- المواقع الحموية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخليين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 282 منبع حموي للمياه الجوفية و7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني و3 مراكز للعلاج بمياه البحر(2 عمومية و1 خاص)، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. فبالنسبة للحمامات المعدنية يوجد حمام بوغرارة بتلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، حمام بوحنيفة بولاية معسكر، حمام ريغة بعين الدفلى (170 كلم غربا). وفي الشرق يوجد حمام الشلالة والمسخوطين بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف ، حمام الصالحين ببسكرة ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية. أما عن المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة.[2]

[1] محمد الهادي لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] مصطفى أمقران، سليمة مباركي، **السياحة البيئية في الجزائر: الواقع والإمكانات**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، جامعة البليدة 02، 2018، ص 512.

والجدول (3-2)، يوضح تطور وضعية السياحة الحموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

الجدول رقم (3-2): تطور وضعية السياحة الحموية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

السنة	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الإنجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه الحموية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
2017	282	74	08	13	02	01	34	16
2018	282	83	08	15	02	01	38	19
2019	282	92	08	18	02	01	43	20
2020	282	93	08	18	02	01	44	20
2021	282	93	08	19	02	01	44	20

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، على الموقع:https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/04/25، على الساعة: 12:06.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تقدم كل سنة عددا معتبرا من منح استغلال المياه الحموية، هذه المنح تزايدت كل سنة، فقد كانت سنة 2017، 74 منحة ثم تزايدت لتصل إلى 93 منحة في سنة 2021.

وفيما يخص المؤسسات الحموية الناشطة، فإننا نجد نوعان من هذه المؤسسات، حيث نلاحظ أن كلا من عدد المركبات الحيوية العمومية ومراكز العلاج بمياه البحر سواء العمومية أو الخاصة بقيت ثابتة ولم تتغير طيلة فترة الدراسة (2017 إلى 2021) بمعدل 08، 02 و01 على التوالي، أما المركبات الحموية الخاصة فظلت ترتفع خلال فترة الدراسة لتصل إلى 19 مركب حموي خاص في سنة 2021.

بينما نجد أن المشاريع المتوقفة والتي لا زالت قيد الإنجاز تبلغ معدلات أكبر من المؤسسات الناشطة. وعليه يمكن القول بأنه وعلى الرغم من المقومات والمواقع التي تزخر بها فيما يخص السياحة الحموية، إلا أنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب الذي يخولها إلى المنافسة الدولية أو الإقليمية.

ثانيا: المقومات التاريخية والحضارية: تزخر الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب حضارات عديدة عليها نذكر منها: الحضارة النوميدية التي امتدت إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كمدينة تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة تيبازة وشرشال وغيرها. ثم جاءت الحضارة الوندالية والبيزنطية وأخيرا الحضارة

الإسلامية من خلال خلافات عديدة كالخلافة الفاطمية، الحمادية والمرابطين الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا والخلافة العثمانية.[1]

ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر موقع "الطاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من خلال الحفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات والإنسان التي كانت تعيش بهذه المنطقة.

وبالرجوع إلى قائمة التراث العالمي المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات وسلاسل الجبال وقد تكون من صنع الإنسان كالبنيان والمدن وهي تتمثل في: قلعة بني حماد (شمال شرق ولاية مسيلة)، قلعة جميلة كويكل (مدينة ستيفيس "سطيف حاليا")، وادي ميزاب (شمال الصحراء)، تيمقاد (شرق ولاية باتنة)، تيبازة (ساحل البحر الأبيض المتوسط غرب الجزائر العاصمة) والقصبة (وسط مدينة الجزائر).[2]

كما يوجد بالجزائر العاصمة قصور ومنازل فاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي، مثل"دار عزيزة" و "دار خداوج العمياء" التي وصفها بعض المهتمين بالتراث الثقافي "بمرقد كنوز الفن الشعبي الجزائري". وثمة مساجد العاصمة منها مسجد كتشاوة بني في العهد العثماني سنة 1792 الذي يعتبر من أشهر المساجد التاريخية بالجزائر، والجامع الكبير الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

حيث يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف ومنها:[3]

- ✓ المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، وجاءت فكرة إنشاءه سنة 1852م بغرض جمع الأعداد الهائلة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل؛
- ✓ متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات من أصل الشعوب (أثنوغرافيا)، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ إضافة إلى قطع أثرية افريقية؛
- ✓ المتحف الوطني زبانة بوهران، ويشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وأصل الشعوب؛

---

[1] حكيمة حليمي، **السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية: إستراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، المجلد 06، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص 405.

[2] نعيمة زعرور، وسيلة السبتي، **عوامل الجذب السياحي في الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، 2018، ص 257.

[3] لويزة قويدر، **إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2010، ص 146.

✓ المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة، وتتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية؛

✓ المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، وتعرض به ألوان من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش؛

✓ المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ويضم معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية والتقاليد والفنون الشعبية؛

✓ متحف تيمقاد بباتنة، ويضم قطعا من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل؛

✓ متحف هيبون بعنابة، ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

ثالثا: المقومات المادية والمالية: تكمن الإمكانيات المادية في البنية التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسساتية القائمة على تنفيذ إستراتيجية السياحة، وآخرين متعاملين في السوق السياحية. ويمكن إعطاء بعض الأرقام حول الإمكانيات التي تحوزها الجزائر فيما يلي:

1- المواصلات: تحتوي الجزائر على عدة وسائل وطرق للمواصلات والتي تسعى لتطويرها عن طريق تهيئة البنية التحتية من خلال المخطط التوجيهي الوطني للطرق (2005-2025) الذي أعدته وزارة الأشغال العمومية، ومن أهمها:

✓ **الطرق البرية:** تمتلك الجزائر شبكة من الطرق يقدر طولها بـ 112696 كلم، منها 29280 كلم طرق وطنية، وأكثر من 1910 هيكل، إذ تعتبر واحدة من الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية كما هي في تطور مستمر من خلال برامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها:[1]

- الطريق السيار (شرق-غرب) والذي يمكن أن نعتبره العصب المحرك للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة. ويبلغ طوله 1216 كلم؛

- الطريق الرابط بين (تيبازة-بومرداس) بطول 125 كلم؛

- الطريق الرابط بين (عين الدفلى- المدية- البليدة- المسيلة- برج بوعريريج) بطول 300 كلم؛

- الانطلاق في إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم؛

- مشروع الطريق السيار (شمال- جنوب) بطول 2790 كلم.

[1] سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، **واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 51.

رغم أن الأشغال جارية لإنجاز مختلف المشاريع إلا أنها تعاني نقص كبير كما أن وضعية طرقاتها لا تراعي معايير السلامة الدولية، بالإضافة إلى أن أهم الطرق موجودة بالشمال بينما الجنوب معزولا.

✓ **السكك الحديدية**: وهي من أهم الشبكات على مستوى القارة الإفريقية، تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري ويبلغ طول الشبكة نحو 4500 كلم منها 215 خطوط مكهربة، كلها ذات اتجاه وحيد وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي تمتلك 10300 عربة وتوظف 187 قطار يوميا يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة، وتتوفر على 200 محطة وتغطي حوالي 17% من حركة النقل البري.

كما أن الجزائر تسير نحو التطور بتوفير وسائل النقل الحديثة ومن أهمها الترامواي الذي تمت أشغال بنائها بعدة مدن (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، سيدي بلعباس) بالإضافة إلى قطار الأنفاق (مترو الجزائر) بالعاصمة، واستبدال القطارات القديمة بالقطارات السريعة. ولعل من بين مشاريع السكك الحديدية ذات الأولوية في آفاق 2025:

- الخط الجديد (مسيلة–برج بوعريريج)؛
- الخط الجديد (السانية–أرزيو)،
- الخط الجديد (عين التوتة–مسيلة)؛
- الخط الجديد (تيزي وزو–واد عيسى)؛
- الخط الجديد الرابط بين (غليزان– تيارت– تيسمسيلت)؛
- مضاعفة كهربة خط السكة الحديدية (عنابة– الجزائر– وهران)؛
- مواصلة إنجاز طريق السكة الحديدية للهضاب.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الشبكة تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن ويوجد جزء كبير منها بالشمال، وبالتالي تبقى الصحراء الجزائرية تحتاج لجهود أكبر من أجل تنميتها وتطويرها.

✓ **النقل الجوي**: نظرا لاتساع المساحة وبعد المسافات بين جهات الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة، حيث عرفت الهياكل القاعدية للنقل الجوي الجزائري في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، إذ تمتلك 35 مطارا موزعة عبر كافة تراب الوطن. تضمن هذه المطارات النقل على الخطوط الداخلية والخارجية من بينها 15 مطارا ذو طابع دولي يتوزع على مجمل الأقاليم ويدعمها 20 مطارا وطنيا. تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 37 محطة عبر أوربا وإفريقيا والشرق الأوسط وحتى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما توفر المطارات الداخلية رحلات من وإلى 13 مدينة داخلية وساحلية وخاصة المدن الصحراوية. وتضمن شركة الخطوط الجوية

الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران.[1]

إلا أن هذا يبقى غير كافي مع ارتفاع الأسعار وتدني مستوى خدمات الخطوط الجوية الجزائرية. ومن أجل تطوير هذه الشبكة أكثر فتح المجال أمام الخواص، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الجوية منها (الطاسيلي للطيران، التركية للطيران، الخطوط الجوية البريطانية، تونس للطيران، الخطوط الجوية المغربية، السعودية للطيران...الخ. وتبقى هذه الخطوط غير كافية بل لابد من تطويرها وتكثيف وتجديد الأسطول الجوي الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مسايرة الاحتياجات السياحية العالمية المتنامية .

✓ **النقل البحري**: تمتلك الجزائر 12 ميناء ثلاثة منها فقط رئيسية ومتعددة النشاطات وتتمثل في ميناء الجزائر، عنابة ووهران أما الباقي فهي موانئ تجارية فقط. ويبقى النقل البحري الجزائري ضعيف جدا مقارنة بالساحل يبلغ طوله 1200 كلم. كما يتضمن الأسطول البحري 74 سفينة بحرية منها 5 ناقلات للبترول، 9 ناقلات للغاز السائل، 7 لنقل المواد الكيميائية و3 لنقل الأفراد والبضائع.[2]

2- الاتصالات: تلعب الإتصالات اليوم دورا مهما في تدعيم وتنشيط قطاع السياحة، فبالإضافة إلى كونها أداة لربط السائح ببلده وإطلاعه على آخر المستجدات فهي أيضا أداة للترويج السياحي من خلال المواقع التي أصبحت تلعب دور الوكالة السياحية بحيث توفر ما يحتاجه السائح في المكان والوقت المناسب. هذا وأدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، فبالإضافة إلى المتعامل موبيليس فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد وهما المتعامل المصري أراسكوم تليكوم تحت اسم "جيزي" والقطري كيوتيل تحت اسم "نجمة (ooredoo) حاليا" ما أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف خصوصا مع انتشار خدمة الإنترنت. إذ بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال 49 مليون مشترك عند 31 ديسمبر من سنة 2022 في خدمات الـ GSM (الجيلين الثالث والرابع) مقابل 47 مليون مشترك خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي ما يمثل ارتفاعا قدره 4.26%.[3]

---

[1] حاسين صكوشي، **السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021، ص ص 102-103.

[2] لويزة قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] عبد المالك توبي، بودربالة رفيق، **صناعة السياحة في الجزائر بين الآفاق والتحديات**، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 09-10 نوفمبر 2016، ص 09.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر

سوف نستعرض من خلال هذا المطلب تطور السياحة الجزائرية بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات مثل المشاريع السياحية، طاقات الإيواء والليالي السياحية بالإضافة إلى التدفقات السياحية إلى الجزائر سواء كانت بشرية أو مادية.

أولا: مؤشر المشاريع السياحية: عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي. وفيما يلي نستعرض تطور المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر خلال الفترة 2017-2021.

1- تطور وضعية المشاريع السياحية في الجزائر: يتم عرضها في الجدول (3-3) الموالي:

الجدول رقم (3-3): تطور وضعية المشاريع السياحية في الجزائر في الفترة (2017- 2021)

عدد المشاريع السياحية					
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
المنجزة	107	67	107	87	111
طور الإنجاز	764	799	889	804	747
المتوقفة	147	181	239	308	342
غير المنطلقة	928	1163	1220	1380	1385
المجموع	**1946**	**2210**	**2455**	**2579**	**2585**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية المنشورة في الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz تم الإطلاع عليه 2023/05/01، على الساعة 10:12.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن عدد المشاريع السياحية التي في طور الإنجاز تزايدت بوتيرة طفيفة في الفترة الممتدة من سنة 2017-2019 حيث بلغت سنة 2019 م 889 مشروعا، في حين تراجع هذا العدد سنة 2020 إلى 804 مشروعا، لينخفض سنة 2021 م إلى 747 مشروعا وهذا بفعل تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

أما فيما يخص المشاريع السياحية المتوقفة وغير المنطلقة نلاحظ ارتفاعها المتزايد طول فترة الدراسة، وهذا من وجهة نظري يرجع إلى العوامل التالية:

- ✓ عدم مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمارات السياحية في الجزائر مع التطورات الحاصلة في هذا المجال على الصعيد الإقليمي والعالمي.

- ✓ عدم توفر البنوك الاستثمارية المخصصة لتمويل المشاريع السياحية.
- ✓ عدم توفر العقار السياحي المهيأ.
- ✓ الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19).

بينما المشاريع المنجزة يلاحظ من الجدول وجود تذبذب طول الفترة 2017-2021، حيث بلغت أقصاها سنة 2021 بـ 111 مشروعا وهو عدد ضئيل مقارنة بالأهداف المخططة وما تم تنفيذه وهو ما يستدعي من القائمين على السياحة تدليل الأسباب الحقيقية وراء هذا الإنجاز المتواضع.

2- تطور عدد الوكالات السياحية: شهدت الوكالات السياحية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في أعدادها، حيث قدرت اللجنة الوطنية لاعتماد الوكالات السياحية ATV وهي هيئة وطنية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والمكلفة بدراسة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد للوكالات الجديدة حيث تقوم بمنح الاعتماد للوكالة التي تتوفر فيها الشروط أو سحبها في حالة إخلالها.[1] ويمكن توضيح عدد الوكالات السياحية من خلال الجدول (3-4):

الجدول رقم (3-4): تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر في الفترة (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد وكالات السياحة والأسفار	2220	2626	2942	3546	4267

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/04/20، على الساعة: 10:20.

إن معطيات الجدول السابق توضح بشكل مباشر التزايد في عدد وكالات السياحة والأسفار الناشطة بالجزائر خلال فترة الدراسة (2017-2021)، حيث ارتفع عددها من 2220 وكالة لسنة 2017 ليصل إلى 4267 وكالة سياحية سنة 2021 وهو ما يعكس باختصار مرونة معالجة الملفات الخاصة بطلبات الإعتماد والشروط السهلة والميسرة لفتح الوكالة السياحية.

[1] محمد رحال، الجيلاني بن عمر، **تقييم أداء القطاع السياحي في إطار مخططات التنمية السياحية في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق فندقي وسياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 70.

ثانيا: مؤشر الإيواء السياحي: تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة المضيفة، وهي إحدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم السياحة بالبلد. وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بتوفير طاقات الإيواء.[1]

وعليه يتم تحليل وضعية طاقات الإيواء في الجزائر وذلك وفق ثلاث أشكال:

1- توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2017-2021): تتوزع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر على خمسة أنواع من المنتجات السياحية، والجدول (3-5) الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-5): قدرة الإيواء حسب نوع المنتج السياحي (2017-2021)

الوحدة: سرير

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
حضري	69861	74712	80470	81863	85577
ساحلي	31326	32581	32926	32971	33588
صحراوي	4928	5477	5895	6299	6620
حموي	4266	4502	4502	4598	4598
مناخي	1883	1883	1883	1883	1883
المجموع	**112264**	**119155**	**125676**	**127614**	**132266**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، بيانات منشورة على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تم الإطلاع عليه في 2023/05/01، على الساعة 20:03.

إن ما تم ملاحظته من خلال الجدول أنه بالرغم من أن الجزائر تزخر بمقومات طبيعية عالمية إلا أن الفنادق التي أخذت الحصة الكبرى من الطاقة الإستيعابية من الفنادق الحضرية التي حافظت على المركز الأول خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 تليها الفنادق الساحلية خلال نفس الفترة، وهذا نتيجة سياسة الحكومة الجديدة الرامية لإعادة بعث السياحة الداخلية المحلية خاصة بعد انتخاب حكومة جديدة وبزوغ بوادر التعافي من الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19.

[1] عبد الله حاج محمد زحافي، **أهمية التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص 190.

إذن من خلال الجدول جليا أن المؤهلات السياحية الطبيعية التي تزخر بها الجزائر لا تزال غير مستغلة بشكل جيد وهو ما يفسره ضعف الطاقة الإستيعابية بالفنادق الصحراوية حيث بلغت أقصاها 6620 سريرا عام 2021 وهو عدد قليل مقارنة بمساحة الصحراء الجزائرية وما تتمتع به من تراث عالمي. نفس الملاحظة نسجلها بخصوص السياحة الحموية والمناخية. وهذا ما يفسر عدم جاهزية السياحة الجزائرية بعد لدخول عالم المنافسة السياحية.

2- توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات): حسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن الفنادق تقسم غالبا إلى 6 درجات حسب نوع الخدمة السياحية المقدمة في تلك الفنادق. وفيما يخص توزيع الفنادق المصنفة في الجزائر، فهي موضحة في الجدول (3-6) الموالي:

الجدول رقم (3-6): قدرة الإيواء في الجزائر حسب فئة التصنيف (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
فندق 5 *	6734	6734	7234	7345	7613
فندق 4 *	4508	4746	6161	6824	7935
فندق 3 *	5679	5886	6427	6861	7707
فندق 2 *	4565	5185	5381	5995	7935
فندق 1 *	11335	11684	12612	12724	13027
فندق غير مصنف	8533	8590	9456	9456	9456
إقامة سياحية 2 *	384	384	384	384	384
إقامة سياحية 1 *	313	313	313	313	313
موتيلنزل طريق 2 *	93	93	93	93	93
موتيلنزل طريق 1 *	30	30	86	86	148
نزل ريفي 2 *	16	16	16	16	16
نزل ريفي 1 *	20	20	20	20	20
قرية عطل 3 *	174	274	274	274	274
نزل مفروش "وحيدة الصنف"	91	91	205	205	205
نزل عائلي "وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9381	9786	9984	9984	9984
محطة الاستراحة "وحيدة الصنف"	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	52551	54428	59242	61176	65706
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	59713	64727	66434	66438	66560
المجموع	**112264**	**119155**	**125676**	**127614**	**132266**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: 20:05.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن تطور الطاقات حسب التصنيف عرف نموا متواضعا صاحبته بعض التذبذبات، غير أن اللافت للانتباه هم تمركز توزيع الطاقات حسب الدرجات في الدرجة السادسة، مما يعني أن الفنادق غير المصنفة وفي طريق التصنيف هي التي استحوذت على النسب الأكبر، حيث ارتفعت من 59713

مؤسسة فندقية سنة 2017 إلى 66560 مؤسسة في عام 2021 أي أنها تشغل نسبة 50.32 % من إجمالي المؤسسات الفندقية. كما أنها تميزت بمعدلات نمو متسارعة من سنة لأخرى مع أنها تفتقد لأبسط الخدمات التي يحتاجها السائح. في حين أن تطور الطاقات حسب الدرجات في باقي المؤسسات الفندقية المصنفة عرف معدلات نمو ثابتة و ضعيفة على العموم، وهذا بسبب ارتفاع التكاليف وقلة المردودية خاصة في الفنادق من صنف خمس وأربع نجوم. ومع ذلك تبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي والدولي.

3- توزيع طاقات الإيواء حسب فئة الطابع القانوني: تتوزع طاقات الإيواء حسب فئة الطابع القانوني عبر ثلاثة فئات أساسية وهي: القطاع العمومي، القطاع الخاص وقطاع الجماعات المحلية (مختلط). والجدول (3-7) التالي يوضح مؤسسات الإيواء السياحي التي امتلكتها الجزائر في الفترة (2017-2021) موزعة حسب طابعها القانوني.

الجدول رقم (3-7): قدرة الإيواء حسب فئة الطابع القانوني خلال (2017-2021)

الوحدة: سرير

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عمومي	18613	18657	18657	19215	19557
خاص	87145	93992	99230	100610	104920
الجماعات المحلية (مختلط)	6506	6506	7789	7789	7789
المجموع	**112264**	**119155**	**125676**	**127614**	**132266**

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، بيانات منشورة على الموقع www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: 20:10.

توضح بيانات الوزارة أن الطاقة الإستيعابية الإجمالية للأسرة تزايدت خلال الفترة 2017-2021 من 112264 سرير إلى 132266 سريرا، كما نلاحظ هيمنة الطابع الخاص عليها حيث تطور عدد الأسرة في هذا الأخير من 87145 سريرا سنة 2017 ليصل سنة 2021 إلى 104920 سريرا، وهذا ما يتوافق والإستراتيجية السياحية الجديدة الرامية إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة. وفي المقابل تحسين ضئيل جدا في عدد الأسرة في الطابع العام فهو لم يصل بعد إلى 20 ألف سريرا، وهذا بسبب إغلاق بعض الفنادق التي لا ترقى للمستوى المطلوب أو خوصصتها ودخولها في شراكة مع القطاع الخاص.

ثالثا: مؤشر التدفقات السياحية: يتمثل مؤشر التدفقات السياحية في أعداد السياح المتدفقين على الدولة السياحية وحجم إنفاقهم على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا على مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، وكلما زاد عدد السياح الوافدين زادت الإيرادات السياحية. وفي الجزائر، وكنتيجة لانخفاض أعداد السياح

المتدفقين إلى البلد بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عاشتها، فضلا عن الضعف الكبير في المنشآت السياحية وعدم توفير الخدمات السياحية والإهمال انخفضت أعداد السياح وبالتالي حجم الإيرادات السياحية.[1]

1- تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: يعتبر تطور عدد السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد، لذلك تسعى الجزائر ومنذ زمن طويل إلى التحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم، إلا أن هناك تحديات وعوامل أخرى أعاقت بلوغ هذه الطموحات، وهو ما يظهره الجدول (3-8) التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الأجانب	1.708.375	2.018.753	1.933.778	509.736	66.995
معدل النمو %	/	29.16	-4.21	-73.64	-86.86
الجزائريين المقيمين بالخارج	742.410	638.360	437.278	81.295	58.243
معدل النمو %	/	-14.02	-31.50	-81.41	-28.36
المجموع العام	2.450.785	2.657.113	2.371.056	591.031	125.238
معدل النمو %	/	8.42	-10.77	-75.07	-78.81

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: 21:12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد السياح الإجمالي لسنة 2017 بلغ 2.450.785 سائحا منها 1.708.375 أجنبيا و742.410 جزائريا مقيما بالخارج، ليرتفع العدد الإجمالي بنسبة ضئيلة قدرت بـ 8.42% وتراجع في عدد السواح الجزائريين المقيمين بالخارج بنسبة 14.02-%، وهذا بفعل مجهودات الحكومة لتطبيق المخططات المسطرة وخاصة الترويج للسياحة الصحراوية واستقرار الأوضاع الأمنية بالداخل بالإضافة إلى ظهور بوادر الإستقرار الأمني على الحدود الجزائرية. أما خلال سنة 2019 فقد سجلنا انخفاضا محسوسا في المجموع العام للسياح العابرين للحدود الجزائرية قدرت بـ 10.77-% وذلك نتيجة الفوضى السياسية التي عاشتها الجزائر مطلع السنة وما رافقها من حراك شعبي أثر على صورة الجزائر في الخارج إضافة إلى ظهور الأزمة الصحية العالمية (كوفيد

[1] عبد الله حاج محمد زحافي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

19) في نهاية السنة. أما خلال سنة 2020، فقد سجل دخول السياح انخفاضا رهيبا قدر بـ 75.07-% وهذا نتيجة تفشي فيروس كورونا الشديد العدوى وسريع الانتشار، فعملت الجزائر على غرار دول العالم على كبح تفشي هذا الفيروس من خلال تعليق الحركة الجوية والبحرية والبرية بداية من شهر مارس 2020، وبالتالي إحداث شلل تام في القطاع السياحي.

وعلى الرغم من قرار الحكومة بإعادة الفتح الجزئي للحدود، وإقرار إجراءات تخص تخفيف الحجر الصحي إضافة إلى عودة الإستقرار السياسي للبلاد، إلا أن عدد السواح الوافدين للجزائر إستمر بالانخفاض حيث سجلنا تراجعا بـ 78.81-%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالمخلفات السلبية للأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) إضافة إلى غياب الأسواق التنافسية الجذابة خاصة فيما يتعلق بالأسعار والتسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسواح الأجانب فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة.

2- تطور السياحة العكسية في الجزائر: يبقى الحكم على مدى أهمية الجزائر كوجهة سياحية يكون من خلال معرفة حصة الجزائر بالنسبة للسياحة العالمية، وفي هذا الجانب تشير التقارير إلى أن حصة الجزائر من إفريقيا لا تتعدى 11% أما على المستوى الدولي فلا تزال تقدر بـ 2 % من التدفقات السياحية، وهي حصة ضئيلة جدا مما يعكس ضعف القطاع السياحي الجزائري، ويظهر لنا هذا الضعف أيضا من خلال خروج الجزائريين نحو الخارج أو السياحة العكسية التي توضح أنه حتى على المستوى الداخلي لم تنجح السياسة السياحية الحالية في إبقاء الجزائريين داخل بلدهم،[1] وهو ما يبينه الجدول (3-9):

الجدول رقم (3-9): حركة المواطنين المقيمين بالجزائر عبر الحدود (خروج الجزائريين)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الجزائريين	5.058.404	5.609.947	5.731.814	1.385.601	344.162
معدل النمو %	/	10.90	10.90	- 75.83	- 75.16

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية (مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات)، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: 21:15.

من الملاحظ أن عدد الجزائريين الذين توجهوا للخارج عرف تزايدا ملحوظا قد بلغ 5.058.404 سائحا سنة 2017 وارتفع هذا العدد خلال الفترة (2017-2019) ليصل إلى 5.731.814 سائحا سنة 2019 أي بمعدل نمو قدر ب 10.9 % وذلك لأسباب قد تكون للراحة والاستجمام، القيام بالأعمال أو الخروج في مهمات رسمية.

[1] الطاهر جليط، أحمد بودغدغ، **تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية**، الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 09- 10 نوفمبر 2016، ص 03.

إلا أنه وبعد الجهودات المختلفة التي بذلتها الدولة الجزائرية في تقليل خروج الجزائريين عبر الحدود والارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المستوى العالمي دون أن ننسى تأثير الكبير للإجراءات الأمنية والوقائية التي إتخذتها الجزائر للتخفيف من إنتشار كوفيد 19 والتي تمثلت في غلق كل الخطوط البرية والبحرية والجوية، فقد انخفض مجموع الجزائريين المغادرين عبر الحدود في سنتي 2020 و2021 ليصبح 344.162 سائحا وقدر هذا التراجع بـ 75.16%، وإذا استمر هذا التطور على هذا النحو فإن هذا يعني أن الجزائر ستتحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم. وهذا طبعا يتطلب ضرورة تكثيف الجهود من قبل القائمين على القطاع السياحي في إنجاح السياسة السياحية الحالية لضمان بقاء السياح الجزائريين داخل حدود بلدهم وبالأخص أصحاب الدخول المرتفعة الذين يملكون إمكانية السفر وقضاء العطلة خارج الوطن، بمعنى التقليل من السياحة العكسية وتنمية السياحة الداخلية مع العمل على زيادة استقطاب السياح الأجانب بتقديم أفضل العروض.

3- توافد السياح حسب الليالي السياحية: إن مستوى الأداء في السياحة يتوقف دائما على عنصر الطلب، فكلما كان الطلب السياحي على البلد مرتفعا كلما صاحب ذلك الارتفاع في مستوى التدفقات، لذا فمستوى التدفق البشري (السياح) نحو الجزائر كان ضئيلا مقارنة بالدول المجاورة مما صاحبه انخفاض محسوس في عدد الليالي، وهذا ما يبينه الجدول (3-10) الموالي:

الجدول رقم (3-10): تطور عدد الليالي السياحية خلال الفترة (2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
ليالي المقيمين	6.090.735	6.220.730	5.609.463	0
ليالي غير المقيمين	1.315.446	1.345.003	1.206.410	0
مجموع الليالي السياحية	**7.406.470**	**7.536.034**	**7.690.926**	**0**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: 22:15.

إن قراءة الجدول تبين تزايدا في إجمالي الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية للفترة (2017-2019)، باستثناء عام 2020 عندما تم إغلاق الفنادق أو طلبها خلال فترة تفشي وباء كورونا. حيث ارتفع العدد من 7.406.470 ليلة سنة 2017 إلى أزيد من 7 ملايين و600 ألف ليلة سنة 2019 بمعدل نمو قدر بـ 7.61%، وهي نسبة ضعيفة لا تدعو إلى الكثير من التفاؤل. كما أن متوسط عدد الليالي السياحية للمقيمين يشكل حوالي 89% من

العدد الإجمالي ومعظمها في فنادق غير مصنفة، وهذا ما يترتب عنه ضعف في الإيرادات السياحية لأن الطبقة المستهدفة في هذا الصنف هم ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

إن تنمية السياحة في الجزائر والعمل على تطويرها يستوجب وضع خطط معمقة على المدى المتوسط والبعيد من أجل النهوض بالسياحة وتحقيق استدامتها، لذلك قامت الجزائر بوضع استراتيجيات سياحية محددة الأبعاد والأهداف وذلك في إطار التنمية المستدامة، وعلى الرغم من كل تلك الجهود المبذولة إلا أنها واجهت بعض المعيقات حالت دون ذلك.

أولا: الإستراتيجيات السابقة: يمكن إيجاز الإستراتيجيات السابقة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالسياحة الجزائرية في البرامج التالية:[1]

1- برنامج (2001-2004): تناول هذا البرنامج السياحة من جانب "ترقية الاستثمار والشراكة" من خلال محاولة ترقية وكان هدف الحكومة من وراء هذا البرنامج هو تشجيع ظهور صناعة سياحية مبنية على الطاقات، والقدرات الطبيعية والثقافية والحضارية التي تزخر بها البلاد الاستثمار السياحي، كما أن أهم محاور هذا البرنامج كانت حول تنمية الاستثمار السياحي والشراكة من خلال تحديد خطة تهيئة وإعادة مناطق التوسع السياحي ومواقعه على وجه الخصوص، وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الساري على الأنشطة السياحية والفندقية وإضفاء المرونة عليها، وكذا تلميع صورة الجزائر في الخارج وإدخال منتجاتها إلى الأسواق العالمية من خلال مختلف الحملات والمخططات؛

2- برنامج 2007: تم التطرق فيه ولأول مرة للسياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، وقد سطرت الحكومة جملة الأهداف مفادها جعل الجزائر وجهة سياحية بالنسبة للسياحة الدولية والجهوية عن طريق تحسين مستوى العرض السياحي حيث تم التركيز على السياحة الشاطئية والصحراوية دون إهمال السياحة الداخلية للحد من توجه السياح الجزائريين إلى الخارج. كما تناول البرنامج محاور حول ترقية الهياكل السياحية من حيث النوعية، وتطوير أقطاب الجودة السياحية، والتنسيق مع شركاء القطاع السياحي؛

[1] أمال حابس، عبود زرقين، **الاستثمار السياحي في الجزائر "واقع وآفاق" – دراسة تحليلية للفترة (2008-2016)-**، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2018، ص ص 651- 652.

3- برنامج (2008-2015): يعتبر هذا البرنامج جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، والتي تقوم الدولة من خلالها بعرض رؤيتها حول تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي لآفاق زمنية مختلفة سواء كانت على المدى القصير 2009 أو المدى المتوسط 2015.

ثانيا: الإستراتيجيات المستقبلية: وتتمثل في:

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر. ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.[1] وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للمخطط في:[2]

- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل: الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة والتشغيل)؛
- ✓ تحسين التوازنات الكلية من التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- ✓ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- ✓ تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية؛
- ✓ العمل على رفع عدد السياح من سنة إلى أخرى؛
- ✓ زيادة عدد الفنادق والقرى السياحية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة؛
- ✓ تكوين أعوان سياحيين للرفع من مستوى السياحة.

---

[1] عبد القادر لحسن، **إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012، ص 179.

[2] فوزية بوخبزة، محمد بن عطة، **إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 في الجزائر**، مجلة الحوكمة: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص 231.

2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030): يعتبر هذا المخطط جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT 2030) الذي يبرز الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية ومساندة البيئة على كامل التراب الوطني في إطار التنمية المستدامة.

✓ **تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**: يمكن تعريف الإستراتيجية السياحية في الجزائر والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) على أنه: ذلك التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث، التحقيقات، الدراسات، المشاورات والخبرات، بالتالي هو نتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنين والمحليين العموميين والخواص، على امتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت إليها.[1]

كما أنه الأداة التي تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر. وبالتالي يتضح أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو المرآة العاكسة التي تسعى الدولة من خلاله إلى التطوير والاستغلال الأمثل للمنتج السياحي.

أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030): يمكن أن نبين أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2030 في الشكل (3-1) التالي:

الشكل رقم (3-1): أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030

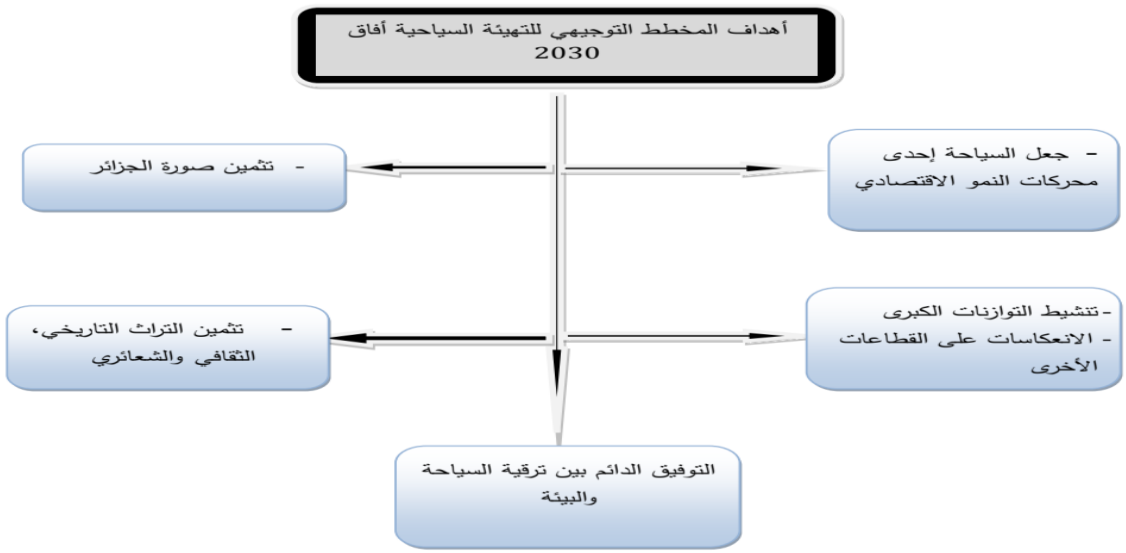

المصدر: حاسين صاكوشي، **السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021، ص 141.

[1] سهيلة حبال، نور الدين حاروش، **مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، مجلة آفاق علمية، العدد 02، المجلد 11، 2019، ص 284.

حيث ترتكز الإستراتيجية السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمسة أهداف تتمثل في:[1]

أ- السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر بعدا سياحيا دوليا وجعلها وجهة متميزة في حوض المتوسط للمساهمة وبصورة أساسية للاقتصاد العام للبلد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار، توازنات الميزانية).

ب- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات): وفق ما يلي:

- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب)؛
- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على المستوى الوطني في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2030.

ج- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (الاقتران الاجتماعي بالاقتصادي والبيئة)؛

د- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: هناك علاقة متينة بين الاقتصاد السياحي والإقليم، أي المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، حيث أنها تمثل العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...) الذي يشكل صورتها، جاذبيتها، موقعها وإنتاجها؛

هـ- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمل المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية لجعلها سوقا هامة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

[1] آسيا بالقاضي، **دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتسيير منظمات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020، ص 150.

المطلب الرابع: مخططات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تشكل هذه الآليات أو المخططات الخمسة الطريق نحو إنعاش سريع ومستدام للنشاط السياحي والتي تدعم عودة الجزائر إلى الساحة الدولية للسياحة وحجز موقع استراتيجي لها، وهي كما يلي:

أولا: مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية. وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره.[1] ومن أهدافه ما هو موضح في الجدول (3-11) التالي:

الجدول رقم (3-11): أهداف مخطط وجهة الجزائر

تنمية القدرة التساهمية للسياحية في الاقتصاد الوطني على أساس:	جعل الجزائر وجهة بامتياز في المغرب والمنطقة المتوسطية ويتعلق الأمر بـ:	التمركز أو التموقع في الفروع الواعدة والأسواق الجذابة من خلال:
– التنافسية والأداء – العدالة الاجتماعية – تثمين الهوية والموروث – شراكات وطنية ودولية بمنطق كاسب– كاسب	– تقويم وتثمين الخاصيات التنافسية: الصحراء، الموروث، المواقع... – تنشيط الجاذبية العامة للبلاد – استعادة الثقة – تعزيز الصورة الإيجابية للجزائر لدى الزبائن المحليين والأجانب	– العمل في الفروع الواعدة والتكييف الدائم للعرض حسب الطلب – إجراء تنظيم تراتبي لأهداف الزبائن بمعرفة أقسام السوق وتحليل (تشخيص) تطور دوافع المستهلكين وفقا لتوقعاتهم وقدراتهم – تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز – تعزيز الصورة الإيجابية عن الجزائر لكل الزبائن المحليين والأجانب

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 02، ص 32.

[1] يحي بن سليمان، جمال العسالي، **دراسة وتحليل القطاع السياحي في الجزائر**، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص ص 285-286.

ثانيا: الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق. كما تهدف الأقطاب السياحية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[1]

1– تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع؛

2– تسهيل تنافسية وجاذبية واستدامة الأقاليم؛

3– تطوير السياحة حسب النمط الغالب في القطب (سياحة شاطئية، سياحة صحراوية، سياحة المدينة والأعمال، السياحة الثقافية والسياحة العلاجية)؛

4– إشراك السكان المحليين في تطوير القطب؛

5– ضمان التناسق بين مختلف مكونات النشاط السياحي وتحقيق اندماج للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية على كامل إقليم القطب؛

6– ضمان صورة سياحية لائقة للجزائر من أجل دعم وجهة الجزائر؛

وانطلاقا من هذه الأهداف، حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية للامتياز ذات الأولوية للتطوير موزعة حسب جهات الوطن المختلفة وهي:[2]

✓ القطب السياحي للامتياز شمال شرق(POT.N.E): ويشمل كل من عنابة، سوق أهراس، تبسة، قالمة، سكيكدة، الطارف؛

✓ القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT.N.C): ويشمل الجزائر، تيزي وزو ، بجاية، البويرة، عين الدفلة، الشلف، البليدة، بومرداس، تيبازة؛

✓ القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT.N.O): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030**، الكتاب 02، ص 46.

[2] عصام عماري، السعيد بوعناقة، **رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 بين الواقع والآفاق**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر، ص 417.

- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT.S.E): الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب غرب(POT.S.O): توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(POT.G.S): طاسيلي، ناجر، إليزي، جانت؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: أدرار، تمنراست، الهقار.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة الاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي.

ثالثا: مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، حيث يرمي مخطط السياحة إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني. فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم. فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:[1]

1– تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛

2– منح رؤية جديدة للمحترفين؛

3– حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛

4– نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا. وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025:

- ✓ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية والتربوية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛
- ✓ إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
- ✓ الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.
- ✓ تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات، واحترافية القيادات وعمال التأطير في المدارس.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**، الكتاب 02، ص 47.

رابعا: مخطط الشراكة العمومية– الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية– الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص معا للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية: كالمطارات والطرق في خدمة السياحة. كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وعليه تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية– الخاصة، التي توصل الشبكة السياحية من طرف لآخر، ومن أجل ذلك يتعلق الأمر بـ:

1– جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية؛

2– تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية؛

3– تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛

4– صيانة الثروة الطبيعية والبيئة؛

5– تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة؛

6– تحسين النوعية بالتكوين المستمر والدائم.[1]

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية– الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

خامسا: مخطط تمويل السياحة: عند الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة

[1] علال شيتر، **مكانة السياحة الشاطئية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية – حالة ولاية بجاية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص 57.

جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المطور. أما عن محتوى تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:[1]

1- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

2- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛

3- التمديد في مدة القرض؛

4- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

بحكم أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء، فإن عملية تحسين الربح العائد منها تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة. وعليه فإن دور مخطط التمويل تبينه النقاط التالية:

- ✓ حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME)؛
- ✓ السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف؛
- ✓ جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- ✓ تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار.

المبحث الثاني: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تلعب السياحة دورا هاما وفعالا في تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، إلا أنه تعترضها مجموعة من المعيقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة وعليه فقد اتخذت الجزائر إجراءات مختلفة ومتنوعة للنهوض بالسياحة الجزائرية وتحريك عجلة التنمية.

[1] حميد قرومي، عبد الرزاق حميدي، **السياحة في الجزائر: الواقع والمأمول وأفاق التطوير**، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المركز الجامعي أكلي محند بالبويرة، الجزائر، يومي12/11 ماي 2010، ص 21.

المطلب الأول: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

تمتلك الجزائر كل المقومات والإمكانات السياحية التي تجعلها من أوائل الدول السياحية في المنطقة المتوسطية، لكن رغم ذلك يعاني القطاع السياحي بها من تراجع كبير في أدائه سواء على مستوى الطلب المحلي أو الدولي، و من بين الأسباب التي تحد من تنمية هذا القطاع يمكن حصرها في الآتي:

أولا: تهميش القطاع السياحي واعتباره قطاعا غير منتج (ثانوي): وذلك نتيجة المخاوف المصطنعة والأطروحات الخاطئة الممكن إجمالها في أن السياح مصدر تهديد للأمن الوطني ولقيم المجتمع، وعليه فإن البلد في غنى عما ينفقه هؤلاء الأجانب من العملة الصعبة. فكانت الإعتمادات المالية الممنوحة للقطاع السياحي خلال تلك الفترة غير كافية لتطوير القطاع. وكل هذا انعكس سلبا على أداء القطاع السياحي ويظهر ذلك من خلال:[1]

1- ضعف نوعية الخدمات السياحية: من حيث:

- ✓ تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية؛
- ✓ خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار؛
- ✓ غياب خدمات جذابة؛
- ✓ عدم الاهتمام بالمنتج المحلي والاعتماد على المنتجات المستوردة.

2- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة: من خلال:

- ✓ عجز في طاقات الإيواء؛
- ✓ هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا مقارنة بالخدمات المقدمة؛
- ✓ إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة (10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).

وعليه كثفت الدولة جهودها لتطوير القطاع السياحي بفتح المجال أمام القطاع الخاص الذي أثبت أن له دورا هاما في دعم الاستثمارات السياحية والفندقية على المستوى الدولي والمحلي وشرعت في عملية الخوصصة للقطاعات الاقتصادية وأدرجت السياحة على رأس القائمة. ومن بين الأسباب التي أدت إلى خوصصة القطاع السياحي نذكر منها:[2]

- العجز والإخفاق في تقديم صورة حسنة عن الوجهة السياحية الجزائرية؛

[1] عبد القادر عوينان، **معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 04، المجلد 03، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018، ص 186.

[2] عبد القادر لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 182.

- ضعف مشاركة القطاع السياحي في خلق مناصب عمل وامتصاص قدر من البطالة؛
- ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة وتدني مستواها؛
- انعدام الصيانة للمرافق السياحية؛
- انعدام الوعي والثقافة السياحية لدى مستخدمي القطاع.

ثانيا: غياب النظرة لمنتجات السياحة الجزائرية والإخفاق في تسويق الوجهة السياحية: منذ فترة بعيدة والوجهة السياحية الجزائرية تقدم نفس العروض حتى أن هذه العروض لم يتم تحديثها في ظل المنافسة الشديدة والنظرة العصرية لصناعة السياحة حيث عارضي الخدمات السياحية يتفننون بتقديم منتجات جديدة وأكثر تنافسية بعروض مغرية حتى تجذب اهتمام السياح عبر كافة أقطار العالم الذي أصبح قرية واحدة لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولذلك على صانعي السياحة في الجزائر أن يقدموا منتجات جديدة مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز خاصة وأن بلادنا تملك من المقومات ما يساعد على ذلك مثل سياحة المغامرات والاستكشاف، سياحة الأعمال، السياحة الثقافية والدينية، السياحة الصحراوية... الخ.[1]

إذ أن ضعف تنافسية المنتجات السياحية الجزائرية انعكس سلبا على تسويق الوجهة السياحية فلا يمكن الترويج لوجهة تفتقد لعروض عصرية تستجيب لطلب نوعي متميز من حيث الجودة والسعر.

ثالثا: نقص تكوين وتأهيل المستخدمين: أظهرت إحصائيات السياحة الجزائرية أن أغلب مستخدمي القطاع هم إداريين وعلى وشك التقاعد في حين أن القطاع يحتاج إلى تقنين وعمال الميدان شباب، فحسب دراسة لمنظمة السياحة العالمية لا يجب أن يتعدى مستخدمو الإدارة في السياحة (7%) من مجموع المستخدمين فلا طالما عانت الجزائر من نقص في مجال التكوين السياحي،[2]

حيث نميز بين ثلاث مراكز متخصصة على مستوى البلاد نوجزها في الجدول (3-12) التالي:

[1] عوف سليمان بن عيسى، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: آفاق ومعوقات**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، العدد 01، المجلد 14، 2022، ص 285.

[2] عبد القادر عوينان، **السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 203.

الجدول رقم (3-12): مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر

المركز	عدد المقاعد	نوع الشهادة الممنوحة
المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة.	300	✓ تقني سامي في الاستقبال. ✓ تقني في الطبخ والإطعام.
المعهد الوطني للفندقة والسياحة بتيزي وزو.	300	✓ تقني سامي في الاستقبال. ✓ تقني سامي في الطبخ والحلويات.
المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالجزائر(عين البنيان).	100	✓ ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي.

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، نظام التكوين، على الموقع: https://www.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/05، على الساعة: 12:30.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه نقص التأهيل لمستخدمي المؤسسات السياحية (700 طالب في السنة) مقارنة بتنامي عدد الهياكل السياحية؛ كما أن نوعية التكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي حيث أنها تقتصر على الاستقبال والإطعام.

وكشف العديد من الخبراء عن النقص في اليد العاملة المؤهلة لضمان عناصر مؤهلة للمستقبل خاصة وأن 40% من مستخدمي القطاع يفوق سنهم 45 سنة. وفي هذا السياق على مسؤولي القطاع العمل من أجل تكييف برامج التكوين في مهن السياحة خاصة في بعض الاختصاصات مثل "المرشد السياحي" الذي يعد ضروريا بالنسبة للقطاع السياحي.

رابعا: عدم استقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي: إن إعادة هيكلة المؤسسات أو تصنيفها وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر بهدف تطوير سياسة السياحة الداخلية والخارجية، أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة مما أسفر عن تضارب في الاختصاصات والتداخل في المهام بين المؤسسات القائمة على القطاع فانعكس سلبا حتى أن الوزارة القائمة على القطاع عرفت تغيرات كثيرة فانتقلت من وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة ثم إلى وزارة تهيئة الإقليم. ومنه فإن عدم استقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.[1]

[1] عبد الحق بن تفات، حكيم بن جروة، **مستقبل السياحة الجزائرية وسبل ترقيتها مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها**، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، البويرة، يومي 11- 12 ماي 2010، ص 12.

خامسا: مشكل العقار السياحي: يمثل مشكل العقار عائقا أساسيا أمام المستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب والعقار السياحي على وجه الخصوص، فلقد أحصت الدولة 174 منطقة توسع سياحي بعد صدور القوانين اللازمة لتنظيم استغلال هذه المناطق أوكلت عملية تسييرها وإعداد الدراسات اللازمة لاستغلالها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، لكن رغم ذلك يبقى المستثمرون يعانون من مشاكل كثيرة أهمها:[1]

✓ سوء التسيير، فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من عدة منتجين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية ...) مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية؛

✓ عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الإعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض مما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الإقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والإضرار بالطبيعة والمواقع السياحية؛

✓ التأخر في تحضير مناطق التوسع وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات نتيجة لقوة وحجم إنجاز منشآت الاستقبال إضافة إلى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الإيكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية؛

✓ المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي والانتفاع بها، فأمام صعوبة الحصول عليها ظهر تأخر كبير في وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية لعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقار السياحي وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه (أجنبي ومحلي)، حيث بلغت طلبات الاستثمار السياحي 2% فقط من مجموع طلبات الاستثمار فمبلغ الحصول واقتناء العقار السياحي يصل وحده إلى 30% من قيمة الاستثمارات الإجمالية؛

✓ عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي فسن القوانين وحده لا يكفي فأهمية القانون تأتي عند تطبيقه على أرض الواقع، واتخاذ إجراءات ردعية ضد المضاربين ومدمري البيئة.

سادسا: إشكالية التمويل: يتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لأن الاستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة كما أن المشروع السياحي يحتاج إلى

[1] الزين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005 ، ص 139.

مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات، مما يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع.

إن هذه المنتجات المالية لا تتوفر في البنوك الجزائرية التي تنتمي أغلبها للقطاع العام وهي بنوك تجارية تمنح قروضا متماثلة لكل القطاعات ولا تراعي خصوصية القطاع السياحي، الأمر الذي صعب كثيرا من مهمة القطاع الخاص الذي يحتاج إلى تمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة كبيرة من تمويل البنوك الخاصة والمشجعة لمثل هذا النوع من الاستثمارات فنجد أن المستثمرين يشتكون أن القروض الممنوحة هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي ضف إلى ذلك أن النشاط السياحي هو نشاط موسمي ودرجة المخاطرة تختلف من موسم إلى آخر كما أن التدفقات السياحية نحو الجزائر لا تشجع على المخاطرة بقروض فوائدها مرتفعة تفتقر إلى التشجيع والتحفيز في بيئة استثمارية غير مستقرة.[1]

كما أن عدم فاعلية السوق المالية الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى بورصة أموال فاعلة حتى تزيد من الاكتتاب والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات السياحية وتوزيع المخاطرة على عدة شركاء.

سابعا: الفساد الإداري وغياب الشفافية: على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن الإدارة الجزائرية إدارة بيروقراطية تمتاز ببطء أداء الأعمال وتعقيد الإجراءات رغم التسهيلات التي قدمها المشرع الجزائري للمستثمرين من خلال القوانين المختلفة خاصة قانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، إلا أن المستثمرين الأجانب يشتكون من العراقيل الإدارية التي يتعرضون لها في الجزائر مقارنة بدول الجوار ويرون أن الفساد الإداري قد زادت حدته بسبب هذه العراقيل فكثير من المتعاملين يلجئون إلى طرق ملتوية للحصول على العقار وتخليص إجراءات البناء والجمركة وغيرها مما دفع بكثير من المستثمرين الأجانب إلى التخلي عن مشاريعهم الاستثمارية في مجال السياحة ومجالات أخرى بسبب مظاهر الفساد الإداري المتفشية في الإدارة الجزائرية كالرشوة، الوساطة، المحسوبية والتعصب...الخ في كنف عدم الاستقرار التنظيمي والتشريعي للإدارة الجزائرية مما أدى إلى غياب الشفافية وأصبح المناخ الاستثماري معقدا ومنفرا، وعن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية 62% من المستثمرين كانت تجربتهم مع السلطات الحكومية سيئة جدا.[2]

[1] عبد الحق بن تفات، حكيم بن جروة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] الزين منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

ثامنا: ضعف البنية التحتية: إن المنتج السياحي منتج مركب وعملية التنمية السياحية عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الأخرى ولكي تنجح هذه العملية على مختلف السياسات أن تأخذ بعين الاعتبار تنمية باقي القطاعات التي تساهم في إنجاح السياحة فضعف البنية التحتية انعكس سلبا على القطاع السياحي من ناحيتين:

1- ارتفاع تكلفة النقل: تعتبر اليوم تكلفة النقل من أهم محددات السفر لذا تتسارع مؤسسات النقل عبر العالم ووكالات السفر في تخصيص العروض حتى تستطيع تقليص هذه التكلفة وجعلها هي المحفز الأول وراء برمجة رحلة السفر، ولكن للأسف الشديد ليس هذا حال سعر تذكرة السفر لدى الخطوط الجوية الجزائرية، إذ ما أخذنا النقل الجوي الذي يعتبر أول وسيلة للسفر خارج حدود الدولة فأسعارها ملتهبة، عروضها الخاصة قليلة ومحدودة مقارنة بدول الجوار ونوعية خدماتها رديئة جدا كما يصرح بذلك المسافرين مع نقص الخطوط المباشرة الرابطة بين الدول المصدرة للسياح وإن تم إضافة خطوط مؤخرا بين كندا، الصين وغيرها.[1]

2- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال: في الوقت الذي أصبحت السياحة الإلكترونية من أهم متطلبات التسيير العصري للسياحة، وأصبح التسويق الإلكتروني للسياحة يطغى على أساليب التسويق الكلاسيكية والمواقع الإلكترونية القليلة الموجودة مثل موقع وزارة السياحة وغيرها لا تروج للسياحة الجزائرية بما تستحقه، فلا يمكن أن ننجح في تسويق الوجهة السياحية الجزائرية دون أن تستعمل تكنولوجيا الإعلام والاتصال فعلى كل الفاعلين في قطاع السياحة من مؤسسات مسيرة وعلى رأسها وزارة السياحة ومؤسسات القطاع الخاص من فنادق، وكالات سفر، مطاعم، متاحف وغيرها ...، أن تدرج التسويق الإلكتروني كأولوية لبرامجها الإعلامية والترويجية لأننا أمام جيل جديد هو جيل الإنترنيت، وشبكات التواصل الاجتماعي هي وسيلة التعرف على الشعوب والدول والمواقع الإلكترونية الموجودة لا تكفي وحدها إذا لم تدعم بوسائل الدفع الإلكترونية الآمنة التي تمكن السائح من الحجز والسفر دون عناء التنقل من كرسيه.[2]

تاسعا: إهمال دور قطاع الصناعات التقليدية في تنمية السياحة: إن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي لم تولي أهمية لدور قطاع الصناعات التقليدية في تشجيع وتنمية الصناعة السياحية بالجزائر، بينما في دول كثيرة يعتبر المنتج الصناعي التقليدي أو الحرفي من أهم العناصر المكونة للمنتج السياحي. ويواجه الحرفيون الجزائريون

[1] هادية يحياوي، **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص 96.

[2] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 126.

مشاكل كثيرة تحول دون تطوير هذا القطاع رغم أن الحرف التقليدية كثيرة في الجزائر حيث أبهرت التحف التقليدية والزرابي الجزائرية والألبسة التقليدية الجمهور في الصالونات الدولية ومن أهم هذه المشاكل:

1– ضعف برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية؛

2– وجود مشاكل إدارية وتنظيمية للحصول على ترخيص للعمل الحرفي مما يتطلب استيفاء صاحب الحرفة لإجراءات إدارية وأمنية تستغرق وقتا طويلا؛

3– خضوع الحرفيين إلى تقديرات جزافية من طرف إدارة الضرائب بسبب غياب التسجيل المحاسبي للنشاطات اليومية مما يعرضهم إلى ارتفاع الضريبة أحيانا؛

4– مشكل التسويق حيث يجد الحرفيون مشاكل عديدة عند تسويق منتجاتهم خاصة الحرفيين المتمركزين في الأرياف أكثر من المتواجدين في المدن مع نقص الوعي التسويقي ونقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية تنشيط المبيعات.[1]

عاشرا: ضعف الوعي السياحي والثقافة السياحية: إن الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمثل في مجملها لغة مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح، ولقد أدرجت التنمية المستدامة لقطاع السياحة الاهتمام بنشر الوعي الثقافي السياحي من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير نظام اجتماعي متكامل حيث يشارك كل أفراد المجتمع في عملية التنمية حتى ولو كان ذلك بنشر فكرة أو غرس شجرة وغيرها من مظاهر المحافظة على البيئة فالمجتمع الواعي لأهمية السياحة يعمل على إنجاح الخطط التنموية للسياحة ويكون ذلك من خلال إدراج الثقافة السياحية في البرامج الدراسية وفي الحملات الإعلانية والتحسيسية المختلفة التي توعي الأفراد بضرورة التعايش مع السياح الأجانب وحسن الضيافة، ومن خلال أيضا الحفاظ على البيئة لإعطاء صورة حسنة عن بلادنا واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا عقلانيا للحفاظ عليها ومحاربة كل مظاهر العنف والجريمة السياحية ضد الطبيعة وضد الأشخاص.[2]

الحادي عشر: تدهور المحيط الثقافي والطبيعي: رغم صدور قوانين التنمية السياحية المستدامة (قانون استغلال واستعمال الشواطئ السياحية، قانون حماية وتهيئة مناطق التوسع السياحي)، إلا أن الجزائر تعرف خروقات كثيرة في

[1] حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2011، ص 95.

[2] عبد الكريم دكاني، **معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 197.

مجال الحفاظ على البيئة والموارد السياحية وسوء استغلال وتسيير الموروث الثقافي، فغياب الوعي لدى الجزائريين يدفعهم في بعض الأحيان إلى الإضرار بالطبيعة دون قصد وأحيانا عن قصد ومن بين المظاهر المنتشرة نجد:

1– قنوات الصرف الصحي العشوائية المنتشرة في الأماكن السياحية والتي لا تراعي أدنى شروط النظافة وتم تهيئتها عشوائيا ؛

2– البناء الفوضوي في المناطق السياحية بدون ترخيص وانتشار النشاطات التجارية غير المرخصة؛

3– الاستغلال السيئ للشواطئ التي تعاني من الاكتظاظ والازدحام في مواسم الاصطياف بسبب نقص المرافق الضرورية مما ينعكس سلبا على نظافة هذه الشواطئ؛

4– تلوث مياه الشواطئ بسبب التخلص من النفايات فيها دون مراعاة الشروط العلمية في إتلاف النفايات والتخلص منها في البحر والبر؛

5– سرقة رمال الشواطئ والصحراء للاستغلال في البناء؛

6– تعرض الغابات للسرقة والإتلاف بسبب الحرائق التي تتعرض لها هذه الغابات في الصيف بسبب الإهمال من المواطنين؛

7– الصيد العشوائي وغير المرخص الذي أدى إلى الإضرار ببعض الطيور والحيوانات؛

8– إن من مظاهر تلوث البيئة في الجزائر هو الانتشار العشوائي للبنايات في المدن دون طابع عمراني مميز ودون التفكير في إقامة أماكن ومناطق خضراء مما أفقد المدن طابعها العمراني والجمالي؛

9– تعرض التراث الثقافي والحضاري للإهمال حتى أن بعض المناطق الأثرية قامت فيها بنايات فوضوية فغابت المعالم بسبب عملية الهدم والبناء بالإضافة لعمليات السرقة للآثار التي تحدث من حين لآخر بسبب الإهمال، ضف إلى ذلك عدم اهتمام الوزارة بترميم وحماية بعض المناطق التاريخية في الداخل وتعرض بعض المحميات الطبيعية إلى الإهمال أدى إلى إتلاف أصناف كثيرة من النباتات وغيرها؛

10– تزايد حجم الضجيج بسبب النمو الديمغرافي وتمركز أغلب الجزائريين في المدن الكبرى.[1]

الثاني عشر: ضعف أداء الوكالات السياحية: تقوم الوكالات السياحية ببيع منتجات مقدمي المنتجات السياحية (من حجز الرحلة ببيع تذاكر السفر بكل أنواعها إلى غاية الإقامة، التأشيرة، وكل ما يتعلق ببرنامج السفر...) وأهم دور للوكالات السياحية اليوم خاصة في ظل المنافسة الشديدة هو الترويج للمقاصد السياحية وتقديم عروض

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب الأول، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008، ص 53.

تنافسية حتى يتم إغراء السائح، غير أن دور الوكالات السياحية في الجزائر اقتصر على تقديم عروض للجزائريين للسفر إلى الخارج بالإضافة إلى دورها الذي أصبح كلاسيكيا في التسابق لتنظيم رحلات العمرة والحج وأغلب هذه الوكالات تسير بطرق تقليدية تفتقد إلى الأساليب العصرية للتسيير الإلكتروني لتنظيم عمليات الحجز (النقل، الفنادق، المطاعم... الخ) وعدم التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق السياحية الدولية. فحسب وزارة السياحة فإن أنشطة هذه الوكالات تنحصر في 80% موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (خروج الجزائريين نحو المقاصد الدولية) و10% استقبال وهذا خاص بوكالات الجنوب و10% بيع التذاكر.كل هذه المشاكل في ظل غياب تنظيم لوكالات الأسفار وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.[1]

الثالث عشر: تدني وضعف أداء الجماعات المحلية والجمعيات السياحية: توجد في كل ولاية من الجزائر مديرية للسياحة تسهر على تسيير السياحة بالولاية، يقتصر دورها فقط على الإحصاء والمتابعة وأحيانا القيام بعمليات الصيانة لبعض الهياكل، ولكن السياسة السياحية وعملية التخطيط هي عملية مركزية لا تأخذ بعين الاعتبار اللامركزية في التخطيط والتسيير فنجد أن أغلب البلديات التي توجد فيها مواقع سياحية ليست لها ميزانية لتسييرها، لكن رغم هذا يمكن للبلديات أن تلعب دورها في تنمية السياحة من خلال الاستثمار في منشآت البنية التحتية مثل:

1- تهيئة الطرقات العمومية والربط بين المناطق السياحية وأماكن الإقامة؛

2- إنشاء الحدائق العمومية والمساحات الخضراء؛

3- إقامة التظاهرات الثقافية والرياضية والدينية التي من شأنها تنشيط السياحة بالمناطق المختلفة (كعيد الزربية وعيد الفراولة، مهرجان الأغنية الأمازيغية، مهرجان الفلكلور الشعبي وغيرها...).[2]

الرابع عشر: غياب الأمن السياحي: إن السياحة خدمة كمالية أو ترفيهية بالنسبة لكثير من المستهلكين يمكن أن يتخلى عنها السائح في حالة عدم تيقنه واطمئنانه وراحته النفسية حيال الأوضاع في الوجهة السياحية التي يقصدها ويتوفر ذلك بثلاث مقومات هي:المقومات الطبيعية والحضارية، المقومات المتعلقة بالبنية التحتية والبنية السياحية والأمن الشامل بما في ذلك الأمن السياحي.

[1] عوف سليمان بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[2] لخضر مرغاد، **صناعة السياحة في الجزائر: المقومات والمعوقات**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24-25 أفريل 2012، ص 20.

كما أن انعدام الأمن يمكن أن يلغي تأثير توفر المقومات الأخرى حيث يمكن أن يتفهم السائح إمكانية وقوع حادثة طبيعية في وجهة سياحية معينة مثل حدوث زلزال أو إعصار أو فيضانات بأنها ليست من فعل البشر إلا أن ما يقلق اطمئنانه وراحته بشكل كبير هو الحوادث الإختلالات الأمنية التي تحدث بفعل الإنسان، فعدم الاستقرار السياسي المتمثل في الإرهاب والجرائم الجنائية والسرقة وغيرها من الإختلالات الأمنية تجعل السائح يلغي فكرة السياحة. حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى عزوف السياح عن زيارة الدول غير المستقرة سياسيا، وعليه فالسياحة صناعة تزدهر في ظل توفر الأمن والاستقرار والشعور بالأمان من كل جوانبه وتفوق أهميته في هذه الصناعة أهميته في الصناعات الأخرى.[1]

المطلب الثاني: فرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن اعتبارها على أنها حلول للنهوض بالسياحة الجزائرية وبهدف تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر وعليه فإننا نوجز هذه الفرص فيما يلي:

أولا: متطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر: لتحقيق تنمية سياحية مستدامة وناجحة في الجزائر يجب:

1- تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية : من خلال:

- ✓ تعزيز وتطوير قدرات الإدارة السياحية؛
- ✓ تحديث الأطر القانونية المشجعة والداعمة للسياحة والمنظمة للأنشطة السياحية المختلفة؛
- ✓ تحديد الهيئات الحكومية المتعاملة مع النشاط السياحي واختصاص كل منها لمنع تضارب الاختصاصات فيما بينها، ومن ثم تحقيق السرعة في إنجاز الأعمال؛
- ✓ بناء القدرات والمهارات للعاملين بالإدارة السياحية؛
- ✓ تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات السياحية.

2- تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي: وذلك من خلال:

[1] مراد صاولي، **الإستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات، العدد 54، جامعة الأغواط، 2017، ص 182.

✓ تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية؛

✓ إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية على المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية

✓ الاستغلال الأمثل للموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها؛[1]

3- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح: من خلال:

✓ توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها؛

✓ تقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي؛

✓ تعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بتحقيق زيادة إجمالية في مستوى الإنفاق السياحي، لتأمين الحد الممكن من العائدات الصافية (القيمة المضافة) في الاقتصاد الوطني؛

✓ توفير البيئة أو المناخ الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب وعمل مزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية والأجنبية؛

✓ تحقيق التكامل الاقتصادي لمختلف الأقاليم، ويساعد ذلك على تحقيق تعدد وتنوع مصادر الثروة والموارد الاقتصادية داخل كل إقليم مما يتيح له فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

✓ توجيه الاستثمارات في المجال السياحي إلى المناطق ذات الأولوية في التنمية السياحية؛

✓ تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وأن تكون هذه الاستثمارات مبررة بإثبات سابق من دراسات جدوى جادة بمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة أو المنطقة السياحية.[2]

4- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية، وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية والمحيط السياحي: من خلال:

✓ تطوير القدرة التنافسية على أساس تنويع عناصر المنتج السياحي وجودة الخدمات والأنشطة السياحية لتحقيق زيادة في الطلب السياحي على بلادنا؛

---

[1] نصيرة لعويطي، العربي عويني، **آليات تمكين الإستثمار السياحي في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد 09، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص ص 749-750.

[2] منصورية دواودي، عقبة خضراوي، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها– دراسة تحليلية–**، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 129.

✓ تحسين مستوى جودة خدمات المنشآت السياحية الإيوائية وغيرها من الخدمات السياحية بما يتلاءم مع المستويات الدولية؛

✓ الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة للسائحين وتوفير كافة التسهيلات والمتطلبات اللازمة لهم بما يكفل زيادة أعدادهم ومتوسط مدة الإنفاق اليومي للسائح؛

✓ تطوير خدمات الطعام والشراب والتنزه ووسائل النقل وكافة التسهيلات اللازمة لتحقيق الرضا والراحة للسياح؛

✓ تثبيت أسعار الإقامة بالفنادق وخاصة فنادق القطاع العام مع محاولة زيادة نسبة الأشغال في أوقات انحسار السياحة من خلال خفض الأسعار؛

✓ توجيه الاهتمام للعناية بالنظافة العامة وتجميل الشوارع والميادين خاصة بالمدن الكبرى والمناطق السياحية الأخرى؛

✓ تحسين بيئة الأعمال للمنشآت والأنشطة السياحية.[1]

5- زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي بما يتوافق والزيادة في حركة الاستثمارات السياحية: يتم هذا بتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المرافق والخدمات السياحية، وذلك من خلال:

✓ زيادة الاهتمام بالعلوم السياحية الحديثة وتطوير مناهج كليات السياحة والفنادق بما يساير الاتجاهات الحديثة؛

✓ إعداد برامج تدريبية خاصة بمديري الفنادق ورؤساء الأقسام المختلفة؛

✓ الاستعانة بالعمالة الأجنبية المتخصصة ولكن في حدود ضيقة؛

✓ التوسيع في إنشاء مراكز التدريب للخدمات السياحية على أنواعها ومستوياتها والاستفادة من بعثات الخارجية للتدريب بمؤسسات متخصصة؛

✓ رفع المستويات الإدارية والفنية للعاملين بالأجهزة المتصلة بالسياحة كالجمارك والجوازات وأجهزة الشرطة المتخصصة والمرشدين السياحيين؛

✓ الحد من الأمية من خلال وضع سياسة وطنية لمحو الأمية ونشر التعليم وتطويره مع تضمين المناهج الدراسية بموضوعات سياسية مختلفة؛

[1] سمير سالمي، **إدماج مبادئ التنمية المستدامة كأداة لتحسين تنافسية القطاع السياحي لدول حوض المتوسط- نحو توظيف تجارب الشمال لتحسين تنافسية القطاع السياحي الجزائري-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 237.

✓ تعميق الاهتمام باللغات الأجنبية في كافة التعليم المختلف؛

✓ تطوير مناهج التعليم والتدريب السياحي بما يواكب متطلبات السياحة الحالية؛

✓ زيادة الوعي السياحي بالنسبة لكافة ما يصدر من القرارات وما ينشر بواسطة الإعلام لتجنب الآثار السلبية للسياحة؛

✓ الاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون، إذاعة، صحافة) لنشر السلوك الجماهيري السليم من حيث حسن الاستقبال للسائحين وحسن معاملتهم والحفاظ على البيئة ومستوى النظافة بالمناطق السياحية فضلا على حماية التراث القومي من التدهور؛

✓ دعم إنشاء مدارس ومعاهد سياحية لمختلف المهن السياحية.[1]

6- تعزيز الأمن والاستقرار السياحي وتنمية الوعي السياحي المجتمعي: من خلال:

✓ تحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار السياحي كأساس لتحقيق التنمية السياحية وتنشيط نمو حركة السياحة؛

✓ تنمية الوعي السياحي المجتمعي والرسمي بأهمية ودور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي بما يحقق تغيير المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة اتجاه السياحة وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة؛

✓ إيجاد إعلام سياحي فاعل يتمتع بالمهنية ويستخدم أكفأ الوسائل وأكثرها تقدما لتقديم رسائل إعلامية توعوية ومعرفية وإقناعية باعتماد أفضل المداخل ويساهم في نشر الثقافة السياحية في الجزائر.

7- تطوير التسويق والترويج السياحي ودراسة الأسواق السياحية المستهدفة ومتطلبات الأسواق المصدرة للسياحة والترويج لها بما يكفل زيادة عدد السياح: من خلال:

✓ استخدام الوسائل المختلفة والفاعلة للترويج والتسويق السياحي وتوسيع وتنويع فعاليات وأساليب الترويج السياحي؛

✓ وضع إستراتيجية عملية مرنة للتسويق السياحي تقوم على دراسة الأسواق الدولية الحالية مع الاهتمام بفتح أسواق سياحية جديدة، وتشجيع المشروعات السياحية المشتركة مع المستثمرين والشركات السياحية الدولية بهدف مضاعفة العائد السياحي؛

✓ إعادة تخطيط المنهج السياحي بحيث يتم توزيعه لجذب أعداد ونوعيات جديدة من السائحين مع تطوير المنتجات الوطنية كالمصنوعات الجلدية والحريرية؛

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 181.

- ✓ تحسين الصورة السياحية للجزائر في الأسواق المصدرة للسياحة؛
- ✓ دخول أسواق سياحية جديدة وواعدة لزيادة حصة الجزائر من السوق السياحي الدولي؛
- ✓ تحقيق زيادة في معدل النمو للسياحة الوافدة؛
- ✓ رفع معدل النمو في العائدات النقدية للسياحة الدولية؛
- ✓ تنشيط السياحة المحلية من خلال التركيز على وضع خطة متطورة لدفع السياحة الداخلية وتوسيع قاعدتها باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار التنمية السياحية؛
- ✓ تسهيل وتشجيع الاستثمار السياحي بصفة عامة، بما في ذلك النظر في آليات تسمح بحل إشكالية توفير المساحات العقارية والتكفل بأشغال التهيئة، إضافة إلى مراجعة عملية التمويل المالي التي تواجه القطاع العام السياحي والمشروعات السياحية من خلال منح قروض للمشروعات السياحية بفائدة ضئيلة، ودعوة البنوك لبذل جهد لتسوية الديون المتعثرة للشركات السياحية، وتسهيل إجراءات الاستثمار السياحي وفتح نقاش مع المتعاملين والخبراء حول أنماط الهياكل السياحية ومعايير الانجاز؛
- ✓ تفعيل ومتابعة وتقييم مخطط الجودة، بما يسمح الارتقاء بمستوى الخدمات والعروض السياحية إلى مستوى المقاييس العالمية ويضمن للمنتوج السياحي الوطني التنافسية المطلوبة سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الدولية وذلك من خلال تكوين الموارد البشرية، تحسيس المحيط ومواصلة ضبط معايير خدمات السياحة والفندقة، والنظر في آليات تسمح بتأهيل الحظيرة الفندقية الخاصة غير المصنفة؛
- ✓ دعم مسعى ترقية الجزائر كوجهة سياحية من أجل زيادة جاذبيتها لدى المستهلكين داخليا وخارجيا، والاهتمام خصوصا بالمناطق الداخلية بالنظر إلى شساعة التراب الوطني وتنوع المؤهلات السياحية بمختلف الأقطاب، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإبداع في تصور وتركيب عروض سياحية جديدة؛
- ✓ نشر الثقافة السياحية لدى كل مكونات المجتمع وكذا في كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، بالنظر إلى خصوصية النشاط السياحي باعتباره نشاطا أفقيا مرتبطا بمختلف القطاعات والهيئات والحركة الجمعوية من خلال تأسيس ميثاق الشراكة الوطنية من أجل ترقية وتنمية سياحة وطنية مندمجة ومستدامة؛
- ✓ إعطاء الأولوية لتنمية وترقية السياحة الداخلية في سياق استغلال المؤهلات السياحية الوطنية بغرض الاستجابة للطلب المتعاظم، خصوصا لدى العائلات وفئة الشباب في ما يتعلق بالاستجمام والراحة.[1]

[1] رفعت عبد الله سليمان حسين، صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة**، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة (JAAUTH)، المجلد 17، العدد 03، 2019، ص ص 132- 133.

ثانيا: الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر: تتمثل في:

1- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم رقم 63- 474 المؤرخ في 1963/12/20 وأوكلت إليها الكثير من المهام أهمها: [1]

- ✓ العمل على برامج ترقية النشاطات السياحية ومناطق التوسع السياحية ووضعها؛
- ✓ تقترح وتقيم دراسات التهيئة السياحية وتقوم باعتمادها؛
- ✓ وضع أقطاب الامتياز السياحي والسهر على تطويرها؛
- ✓ توجيه وترقية الاستثمار والشراكة في مجال السياحة وتنفيذها وذلك بالاتصال مع القطاعات المعنية؛
- ✓ دراسة وتقييم مشاريع الاستثمار السياحي؛
- ✓ توجيه الاستثمارات السياحية وترقيتها واقتراح تدابير قصد تشجيعها.

2- الديوان الوطني للسياحة (ONT): يعد الديوان أداة للوزارة المكلفة بالسياحة، حيث تتمثل مهمته في المشاركة ضمن إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة من خلال إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها، ويكلف الديوان بمهام كثيرة أهمها:

- ✓ جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة؛
- ✓ المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع؛
- ✓ المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية؛
- ✓ تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية.

3- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تختص بالتسيير العقاري السياحي. في تاريخ 1998/02/21 صدر المرسوم التنفيذي 98-70 والذي بموجبه تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وتم تكليفها بعدة مهام ذكرت في المادة الرابعة من هذا المرسوم وهي:[2]

---

[1] سعيد بن لخضر، **استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في التنبؤ بمكونات السوق السياحية "دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر"**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013، ص 140.

[2] خديجة عزوزي، ربيع بلايلية، **تطوير وترقية السياحة في الجزائر**، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

- ✓ السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛
- ✓ اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها؛
- ✓ تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛
- ✓ القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها؛
- ✓ تهيأ الأراضي الموافق عليها للاستثمار السياحي.

4- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 1998/03/03، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية ومتابعة المشاريع التنموية ومراقبتها ومعاينة المنشأة السياحية والمرافق الفندقية مع إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها وأخيرا إنجاز كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.[1]

5- المديريات السياحية بالولايات: وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، كما أنها مسؤولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار إلى جانب محاولة مراقبة ومتابعة المشاريع السياحية وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون، حيث تعمل أساسا على:[2]

- ✓ تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛
- ✓ تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية لكل ولاية.

المطلب الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة: تشغل السياحة دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك يقتصر على تحقيقها لتنمي الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الاهتمام بالموارد البشرية. وتتوقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي على العوامل التالية:[3]

1- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال الروابط مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2016، ص76.

[2] أمال حابس، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 54.

2– الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2– مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة، بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، لاسيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة؛

3– السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق التي يعيش ويعمل فيها الفقراء؛

ويتمثل دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في المؤشرات التالية:

أولا: مساهمة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: إن الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة والسفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق وشركات الطيران والنقل، بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة والسفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح، وهذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع نطاقا للطلب من السفر والسياحة بعد أخذ التداخل بين القطاعات السياحية وغيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع والتجزئة والبناء والتشييد وغيرها[1]. وهذا ما سيوضحه الجدول (3–13) التالي:

الجدول رقم (3–13): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 2017–2021

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة المساهمة في PIB (%)	1.6	1.7	1.8	1.1	1.65 (الثلاثي الأول)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة (2017–2021) لم تتجاوز 1.8% سنة 2019، وسجلت أدنى نسبة مساهمة سنة 2020 بـ 1.1%، وهو ما يؤكد ضعف أداء النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني على الرغم من المجهودات الكبيرة للدولة للنهوض بهذا القطاع الإستراتيجي.

[1] الهادي البكاي، عبد القادر قدير، **دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2019**، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد 01، المجلد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021، ص 73.

ثانيا: مساهمة السياحة في تحسين ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل الأجنبي، فتقاس أهميتها الإقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، الذي هو عبارة عن سجل يتكون من جانبين جانب مدين تدرج فيه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من خدمات من العالم الخارجي، وجانب الدائن تدرج فيه كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من خدمات إلى العالم الخارجي. وتعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو رسوم أو ضرائب، فعندما تكون المداخيل من العملة الصعبة أكبر أو تساوي نسبة خروج العملة الأجنبية، فإن رصيد هذا الميزان يكون عاملا لتوازن ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني. ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبيتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم إيجابية.[1] والجدول (3-14) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-14): مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	140.5	169	165	42.9
النفقات	580	494	500	232.6
الرصيد	-439.5	-325	-335	-189.7

المصدر: موقع البنك الدولي: https://data.worldbank.org، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، على الساعة: 13:32.

من خلال الجدول يتضح جليا العجز الكبير الذي يعاني منه ميزان المدفوعات – بند السفر- خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ تذبذب في النفقات السياحية وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات السياحية ، حيث نلاحظ أن أكبر قيمة للإيرادات السياحية بلغت 169 مليون دولار سنة 2018، بينما سجلت أدنى قيمة لها في 2020 بـ 42.9 مليون دولار. في حين أن أكبر قيمة للنفقات السياحية كانت سنة 2017 بـ 580 مليون دولار، وأدنى قيمة هي 232.6 مليون دولار وذلك سنة 2020. وهي السنة التي سجلنا فيها أكبر عجز لميزان المدفوعات –بند السفر طوال فترة الدراسة (2017-2020) وقدر هذا العجز بـ 189.7- مليون دولار في ظل الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19). وهذا ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات من خلال تحمله لعجز الميزان السياحي نتيجة تفضيل

[1] فتيحة فرطاس، **واقع القطاع السياحي والخدمات التكميلية في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 05، المجلد 10، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 509.

الجزائريين للسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، فنفقات الجزائريين بالخارج لا تغطيها الإيرادات المتحصل عليها من السواح الوافدين إلى الجزائر وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ ارتفاع أسعار الخدمات السياحية بالنسبة للسكان المحليين وذات جودة أقل مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب.
- ✓ الحظيرة الفندقية ذات طاقات غير كافية وخدمات دون المستوى في أغلب الأحيان.
- ✓ الفشل في تطبيق مختلف المخططات الرامية للنهوض بالسياحة.

ثالثا: مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، كما أن الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، تخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[1] ويمثل الجدول (3-15) التالي حجم الإيرادات النقدية التي قامت الجزائر بتحصيلها من الزوار السائحين بين سنة 2017-2021.

الجدول رقم (3-15): مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020
الإيرادات السياحية	171	197	140	50

المصدر: على الموقع: https://ar.trandingeconomics.com، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، على الساعة: 13:45.

من الملاحظ جدا أن مستويات إيرادات القطاع السياحي من السائحين عرف تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2017-2021) حيث بلغ ذروته في 2018 بقدر 197 مليون دولار، كما سجلت انخفاضا شديدا منذ 2019 بسبب جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية لتي عاشتها الجزائر آنذاك. ليصل في سنة 2020 إلى 50 مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض تدفق السياح الأجانب نحو الجزائر وأن أغلب القادمين إلى الجزائر هم جزائريين لزيارة أهلهم وذويهم.

و قبل التطرق إلى دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر، يمكن ذكر أهم الآثار الاجتماعية للنشاط السياحي في النقاط التالية:

[1] عواطف خلوط، عيسى نبوية، **أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي**، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 01، المجلد 15، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 33.

1– الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة، الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المناطق العمرانية السياحية الجديدة؛

2– السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية؛

3– تطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة وإنشاء البيئة التي تسهل الاتصالات والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا؛

4– السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية نظرا لأن بعض فئات المجتمع ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تجعلهم ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي؛

5– لها أهمية اجتماعية بارزة حيث تعد صديقة للمجتمع، إذ تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع من مجتمعات معتزلة إلى مجتمعات منتفعة؛

6– السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة؛

7– السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية، فالسياحة أصبحت أداة مهمة لتحقيق التنمية؛

8– السائح باتجاهاته ومعتقداته الشخصية وسلوكه الاجتماعي وأفكاره التي يتبناها حينما يقوم بزيارة سياحية لأي دولة أو منطقة سياحية مع تكرار زياراته لها ينتج عنه نوع من التآلف والاندماج بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة التي زارها. [1]

ثم إن التوسع في النشاطات السياحية في كثير من دول العالم أدت إلى تغيير أنماط العمل والثقافات ورفعت في مستويات المعيشة لدى الكثير من الدول ومن بينها الجزائر، لذلك يمكن القول أن للسياحة دور في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة من خلال العناصر التالية:

[1] مريمة الغلم، **واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 01، المجلد 11، جامعة معسكر، الجزائر، 2022، ص 63.

أولا: خلق مناصب شغل: تعاني أغلبية دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر من مشكلة البطالة، مما يحتم الانصراف إلى دفع وتحريك القطاعات التي بإمكانها خلق مناصب الشغل والتخفيف من عبء البطالة. وبما أن قطاع السياحة يعتبر قطاع خدمات تستخدم فيه العمالة بشكل محسوس، فإنه يبدو جليا الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في امتصاص البطالة وخلق مناصب العمل، وتتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والصناعات الحرة.[1] والإحصائيات المقدمة في الجدول (3-16) التالي توضح ذلك:

الجدول رقم (3-16): تطور عدد العمال في السياحة الجزائرية للفترة (2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
عدد المناصب	302	330.7	309.5	-
عدد العمال	270317	300000	308027	320000
معدل البطالة (%)	11.7	11.7	11.4	14.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات معدلة في وزارة السياحة

من خلال الجدول يتضح لنا الدور المهم الذي تلعبه السياحة في التخفيف من معدلات البطالة، حيث تم تسجيل زيادة مستمرة لعدد العمال أي زيادة في عدد مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020. فقد قدر عدد المشتغلين في القطاع السياحي سنة 2017 بـ 270317 عاملا، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى 320000 عاملا سنة 2020 أي بزيادة قدرها 49683 عاملا، وهذا كله بفضل الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع. إلا أن نسبة البطالة في الجزائر مازالت ترتفع حيث إنتقلت من معدل 11.7 % سنة 2017 لتصل في سنة 2020 إلى 14.2 %. وهو راجع بالدرجة الأولى إلى تداعيات فيروس كورونا ونقص الكفاءات والمؤطرين في مجال السياحة والفندقة.

إلا أنه ورغم الجهود المبذولة للتقليل من نسبة البطالة في الدولة، لكنها للأسف تبقى جد ضعيفة وبعيدة عن المفروض نظريا بالعودة إلى ما تحوزه الجزائر من طاقات وإمكانيات في هذا المجال، ما يدعو للقول بأن الجزائر مدعوة لتكثيف المزيد من المجهودات لترقية السياحة وزيادة المشاريع الاستثمارية القادرة على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة.

[1] السعيد بربيش، حليمة شابي، **دور التنويع الاقتصادي من خلال صناعة السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 30.

المطلب الرابع: الاستدامة ضمن الإستراتيجية السياحية للجزائر

تطرق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى أحد أكبر التحديات التي تواجه القطاع السياحي والمتعلق بتطوير صناعة سياحية مستدامة، وحسب المخطط فإن تنمية السياحة يعني تطوير مجموعة من الأنشطة البشرية.

أولا: أهداف المخطط التوجيهي مقارنة بالنتائج المحققة: بعد مرور عدة سنوات منذ صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ومع انقضاء سنة 2020 لا يزال حال قطاع السياحة في الجزائر بعيدا عن الأهداف المسطرة لسنة 2015، وهذا لسببين يتعلق الأول بالتشخيص السيئ الذي تضمنه هذا المخطط لحال السياحة في الجزائر وهو ما نتج عنه رسم أهداف تعدت أحيانا حجم الإمكانيات والموارد المخصصة لها وأدوات تحقيقها، أما السبب الثاني فيتعلق بخلل في عملية التقيد بسبب ضعف الإدارة وغياب الرؤية الواضحة لتطوير السياحة. حيث يوضح الجدول (3-17) التالي النتائج المحققة في 2019 مقارنة مع الأهداف متوسطة المدى التي جاءت في المخطط التوجيهي:

الجدول رقم (3-17): النتائج المحققة في 2019 مقارنة مع أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

السنة	مؤشرات القطاع السياحي سنة 2007	الأهداف المسطرة لسنة 2015	النتائج سنة 2019
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	35338
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3	%1.7
الإيرادات (مليون دولار)	25	1500 إلى 2000	165

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، مجلة مقياس السياحة العالمية، العدد 05، المجلد 18، مدريد، إسبانيا، 2020، ص 17.

تضمنت الإستراتيجية السياحية للجزائر استقطاب 2.5 مليون سائح سنة 2015 مقارنة بـ 1.7 مليون سنة 2007، أي معدل زيادة قدره 47% خلال 8 سنوات، نسبة الزيادة المتواضعة تعود أسبابها إلى خلل في الهدف ذاته لأن التركيز على زيادة عدد السياح لم يكن الإستراتيجية الأنسب لدفع السياحة نحو الأمام، خاصة في ظل الظروف التي تشهدها هذه الأخيرة من نقص كبير في جودة ونوعية الهياكل السياحية وضعف التكوين في المجال السياحي، إضافة إلى غياب الثقافة السياحية بين أوساط المجتمعات المحلية، كلها عوامل تسببت في الدعاية السلبية

بسبب عدم القدرة على الاستجابة لهذه الزيادة من حيث حجم ونوعية الخدمات المقدمة، لذلك كان من الواجب تحسين كل هذه الجوانب بالتزامن مع استقطاب عدد أكبر من السياح.

أما بالنسبة لعدد الأسرة، فإن الإستراتيجية هدفت إلى إعادة تأهيل الطاقة الإيوائية المتاحة لسنة 2007 مع توفير 84869 سريرا جديدا وفق المقاييس الدولية ليصل حجم الطاقة الإيوائية إلى 75000 سريرا بحلول سنة 2015، إلا أن الطاقة الإيوائية المصنفة في الجزائر لم تجاوز 35338 سريرا وهو نصف ما كان مستهدفا سنة 2015.

ومن بين الأهداف التي سطرها أيضا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هي زيادة الإيرادات السياحية من 25 مليون دولار سنة 2007 إلى قيمة ما بين مليار ونصف مليار دولار إلى مليارين دولار، أي مضاعفة الإيرادات السياحية من سبعة إلى ثمانية أضعاف إيرادات سنة 2007، وهو رقم مبالغ فيه منذ البداية بالنظر إلى نتيجة التشخيص الخاصة بالقطاع السياحي آنذاك، كما أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لم يفصل في مصادر هذه الإيرادات السياحية ولم يحدد متوسط الإيرادات الفردية المتوقع عن كل سائح يزور الجزائر، كما أن تحقيق هذا الرقم من الإيرادات كان يتطلب تحسين جودة المنتجات السياحية وتحسين صورة وجهة الجزائر.

أما بالنسبة لزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام من 1.7% سنة 2007 إلى 3% بحلول سنة 2015، كان من الممكن الوصول إليه خاصة إذا علمنا أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2019 قد بلغت 1.7% على الرغم من أن النسبة المسطرة لا تليق بإمكانيات ومؤهلات السياحة الجزائرية.

حيث أن هذه الفجوة الكبيرة بين ما هو مستهدف ضمن الإستراتيجية السياحية وما هو محقق تعود لأسباب متعددة من بينها عملية التشخيص التي جاءت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والتي كانت مستوياتها عليا. وفيما يخص نتائج هذا التشخيص التي أسفرت على النقائص المذكورة سابقا فهي بالفعل تشير إلى أوجه القصور التي تعاني منها السياحة الجزائرية، إلا أن وتيرة التحرك لاستدراك هذه النقائص هي وتيرة بطيئة جدا، فمثلا تثمين المواقع السياحية هو مسؤولية الدولة لأنها تملك الإمكانيات لإعادة تهيئة وتثمين هذه المواقع إلا أننا لازلنا نشهد ضعف الدولة في أداء هذا الدور، والضعف الكبير على مستوى نوعية وجودة الخدمات السياحية لا زال مسجلا حتى الآن، وضعف استخدام التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة في القطاع السياحي تسلم منه حتى الوزارة المعنية، فالموقع الإلكتروني لوزارة السياحة الجزائرية لا يقدم الكثير عن واقع السياحة الجزائرية.

ثانيا: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالجزائر: بلغت سنة 2019 قيمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للجزائر 71.3% وهو ما يعني أن الجزائر قد قطعت 71.3% من الطريق نحو تحقيق جميع

أهداف التنمية المستدامة، واحتلت الجزائر بذلك الرتبة 53 عالميا والأولى عربيا وإفريقيا، كما حلت في الرتبة الثامنة على المستوى المتوسطي، وهو ترتيب جيد رغم التأخر المسجل على صعيد بعض الأهداف.

يوضح الجدول (3-18) التالي وضعية الأهداف السبعة عشر الخاصة بالجزائر حسب مؤشر سنة 2019.

الجدول رقم (3-18): مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالجزائر سنة 2019

رقم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	قيمة المؤشر	الترتيب متوسطيا
1	القضاء على الفقر التام	97.8	11
2	القضاء على الجوع التام	52.7	12
3	الصحة الجيدة والرفاه	75.5	15
4	التعليم الجيد	85.9	13
5	المساواة بين الجنسين	51.1	12
6	المياه النظيفة والنظافة	63.6	15
7	الطاقة النظيفة	85.9	16
8	العمل اللائق	69.7	09
9	الصناعة والابتكار	29.8	15
10	الحد من عدم المساواة	88.7	03
11	مدن مستدامة	66.61	14
12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	86.54	03
13	العمل المناخي	94.3	03
14	الحياة تحت الماء	41.9	09
15	الحياة في البر	63.2	13
16	السلام والعدل	72.4	09
17	الشراكة لتحقيق الأهداف	83.1	04

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://data.worldbank.org، تاريخ الإطلاع: 2023/06/18، على الساعة: 17:30.

يوضح الجدول السابق قيم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالنسبة للجزائر، وسنتناول فيما يلي تحليل وضعية هذه الأهداف:

حققت الجزائر نتائج متباينة فيما يخص مؤشر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة 97.8 وهي قيمة جيدة إلا أنه لا يزال هناك جهد يجب أن يبذل لتحسين هذا الهدف، خاصة على مستوى مؤشره الخاص من بنسبة الأفراد الذي يقبل دخلهم اليومي من 3.2 دولار في اليوم والتي بلغت 2%.

✓ تتأخر الجزائر بخصوص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة إذ سجل المؤشر قيمة 52.7 وهو ما يعني وجود جوانب نقص كبيرة في الجهود التي تبذلها الجزائر في القضاء على الجوع، حيث بلغت قيمة مؤشر نقص التغذية في الجزائر 4.7% من السكان؛

✓ وحقق مؤشر الهدف الثالث أداء مقبولا حيث بلغت قيمت 75.5 إلا أن الجزائر حلت بموجبه في الرتبة 15 متوسطيا، وهذا يدل على النقص في جوانب الرعاية الصحية ومستويات رفاهية المجتمع، ضمن مؤشرات قياس هذا الهدف سجلت الجزائر تأخرا فيما يتعلق بمؤشر معدل وفيات الأمهات عند الولادة بـ 140 وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة، وبلغ معدل وفيات المواليد نسبة 1.5%؛

✓ أما فيما يتعلق بالهدف الرابع (التعليم الجيد) فقد بلغت قيمة مؤشرة 85.9 وجاءت الجزائر بموجبه في الرتبة 13 متوسطيا، حيث عرف مؤشر معدل إتمام المرحلة الثانوية تأخرا بتسجيله قيمة 79.1%، بينما بلغ مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة جيدة قدرت بـ 97.5%؛

✓ فيما يخص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة فإن التحدي لا يزال كبيرا بالنسبة للجزائر إذ بلغت قيمة المؤشر 51.1 واحتلت الجزائر بموجبها الرتبة 12 عالميا، وحسب المؤشرات التي تقيس هذا الهدف فإن الجزائر تتأخر فيما يخص مؤشر نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في سوق العمل والتي كانت أسوأ مؤشرات هذا الهدف أداء؛

✓ وحققت الجزائر مستويات أقل من المتوسطة فيما يخص الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة) بلغت قيمة المؤشر 63.6 واحتلت الجزائر بموجبه الرتبة 15 متوسطيا، أسوا المؤشرات الخاصة بقياس هذا الهدف تمثلت في مؤشر معالجة مياه الصرف الصحي؛

✓ حقت الجزائر بالنسبة للهدف السابع (طاقة نظيفة) المرتبة ما قبل الأخيرة متوسطيا بقيمة مؤشر قدرها 85.9، وعلى الرغم من الأداء الجيد لمؤشر نسبة التغطية بالكهرباء التي بلغت 99.4% إلا أنه لا يزال تحسين بعض الجوانب مثل تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود؛

✓ وفيما يتعلق بالهدف الثامن (العمل اللائق) بلغ قيمة مؤشره 69.7، واحتلت الجزائر بموجبه الرتبة التاسعة متوسطيا؛

✓ إن أسوأ المؤشرات من حيث القيمة كان مؤشر الهدف التاسع (الصناعة والابتكار) حيث بلغت قيمته 29.8، وهو يدل على التأخر المسجل في قطاع الصناعة وضعف الابتكارات، إذ لا تتعدى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي وهي الأضعف في منطقة المتوسط؛.

✓ حقق مؤشر الهدف العاشر (الحد من عدم المساواة) قيمة 88.7 وهو ما جعل الجزائر تحتل الرتبة الثالثة متوسطيا، بينما سجل مؤشر الهدف 11 (مدن مستدامة) قيمة 66.6 وهذا يعني أن تحديات كبيرة لا زالت تنتظر الجزائر بخصوص الوصول إلى هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بالنقل إذ سجل مؤشر الرضا عن النقل العمومي نسبة 57%؛

✓ وفيما يخص الهدف رقم 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدام) حقق المؤشر قيمة 86.4 وهي قيمة جيدة، حيث سجلت الجزائر نتائج جيدة حسب مؤشر بصمة إنتاج النيتروجين الذي يشير إلى قيمة 10.8 الأقل في منطقة المتوسط؛

✓ أما بالنسبة للقضايا البيئية المتعلقة بالأهداف 13، 14 و15 فقد تباينت مستويات أداء هذه المؤشرات، حيث حقق مؤشر العمل المناخي قيمة 94.3 وحلت الجزائر حسبه في الرتبة الثالثة متوسطية، بينما تتأخر الجزائر فيما يخص الهدف رقم 14 (الحياة تحت الماء) بتسجيل المؤشر لقيمة 41.8 وهي قيمة ضعيفة وسجل مؤشر الهدف 15 (الحياة في البر) قيمة متوسطة بلغت 63.2، وتشير أحد المؤشرات الخاصة بقياس هذا الهدف إلى تسجيل مستويات عالية من معدل إزالة الغابات في آخر 5 سنوات بالنسبة للجزائر؛

✓ تضم فئة الهدف السادس عشر (تعزيز وبناء مجتمع صحي وسليم)، ويتعلق هذا الهدف بالسلام والعدل، حيث سجلت قيمة 72.4 واحتلت الجزائر بموجبه الرتبة التاسعة متوسطيا، وتم تسجيل تأخر في مؤشر إدراك الفساد ومؤشر حرية التعبير؛

✓ يضمن هدف الانخراط في التضامن العالمي (الهدف 17) بدوره هدفا واحدا يتعلق بالشراكة لتحقيق الأهداف حيث بلغت قيمة مؤشره 83,1 وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الرابعة متوسطيا، وتشير مؤشرات قياسه إلى الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال التعاون والتضامن الوطني والدولي، والالتزام بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية.

المبحث الثالث: نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة في ولاية الطارف

تتمتع ولاية الطارف بمقومات سياحية ملفتة من معالم تاريخية وفضاءات ترفيهية، غابات خضراء وشواطئ خلابة...، وقد نمت السياحة على مستوى الولاية تدريجيا مع تحسن مستويات معيشة الناس وزخم التنمية في

الاقتصاد الترفيهي. إلا أنها تعاني من العديد من العوائق التي تحول بينها وبين اعتمادها استثمارا سياحيا محليا ضخما مثل البنية التحتية الضعيفة، المنتجات السياحية الفردية وضعف التمويل...الخ.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والجغرافي لولاية الطارف

ولاية الطارف هي مقاطعة إدارية جزائرية تقع في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الجمهورية التونسية ومن الغرب ولاية عنابة التي كانت تابعة لها إلى غاية جانفي 1984 أين تم تقسيمها وفصلها إداريا عنها وأصبحت الولاية ذات الرقم 36، بينما يحدها من الجنوب ولايتي سوق أهراس وقالمة. ويمتد شريطها الساحلي على طول 90 كلم، وتتكون ولاية الطارف من 7 دوائر و24 بلدية من بينها 05 بلديات ساحلية.[1]

تعتبر ولاية الطارف المنظر الثقافي لساحل شمال إفريقيا في الفترة بين العصر الحجري القديم العلوي والعصر الحجري الوسيط أي حوالي 10.000 و20.000 سنة قبل الحاضر. حيث كانت مختلف جهات الولاية منطقة للتحدي والمواجهة بين جحافل القوات الفرنسية إبان ثورة التحرير الجزائرية، كما كانت مدينة الطارف منطقة عبور للعتاد العسكري لقوات جيش التحرير الوطني الجزائري بسبب انتمائها إلى القاعدة الشرقية على الحدود التونسية مما ألزم على الاحتلال الفرنسي للجزائر آنذاك إقامة خط شال وموريس عبر بلديات: الشط، بن مهيدي، عصفور، زريزر، البسباس، الذرعان والشيحاني (بالنسبة لموريس)، و بلديات: السوارخ، العيون، رمل السوق، الطارف، الزيتونة، عين الكرمة وبوحجار (بالنسبة لشال). ومن أشهر المعارك في المنطقة سنة 1958 معركة القيطون ومعركة مجودة.

هذا وقد عرفت ولاية الطارف توسعا عمرانيا كبيرا خلال فترة الاستقلال مع نمو إقتصادي واجتماعي كبير، حيث حققت إنجازات هائلة في ظرف وجيز والعديد من المنشآت الصحية والتربوية، وكذا إنجاز بنية تحتية هامة في جميع القطاعات، واحتضانها للعديد من التظاهرات الثقافية والرياضية على المستوى الجهوي والوطني.[2]

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية لولاية الطارف

تزخر ولاية الطارف بأكبر المظاهر والمناظر الطبيعية والتاريخية التي يجعلها وجهة سياحية مميزة نظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر واحتوائها على الجبال والغابات والآثار التاريخية التي تستهوي الناظر.

[1] السياحة في ولاية الطارف، على الموقع: https://www.safarway.com، تاريخ الإطلاع: 2023/05/20، على الساعة: 16:10.

[2] ولاية الطارف، على الموقع: https://www.marefa.org، تاريخ الإطلاع: 2023/05/20، على الساعة: 17:12.

أولا: المقومات المائية: تصل سعة القدرات المالية الإجمالية للولاية إلى 283.23 مليون متر مكعب مكونة من مياه جوفية وسطحية وهي مقسمة على النحو التالي:

1- الشواطئ: بحكم الموقع الجغرافي للولاية، فإنها تمتلك شريطا ساحليا مطل على البحر الأبيض المتوسط يجعلها تمتلك 15 شاطئ مهيأ كوجهة وقبلة للسياح ومسموحة للسباحة. والجدول (3-19) يوجز أهم هذه الشواطئ وبلديات تمركزها على النحو التالي:

الجدول رقم (3-19): قائمة شواطئ ولاية الطارف وأماكن تواجدها

البلديات	القالة	الطارف	بريحان	الشط	بن مهيدي
أسماء الشواطئ	- الشاطئ الكبير/شاطئ قمة روزا / شاطئ الرمال الذهبية / شاطئ القالة القديمة / شاطئ الجبل/ شاطئ الملاح / شاطئ العوينات /شاطئ مسيدا	- شاطئ المرجان	- شاطئ البلح - شاطئ الحنايا - شاطئ الدراوش	-شاطئ الشط - شاطئ الصبي	- شاطئ البطاح

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية الطارف، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، على الساعة 20:12.

✓ **عدد المصطافين خلال موسم الاصطياف:** يتوافد خلال الموسم الصيفي عدد كبير من المصطافين إلى ولاية الطارف، وذلك حسب الجدول (3-20) الموضح أسفله كما يلي:

الجدول رقم (3-20): عدد المصطافين بولاية الطارف خلال موسم الاصطياف (2021-2022)

السنة	2021	2022
العدد الإجمالي للشواطئ	28	28
عدد الشواطئ المفتوحة للسباحة	15	16
عدد الشواطئ غير المسموحة للسباحة	13	12
عدد الشواطئ التي منح بها حق الامتياز	00	00
عدد المحلات المستغلة على مستوى الشواطئ	20	27
عدد الشواطئ المهيأة	15	16
عدد المصطافين	**1.947.800**	**3.856.635**

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية الطارف

نلاحظ أن عدد المصطافين ارتفع سنة 2022 من 1.947.800 إلى 3.586.635 مصطاف، وذلك راجع لتهيئة الشواطئ مع فتح شاطئ جديد على مستوى الولاية، إضافة إلى ارتفاع عدد المحلات المستغلة على مستوى الشواطئ من 20 إلى 27 محل.

2- البحيرات والمستنقعات: تتمتع الولاية بمجموعة من المناطق الطبيعية الرطبة ومجموعة من البحيرات التي تعد وجهة وقبلة للزوار الراغبين في الراحة أو المغامرة، كما يبينها الجدول (3-21) التالي:

الجدول رقم (3-21): قائمة البحيرات والمستنقعات لولاية الطارف وأماكن تواجدها

البلدية	اسم البحيرة/المستنقع
القالة	- بحيرة طنقة - بحيرة أوبيرا - بحيرة الملاح
بحيرة الطيور	- بحيرة الطيور - مستنقع الميكادا
بريحان	- مستنقع البحيرة السوداء

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية الطارف، على الموقع https://el-taref.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، على الساعة 21:01.

3- السدود: بالإضافة إلى الشواطئ والبحيرات فولاية الطارف لها مورد ثالث للمياه يتمثل في السدود مخصصة للري والسقي بقدرة إجمالية قدرها 220 مليون متر مكعب يوجزها الجدول (3-22) كما يلي:

الجدول رقم (3-22): قائمة السدود في ولاية الطارف

اسم السد	البلدية
سد بوناموسة	الشافية
سد ماكسة	بوقوس
سد مجودة	بوقوس
سد بوخروفة (قيد الإنجاز)	بوثلجة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المنشورة في الموقع:https://annasronline.com ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، الساعة: 21:10.

ثانيا: المقومات البيئية (نبات وحيوان): سميت الطارف بالولاية الخضراء وذلك لطبيعتها المعطاءة ومناطقها الرطبة وبيئتها السخية، تتميز ولاية الطارف بطابعها الفلاحي وغاباتها الكثيفة، كما تتميز بعنبها الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا. أيضا تتربع على مساحة غابية تقدر بـ 166 ألف هكتار، أي ما نسبته 54% من المساحة الكلية للولاية، تتميز بالتنوع البيئي وكثافة المكونات الغابية والحيوانية، ما جعلها ثاني أكبر ولاية غابية في الجزائر. حيث تتميز بتنوع أشجارها و غطائها النباتي كأشجار الصنوبر الحلبي، أشجار الفلين، الزان، الكاليتوس. كما تسمح هذه الغابات باستقطاب السواح خاصة منطقة الغرة ببلدية بوقوس.[1]

توجد على مستوى ولاية الطارف وتحديدا في بلدية القالة أكبر حظيرة على مستوى التراب الوطني بمساحة قدرها 76438 هكتار أطلق عليها اسم الحظيرة الوطنية بالقالة (درب الزيتونة ودرب القالة بمحيط بحيرة طنقة، بحيرة أوبيرا والملاح)، تتميز بمناخ شبه رطب وحار، بها أعلى قمة جبلية –جبل الغرة 1202 متر-. تحتوي على 964 صنف من النباتات والفطريات، والحيوانات (29 صنف من الثديات، 195 صنف من الطيور، 17 نوع من الزواحف، 07 أصناف من الضفادع وحوالي 74 نوع من الأسماك).

ثالثا: المقومات التاريخية والأثرية: كما تحوي الولاية على مجموعة من المناطق الأثرية والتاريخية ترجع إلى فترات زمنية مختلفة وحضارات تركت بصماتها على تراب الولاية التي تعد الوجهة الأفضل لمحبي الآثار والباحثين في التاريخ، والجدول (3-23) التالي يوضح تلك المناطق ومكان تواجدها:

[1] نسرين عروس، **السياحة البيئية في الجزائر– مقاربة إستراتيجية– دراسة استطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018، ص 49.

الجدول رقم (3-23): قائمة المعالم التاريخية والأثرية في ولاية الطارف

اسم المعلم	البلدية	طبيعة المعلم
الخطين المكهربين شال وموريس	عين العسل	ثقافي
الحصن الفرنسي	القالة القديمة	ثقافي
قصر لالة فاطمة	العيون	ثقافي
قلعة الطاحونة	القالة	ثقافي
كنيسة القديس سيبريان	القالة	ديني
متحف المجاهد	الطارف	ثقافي

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية الطارف، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، على الساعة: 21:15.

رابعا: مقومات الصناعات التقليدية: إن أهم ما تتميز به ولاية الطارف خاصة مدينة القالة هو الحفاظ على تراثها والعمل على تنميته تقاليدها ومن أهم هذه الصناعات التقليدية نجد:[1]

1- الحلي التقليدية من المرجان: وهي إحدى مميزات مدينة القالة تصنع من حجر إسمه المرجان. حيث يقام معرض وطني خلال شهر أوت وهذا إحتفالا بعيد المرجان؛

2- الغليون: يصنع من خشب الخلنج وغليون مدينة القالة ذو شهرة عالمية؛

3- السلال: تصنع من نبات السمار LOSIER ويسمى محليا بمادة الدوم؛

4- الفخار: هذه الحرفة متوارثة من جيل لآخر حيث لازالت أنامل الحرفيين تقوم بصنع الأواني الفخارية سواء للزينة أو الاستعمال اليومي خاصة صناعة الطاجين؛

5- اللباس التقليدي: تشتهر ولاية الطارف بألبسة تقليدية متنوعة أهمها: قندورة الفتلة والطرز على القماش، كما أن حرفيات الولاية يتفننون في الخياطة العصرية بجودة عالية؛

6- الطبخ التقليدي: يعتبر المطبخ الطارفي أسلوب الطبخ المستمد من التقاليد العريقة وهو مزيج بين عدة ثقافات عديدة بربرية، عربية، تونسية. ومن أشهر أطباقها الكسكسي، الأبراج، العصيدة، الشخشوخة؛

7- التحف التذكارية: خلال كل موسم اصطياف يقوم شباب ولاية الطارف بصنع تحف فنية تذكارية غاية في الروعة تجلب إليها اهتمام السياح، وتتكون في الغالب من مواد بسيطة متوفرة كالفلين والأصداف البحرية.

[1] الطارف مدينة البحيرات والمزارات السياحية، على الموقع: https://tahwaspress.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/20، على الساعة: 16:30.

وفي هذا الخصوص، فقد تمكنت الولاية من تخصيص المعهد الوطني في التكوين المهني –عمارة العسكري– في تنمية وتطوير مجال السياحة والفندقة والذي من شأنه خلق كفاءات ومهنيين في هذا المجال ما يمد المنشآت السياحية باليد العاملة المؤهلة والكفؤة والمؤطرة في مجالات عديدة كالطبخ والفندقة والوكالات السياحية ومسيري الفنادق في كافة المجالات سواء إدارية أو التقنية.

المطلب الثالث: المؤسسات الناشطة سياحيا في ولاية الطارف

يوجد بولاية الطارف مجموعة من المؤسسات الناشطة سياحيا على مستوى الولاية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا: هياكل الإيواء: نجد في ولاية الطارف العديد من الفنادق والتي تتميز بالموسمية حيث يكثر الطلب عليها في فصل الإصطياف وهي موزعة في الجدول (3-24) كالتالي:

الجدول رقم (3-24): الفنادق السياحية في ولاية الطارف

اسم المؤسسة الفندقية	درجة التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة	البلدية
فندق المنار	قيد التصنيف	44	100	القالة
فندق سيدي جاب الله	قيد التصنيف	30	60	بحيرة الطيور
فندق طارق	قيد التصنيف	15	30	القالة
موتيل البحيرة	نجمة واحدة	26	52	بحيرة الطيور
فندق المولان	نجمتين	63	130	القالة
نزل ريفي بومالك	قيد التصنيف	13	26	القالة
إقامة فندقية الجزيرة	نجمة واحدة	15	75	القالة
نزل لالة فاطمة	نجمة واحدة	19	68	القالة
إقامة فندقية النور	نجمة واحدة	19	48	القالة
إقامة فندقية الحدائق	قيد التصنيف	15	60	القالة
إقامة فندقية الساحل	نجمة واحدة	25	60	القالة
إقامة فندقية سارة	نجمة واحدة	13	50	القالة
فندق الأمير	نجمة واحدة	25	70	القالة
فندق الرمال الذهبية	قيد التصنيف	24	80	القالة
فندق بوليف	قيد التصنيف	23	66	القالة
فندق النورس	نجمتين	53	130	بوثلجة
فندق إيفيان	نجمتين	41	80	القالة
المركب السياحي المهدي	نجمة واحدة	24	72	عين العسل
قرية عطل كارل بوا	نجمة واحدة	40	144	بن مهيدي
قرية عطل التعاضدية العامة لمواد البناء	نجمة واحدة	186	400	بن مهيدي
فندق جيهان	نجمة واحدة	22	44	القالة
المركب السياحي البحيرة 02	نجمتين	16	40	بحيرة الطيور
إقامة فندقية دار العز	ثلاث نجوم	16	80	القالة
المجموع		**767**	**1965**	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية بولاية الطارف.

نلاحظ من خلال الجدول أن ولاية الطارف بها 23 مؤسسة سياحية ناشطة تابعة للقطاع الخاص بطاقة استيعاب قدرت بـ 767 غرفة و1965 سريرا، فمن خلال طبيعة المؤسسات الناشطة ونوعها فهي مقسمة كما يلي: 11 فندقا والتي تصدرت القائمة بنسبة 47.82%، ثم تليها الإقامات السياحية بنسبة 26.08%، وأخيرا تأتي النزل، قرية العطل والمركبات السياحية التي تشغل نسبا متساوية من مجموع المؤسسات قدرت ب 8.7%.

أما إذا ما قسمنا هذه المؤسسات الفندقية حسب درجة التصنيف فإننا نجد أن ولاية الطارف أعلى درجة تصنيف لمؤسساتها هي ذات 3 نجوم نجدها في الإقامة السياحية دار العز بالقالة فقط، في حين أن النسبة الأكبر كانت من نصيب المؤسسات السياحية ذات النجمة الواحدة بنسبة قدرت بـ 47.82%، و04 مؤسسات من الصنف نجمتين بنسبة 17.39%، وما تبقى كان لـ 07 مؤسسات لا زالت قيد التصنيف أي بما يعادل نسبة 30.43%.

وعليه، فإنه وعلى الرغم من التنوع في طبيعة المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة في ولاية الطارف إلا أنها تبقى نسب ومعدلات غير كافية مقارنة بالولايات الأخرى وإلى ما تملكه ولاية الطارف من مقومات لا مثيل لها، مما يجعلها لا ترقى لمستوى المنافسة المحلية والوطنية.

1- عدد المتوافدين على مستوى المؤسسات الفندقية: يتوافد سنويا على ولاية الطارف عدد معتبر من السواح، لكن لم يصل للعدد الذي تطمح إليه السلطات المعنية ، والجدول (3-25) الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-25): عدد المتوافدين على مستوى المؤسسات الفندقية لولاية الطارف (2021-2022)

السنة	عدد المؤسسات الفندقية	الوافدين	الليالي
2021	17	11600	13874
2022	23	23695	68563

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية الطارف

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد المتوافدين على المؤسسات السياحية ارتفع من 11600 إلى 23695 بمتوسط ليلة واحدة، وهذا يرجع أولا لرفع التدابير التي كانت موضوعة خلال جائحة وباء كوفيد 19، إضافة إلى كون ولاية الطارف منطقة سياحية وحدودية، ومن هنا نستنتج أن العدد الإجمالي المتوافد على الولاية قليل جدا مقارنة مع المقومات السياحية التي تزخر بها، إضافة أن الوصول الإجمالي للوافدين يقابله طاقة استقبال تقدر بـ 1965 سرير، وهذه السعة كما نلاحظ لا تغطي حتى الطلب السياحي المحلي وليس الأجنبي هذا إذا تم الوصول خلال فترات متقاربة و المكوث لفترات طويلة، ولهذا تسهر السلطات المعنية بالقطاع في الولاية على تكثيف جهودها من أجل رفع طاقات الإيواء، من خلال زيادة الاستثمارات السياحية في مناطق التوسع السياحي للولاية.

ثانيا: المنابع الحموية: تمثل السياحة الحموية في الطارف معلما إضافيا للقطاع بالولاية التي بها 06 ينابيع حموية ذات مؤهلات علاجية، تساهم مياهها في العلاج من عدة أمراض كالروماتيزم والأعصاب والجلد وأمراض المفاصل وتصلب الشرايين. وحسب القائمين على القطاع، فإن مديرية السياحة بالولاية استقبلت العديد من الطلبات للاستثمار في هذه المنابع الحموية، وتعكف حاليا على دراستها بغية جعل المنابع قبلة للسياحة قصد العلاج والاستجمام. والجدول (3-26) يبرز هذه المنابع وأهم خصائصها كما يلي:

الجدول رقم (3-26): الينابيع الحموية لولاية الطارف

اسم الحمام	الموقع	درجة حرارة مياهه	قوة التدفق
سيدي طراد	7 كلم شرق مقر بلدية الزيتونة	68 درجة مئوية	2.5 لتر/ثانية
زطوط	6 كلم شرق بلدية بوحجار	40-68 درجة مئوية	2 لتر/ثانية
سيدي جاب الله	بلدية بحيرة الطيور	35.5 درجة مئوية	0.4 لتر/ثانية
ماكسنة	بلدية بوقوس	38 درجة مئوية	0.9 لتر/ثانية
بني صالح	بلدية بني صالح	49 درجة مئوية	3 لتر/ثانية
زايد	بلدية بوحجار	40-68 درجة مئوية	2 لتر/ثانية

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

ثالثا: الوكالات السياحية والأسفار: توفر الوكالات السياحية في ولاية الطارف مجموعة من الخدمات والتسهيلات لضمان راحة مثالية لزبائنها، كأن تنظم الرحلات الدراسية، التعليمية والثقافية لغرض إكتشاف المواقع والمعالم، كما تسهل خدمات الأسفار المتعلقة بحجز وبيع تذاكر الطيران الوطنية والدولية والبحرية، حجز الفنادق وذلك سعيا منها للإرتقاء بالسياحة المحلية إلى المستوى الوطني والدولي. حيث يمكن إبراز الوكالات السياحية في ولاية الطارف من خلال الجدول (3-27) التالي:

الجدول رقم (3-27): القائمة الإسمية لوكالات السياحة والأسفار المعتمدة بولاية الطارف

تسمية المؤسسة السياحية	نوعها	البلدية
المرجان تور	وكالة	الطارف
ديدا للأسفار والسياحة	فرع وكالة	الطارف
العابد للسياحة والسفر	وكالة	الطارف
زهير للأسفار	فرع وكالة	البسباس
إلياس تور	فرع وكالة	الشط
موندوفي فواياج	وكالة	الذرعان
كوكياج للسياحة والأسفار	وكالة	الطارف
جولي فواياج	وكالة	القالة
أوهيب للسياحة والأسفار	وكالة	الطارف
بن متير للسياحة والأسفار	وكالة	الطارف
دين للسياحة والأسفار	وكالة	عين العسل
المرجان تور	فرع وكالة	بن مهيدي
ديدا للأسفار والسياحة	فرع وكالة	القالة
سايغي للسياحة والأسفار	وكالة	الذرعان
الإنصاف تور	وكالة	الذرعان
طويل للسياحة والأسفار	وكالة	الطارف
بن اعراب للسياحة	وكالة	الذرعان
بونوالة توريزم فواياج	وكالة	الطارف
بوسواك ترافل	وكالة	بوثلجة
وصايا توريزم إي فواياج	وكالة	الطارف
الأيل للسياحة والأسفار	وكالة	الطارف
جولي فواياج	فرع وكالة	الطارف
نوميديا ترافل سرفيس	فرع وكالة	الطارف
يوبي للسياحة والأسفار	فرع وكالة	الطارف
ملوكي للسفر	وكالة	الطارف

الحاج فداوي للسياحة والأسفار	وكالة	الذرعان
لعجامة للسياحة والأسفار	وكالة	القالة
بالميرا ترافل	وكالة	البسباس
سكاي وان ترافل	وكالة	الطارف
تحري تور	وكالة	الطارف

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ولاية الطارف يوجد 30 مؤسسة سياحية ناشطة في قطاع التسويق للسياحة المحلية الداخلية والخارجية موزعة بين 22 وكالة أم و08 فروع وكالات، فمن خلال المعطيات سابقة الذكر نجد أن 16 وكالة متمركزة في بلدية الطارف فقط، أي ما يعادل نسبة 53.3% من المجموع الكلي للوكالات على مستوى الولاية والباقي موزع على كل من بلدية الشط، الذرعان، البسباس والقالة بنسب متفاوتة. وعليه نستنتج أن باقي البلديات مهمشة من حيث توفير الوكالات السياحية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن عدد الوكالات السياحية المعتمدة في ولاية الطارف في تطور مستمر إلا أن هذه المعدلات تبقى غير كافية لتغطية كامل رغبات السكان وميولاتهم.

1- مساهمة وكالات السياحة والأسفار في التوظيف: وهو ما يوضحه الجدول (3-28) كما يلي:

الجدول رقم (3-28): تطور مناصب الشغل في الوكالات السياحية لولاية الطارف

السنة	عدد مناصب الشغل الموجودة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
2020	31	06
2021	37	13
2022	50	10

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

نلاحظ من خلال الجدول أن توفير مناصب شغل جديدة يرتبط طرديا مع عدد الوكالات السياحية، بمعنى أن زيادة عدد الوكالات السياحية يقابله الزيادة في التشغيل(التوظيف). ففي سنة 2020، كان عدد الوكالات السياحية 17 وكالة ب 31 موظف، ثم ارتفع هذا العدد إلى 37 موظف سنة 2021 ذلك أنه تم زيادة وكالات جديدة على مستوى الولاية، مما أدى إلى خلق 6 مناصب جديدة. أما في سنة 2022، فقد بلغ عدد الوكالات السياحية في ولاية الطارف 28 وكالة بإجمالي موظفين بلغ 50 موظف وهذا راجع إلى أنه تم إنشاء وتهيئة 6 وكالات سياحية جديدة، مع العلم أن كل وكالة توظف بمعدل عاملين. وفي أواخر 2022 أعلنت مديرية السياحة

والصناعات التقليدية لولاية الطارف عن توفير 10 مناصب شغل جديدة على مستوى خمس وكالات حديثة النشأة.

المطلب الرابع: مشاكل المستثمرين الوطنيين الخواص لولاية الطارف

تواجه ولاية الطارف العديد من المشاكل والمعيقات التي تحول دون نمو الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة ومن بين أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

أولا: مشاكل المستثمرين الوطنيين الخواص في ولاية الطارف: من المعطيات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، تم ذكر أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمر السياحي الخاص وهي كما يلي:[1]

1- مشاكل التمويل: تماطل المؤسسات البنكية فيما يخص التمويل و فرض ضمانات كثيرة، إضافة أن البعض يطالب برفع نسبة مساهمة الدولة في تمويل المشاريع السياحية.

2- مشكل العقار السياحي: يتمثل في:

✓ إذا كان العقار ضمن مناطق التوسع السياحي أو عند إجراء التحقيق العقاري تبين أن الملكية تعود للدولة فهذا لا يشكل عائقا كبيرا، فالعقار السياحي يمكن الحصول عليه في إطار الامتياز، أما إذا كان العقار يرجع ملكيته للخواص فيصعب الحصول عليه في حالة رفض المالك بيعها؛

✓ ارتفاع ثمن الإتاوات الخاصة بالعقار المقدرة ب 15000 للمتر المربع والمحدد من طرف مديرية أملاك الدولة، وهو مبلغ مرتفع مقارنة بباقي الولايات؛

✓ معظم المستثمرون يرغبون في الاستثمار في الغابات الترفيهية لأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير وإنشاؤها يكون خلال فترة قصيرة و عائدها مضمون، لكن يوجد عائق مع محافظة الغابات الذي يدرس الملف على مستوى مصالحهم ثم يرفع إلى الجهات العليا. إضافة إلى مشكل أن معظم الأراضي بولاية الطارف غابية وفلاحية؛

✓ ازدواجية منح الرخصة فيما يخص العقارات الحموية، حيث يتم منح امتياز للأرضية ورخصة أخرى لاستغلال المياه، هذه الأخيرة تمنح من قبل الوزارة، مما يصعب الإجراءات وجعلها أكثر روتينية ومطولة، ما تدفع بالمستثمر تغيير نشاط مشروعه أو الاستغناء عنه كليا.

[1] سارة عجمي، أمينة تريدي، **الاستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي "حالة ولاية الطارف"**، اليوم الدراسي حول: الاستثمار السياحي في الجزائر- التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 10.

3- العوائق الإدارية: يواجه المستثمر السياحي عوائق إدارية وبيروقراطية كبيرة منها الرشوة والمحسوبية، هذا منذ وضعه الملف حتى بداية نشاطه، فقد تستغرق العملية سنوات والملف من مصلحة لأخرى، ومن مكتب لآخر والإجراءات الروتينية المطولة التي تقلل من طموحه.

4- نقص الوعي الاستثماري: لا تزال هناك فجوة في الوعي الاستثماري، فمن المهم جدا إدراك تنوع موضوعات حقوق الملكية لعامل السياحة وأساليب التطوير والتشغيل وموضوعات معاملات السوق لتحقيق الابتكار والتطور السريع لصناعة السياحة. حيث يحدد النظام الاقتصادي للسوق بأكمله أن الولاية يجب أن تبتكر في تطوير المشاريع السياحية والصناعات والإصلاح لتعديل الهيكل الصناعي وتنظيم الصناعات والأهم من ذلك تعزيز النمو الاقتصادي.

5- تدني مستوى الخدمات السياحية: وذلك راجع إلى:

- ✓ خدمات طبيعية في شكلها التقليدي خاصة في تسيير المعاملات المالية؛
- ✓ تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والإتصال وعدم تهيئتها بما يتوافق وتطلعات هذا القطاع؛
- ✓ النقص في تأهيل وكفاءة ومهنية المستخدمين؛
- ✓ قلة المرافق والمواصلات؛
- ✓ ارتفاع الأسعار وقلة الجودة.

ثانيا: مشاريع الاستثمار السياحي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ولاية الطارف: عمدت مصالح الولاية السياحية إلى تبني مخطط التهيئة السياحية الذي من شأنه:[1]

1- تهيئة المواقع السياحية: وذلك من خلال:

- ✓ تهيئة أربع مناطق وسع سياحي (كاب روزا، حنايا، المفرغ شرقي، المفرغ غرب) بعد الانتهاء من الدراسة؛
- ✓ تهيئة وتجهيز خمسة عشر (15) شاطئ سباحة مرخص به (العوينات، الملاح، الجبل، الشاطئ الكبير، الرمال الذهبية، البلح، الدراوش، البطاح، قمة روزا، حنايا، القالة القديمة، مسيدا، الصبي، الشط)؛
- ✓ تهيئة التحصيص السياحي؛
- ✓ تهيئة للمسارين السياحيين "القالة والزيتونة"؛
- ✓ تهيئة محطتين مناخيتين (02) بوقوس والزيتونة؛

[1] نور رزيق، سمير عيوب، **تقييم بيئة الاستثمار السياحي في ولاية الطارف: الموارد والإمكانيات**، اليوم الدراسي حول: الاستثمار السياحي في الجزائر-التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

كما عمدت السلطات المحلية للولاية إلى تهيئة بعض المرافق العمومية كدعم لقطاع السياحة في شكل استثمار عمومي من شأنه تنمية هذا القطاع مما يعود على تنمية الولاية بشكل عام، ومن بعض هذه المرافق نذكرها في الجدول (3-29) التالي:

الجدول رقم (3-29): قائمة المنشآت القاعدية السياحية لولاية الطارف وأماكن تواجدها

طبيعة المكان	البلدية	اسم المكان
أماكن للراحة	القالة	غابة الاستجمام طنقة
	عين العسل	غابة الاستجمام عن العسل
	بوثلجة	غابة الاستجمام القرقور
أماكن للنزهة	القالة	حظيرة الحيوانات وحظيرة الألعاب المائية برابطية
		مسرح الهواء الطلق

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية الطارف، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/16، على الساعة: 13:23.

2- تحسين المواقع السياحية: وذلك من خلال:

- ✓ تطوير وتجهيز المواقع على حافة البحيرات (الملاح، أبيرة، طنقة وبحيرة الطيور) بالهياكل الخفيفة؛
- ✓ إنشاء غابات ترفيهية جديدة؛
- ✓ فتح مسالك وتهيئة أربعة (04) شواطئ جديدة غير مسموحة للسباح؛
- ✓ ترميم المواقع التاريخية والثقافية (كنائس القلعة، قصر لالة فاطمة، حصن فرنسا، الطاحونة)؛
- ✓ إنشاء طريق مزدوج يربط بين ولاية سيدي سالم عنابة وبلدية شط ولاية الطرف لتحسين المواقع السياحية؛
- ✓ تغيير النشاط من ميناء الصيد القديم إلى المرسى (تجديد الميناء وتطوير الكورنيش وتركيب المعدات التجارية)؛
- ✓ تركيب المعدات في الهياكل الخفيفة في مناطق الاستراحة.

كما تعمد مصالح السياحة الولائية إلى التوسع وتهيئة مناطق سياحية جديدة استغلالا للطاقات الهائلة التي تزخر بها الولاية ومحاولة جعل الولاية وجهة سياحية بامتياز لكل الراغبين في هذا المجال سواء مستثمرين أو مستهلكين، والجدول (3-30) التالي يبين أهم المناطق القابلة للتوسع ومساحتها:

الجدول رقم (3-30): قائمة مناطق التوسع السياحي لولاية الطارف

تسمية المناطق	مسيدا	قمة روزا	الحنايا	المفرغ الشرقي	المفرغ الغربي	المجموع
المساحة(هكتار)	565	900	870	1600	1075	**5010**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/16، على الساعة: 13:24.

3- تحسين النشاط السياحي: من خلال:

- ✓ إنجاز خطة ترويجية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية (أدلة سياحية، خرائط سياحية)؛
- ✓ تخصيص ميزانية للجمعيات لتنظيم الأنشطة السياحية خلال الموسم؛
- ✓ تنظيم مهرجانات وطنية ودولية بمسرح القلعة المكشوف خلال فصل الصيف؛
- ✓ إنشاء ورشات حرفية وأعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم لتحسين الأنشطة الحرفية (زيت الضرو والمرجان).

وبشأن أهم الإنجازات الهامة بالطارف يسجل هنا تقدم أشغال بناء ميناء الصيد الجديد بالقالة بنسبة 90 بالمائة والذي سيسع 422 قاربا من شتى الأصناف، ومن جهة ثانية يجرى حاليا إنجاز محطة تيرمو- كهربائية بدراوش بلدية بريحان بقدرة 1.200 ميغاواط، إلى جانب تحويل ميناء الصيد القديم للقالة إلى ميناء للترفيه فضلا عن مشروع أنبوب غاز المميع سردينيا، إيطاليا. حيث تمت الموافقة لحد الآن على 44 مشروعا استثماريا على مساحة إجمالية تناهز 80 هكتارا بغلاف مالي يتجاوز 850 مليار سنتيم، ستوفر 3 آلاف منصب شغل مباشر.

والجدول (3-31) يبين حصيلة المشاريع الخاصة بالإستثمار السياحي لولاية الطارف.

الجدول رقم (3-31): حصيلة المشاريع الخاصة بالاستثمار السياحي بولاية الطارف

المشاريع	العدد
المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية	45
المشاريع المتحصلة على رخص البناء	44
المشاريع قيد الإنجاز	11
المشاريع المتوقفة	19
المشاريع التي لم تنطلق بعد	09
المشاريع المنتهية في طور الدخول حيز الاستغلال	06
المشاريع المقترحة للإلغاء	04
إجمالي المشاريع	**138**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/05/16، على الساعة: 13:30.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلطات المحلية بولاية الطارف قامت بفتح الباب للقطاع الاستثماري الخاص للمشاركة في النشاط السياحي، وذلك بمجموع 45 مشروع استثماري خاص، منها 44 مشروع متحصل على رخص البناء، 06 مشاريع منتهية في طور الدخول حيز الاستغلال، 11 مشروع قيد الإنجاز، 09 مشاريع لم تنطلق بعد و19 مشروع متوقف.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن المؤسسات السياحية الخاصة في ولاية الطارف تنشط لكن في حدود ضيقة جدا نظرا للعراقيل التي تواجهها والمحيط الداخلي والخارجي غير الملائم، إضافة إلى توجه السلطات إلى إنجاز مشاريع سياحية خاصة، وبالتالي نقول أن الاستثمار السياحي ساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي لكن هذه المساهمة محتشمة.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، يمكننا أن نستخلص أنه وعلى الرغم من امتلاك الجزائر ثروة سياحية هائلة كما تمت الإشارة إليه في هذا الفصل، إلا أن نسبة إسهام السياحة في دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادره لا تزال جد ضعيفة، ولا ترتقي وحجم الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة لديها، حيث أن المتابع لسياسات الاستثمار وللواقع السياحي يلمس عدة نقائص ومشكلات تعانيها السياحة الجزائرية بصفة عامة والسياحة في ولاية الطارف بصفة خاصة، وهذا طبعا يعود في الأساس إلى غياب إستراتيجية حقيقة وواضحة، وقبل ذلك رغبة سياسية فعلية تجعل من هذه السياحة قطاعا إستراتيجيا وليس ثانويا، وهذا ما يستدعي بذل جهود أكبر من قبل السلطات الجزائرية والقائمين على قطاع السياحة في بلادنا وإعادة النظر مرة أخرى في إستراتيجيات التنمية السياحية وإعطاء السياحة أولويات أكثر واهتمام أكبر في متابعة وتطبيق المشاريع وهذا للدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في ولاية الطارف في تنمية الاقتصاد الجزائري والإسهام بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

إن السياحة من الصناعات التي ذاع صيتها على مستوى اقتصاديات العالم خاصة مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 م، لذلك من خلال هذه الدراسة حاولت التطرق إلى أهم العناصر المتعلقة بموضوع السياحة وهذا في سبيل البحث عن إبراز دورها في بلوغ وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث المتكاملة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية خاصة وأن الجزائر تعد من بين الدول التي تمتلك خزانا سياحيا هاما يستدعي تنميته والاستفادة منه في توفير أحد الشروط التي تستطيع بواسطتها تعزيز قدرتها التنافسية والإدماج في الإقتصاد العالمي. إلا أن نصيبها من السياحة لا يزال ضئيلا ولا زالت لم تحجز مكانة لها في الخريطة السياحية العالمية التي تتماشى مع الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتوفر عليها وهذا راجع إلى إهمال السياحة ضمن مخططات التنمية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال وعدم انتهاجها إستراتيجية واضحة تمكن من إبراز المؤهلات السياحية للجزائر وجعلها من الوجهات السياحية المفضلة للسياح الأجانب.

اختبار الفرضيات

- إن السياحة المستدامة هي همزة الوصل بين احتياجات الزوار والبلد المضيفة لهم، والجزائر من بين تلك الدول التي تسعى إلى ترقية وتطوير السياحة الجزائرية، وهو ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والذي كان من شأنه جعل السياحة قطاعا مهما مساهما في تنمية الاقتصاد الوطني وتثمين التراث التاريخي والثقافي والديني للجزائر. وعلى العموم فإن هذا المخطط يهدف إلى تحسين صورة الجزائر والسياحة الجزائرية بصفه دائمة، إلا أنه وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة فإن السياحة المستدامة في الجزائر تبقى بعيده لبلوغ مستويات متقدمة في هذا المجال. وهذا راجع إلى تهميش السياحة في الجزائر وعدم إعطائها المكانة الحقيقية ضمن مخططات التنمية، وهو ما انعكس إلى ظهور العديد من الآثار السلبية في السياحة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة. وهذا ما أظهرته نتائج التحليل لواقع مساهمة السياحة في الجزائر، وعليه صنفت الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حول عدد السياح القادمين إليها، إذ احتلت المرتبة 118 عالميا من بين 136 دولة معنية بالدراسة. **(وهذا يؤكد خطأ الفرضية الأولى)**

- تستغل الجزائر مقوماتها وإمكانياتها المادية والمالية لإقامة مشاريع استثمارية سياحية وذلك رغبة منها في زيادة إيراداتها السياحية وفقا لما تقوم بتحصيله من جمهور السائحين، وكذا تحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو رسوم أو ضرائب. كما تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، إلا أنه وبعد تحليل ودراسة نتائج المؤشرات الاقتصادية الثلاث فإننا نجد أن الميزان السياحي الجزائري يعاني عجزا، وذلك راجع إلى تفضيل الجزائريين

للسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، فنفقات الجزائريين بالخارج لا تغطيها الإيرادات المتحصل عليها من السواح الوافدين للجزائر، كذلك نتيجة الضعف المسجل على مستوى الخدمات السياحية والقطاعات الأخرى ذات الصلة كقطاع النقل والبنى التحتية والاتصالات. كما سجل ضعف كبير في حجم الطاقة الإستيعابية للفنادق فهي غير كافية لاستقبال السياح الوافدين إليها كما ونوعا، هذا على غرار أنها لا تستجيب للمعايير الدولية. **(وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية)**

- لقد أصبحت السياحة مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية، نظرا لأن بعض فئات المجتمع ترتبط أعمالهم بالسياحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تجعلهم ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح، إذ يمكن القول بأن الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل من بطالة وفقر ويساهم في تحسين مستوى معيشة الفرد لارتباط ذلك إيجابا بمتطلبات تحقيق تنميه مستدامة. لذا تسعى السياحة في الجزائر إلى تعميق الإنتماء وتنمية الوعي القومي، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود في تشجيع وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف وضع سياسات واستراتيجيات ولوائح ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة، كما تهدف السياحة الجزائرية إلى تأمين العنصر البشري عن طريق التأهيل والتدريب على اعتبار أن السياحة ترتكز على النشاط الخدماتي بالدرجة الأولى، مما يستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمة ذات جودة عالية، إلا أنه ورغم الجهود المبذولة للتقليل من نسبة البطالة في الدولة، لكنها للأسف تبقى جد ضعيفة مقارنة بما تملكه الجزائر طاقات وإمكانيات في هذا المجال.**(وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة)**

- تسعى ولاية الطارف إلى استغلال مقوماتها وإمكانياتها في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة، وذلك من خلال توفير العمالة بهدف القضاء على تفشي مشكلة البطالة، وهو ما تقوم به الوكالات السياحية في ولاية الطارف، حيث توفر مناصب شغل مستحدثة بمعدل 06 مناصب على الأقل لكل سنة. إلا أن السياحة في ولاية الطارف تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون استدامة التنمية الاجتماعية، لعل من أهمها مشكلة نقص التمويل والعقار السياحي مما أدى إلى إحصاء 13.76% من المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة لولاية الطارف هي مشاريع متوقفة، وهذا ما أثر سلبا على تداعيات تحقيق التنمية الاجتماعية في الولاية. **(وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة)**

نتائج الدراسة

وفيما يلي نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث فيما يلي:

- التنمية السياحية المستدامة هي امتداد للتنمية السياحية بمفهومها التقليدي وقد ارتبط وجودها بمختلف المشاكل التي واجهتها المجتمعات من فقر وبطالة؛
- السياحة قطاع يدرج ضمن بقيه القطاعات الإقتصادية الأخرى له دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وتهميشه يضعف أداء الإقتصاد الوطني ككل؛
- إن التنمية المستدامة هي مفهوم يقوم على ثلاث دعائم أساسية اقتصادية اجتماعية وبيئية تتميز بالترابط والتكامل في الوظيفة فيما بينها وأن تركيز الاهتمام بجانب منها على حساب الجانبين المتبقيين يضعف من كفاءتها؛
- هناك مجموعة من المعايير التي يتم تبنيها لتوضيح مدى التقدم الذي أحرزته الدول ويتم ذلك من خلال مؤشرات التنمية المستدامة وتختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر تبعا لمجموعة من المؤثرات والضوابط؛
- تمثل السياحة مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالسفر والتنقل والإقامة خارج مقر السكن الاعتيادي لأغراض متعددة كانت سابقا عبارة عن دوافع للتنزه والراحة والاستجمام بينما الآن ارتقت لتصبح سياحة ترفيهية بالأساس وسياحة لغرض العمل، سياحة علاجية كذلك سياحة تعليمية ثقافية بغية التعرف على الثقافات لمختلف البلدان؛
- عدم فعالية السياحة الجزائرية وضعف أدائها راجع لعدة أسباب سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية وهو ما يفسر إتلاف واستنزاف بعض المناطق والمواقع السياحية التي تتميز بها الجزائر من طرف السكان أو السياح على حد سواء وتفاقم ظاهرة التلوث لذا وجب على الدولة أن تتبنى إستراتيجية سياحية تراعي فعلا شروط الإستدامة وهذا ما تسعى الجزائر إلى تطبيقه في المستقبل وتراهن عليه في البحث عن حلول بديلة لخلق ثروة جديدة يعتمد عليها الإقتصاد الوطني. حيث قامت باقتراح عدة مشاريع سياحية كبرى في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي بدأ تنفيذه بداية من 2008 في مواجهة العديد من التحديات؛
- تعتبر السياحة نشاطا إنتاجيا واقتصاديا هاما يشكل صناعة حقيقية تدعم عملية التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية ومصدرا هاما للعملة الصعبة، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مساهمتها في خلق مناصب شغل جديدة لامتصاص نسبة البطالة. كما أنها تعمل على تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق الحضارية والريفية وبذلك تعد عاملا هاما في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية؛
- تعترض الجزائر في سبيل تحقيقها لتنمية سياحية مستدامة مجموعة من التحديات والمعيقات قد تكون طبيعية أو اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي بعث القلق لدى أصحاب القرار وعليه استدعى الأمر اعتمادهم على إستراتيجية

تأخذ في الحسبان العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وتكفل الاستغلال الأمثل للموارد وتضمن وجود عمليات اقتصادية طويلة الأجل تتيح لجميع الأطراف المعنية منافع اقتصادية واجتماعية توزع بالعدل وتساهم في التنمية المستدامة وهو ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030؛

- ضعف تنافسية السياحة بالجزائر مرتبط بضعف القطاعات الأخرى ذات الصلة بها كقطاع النقل والبنى التحتية والاتصالات كل هذا أضعف البلد كوجهة سياحية.

التوصيات

وبناءا على ما سبق قمنا بوضع مجموعة من التوصيات هي:

- بما أن السياحة تحولت إلى صناعة يمثل تطويرها أهم أولويات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لابد لهذه الدول أن تتعاون في إطار اتفاقية دولية تحدد الأسس الرئيسية التي تقوم عليها السياحة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة؛
- تركيز الاهتمام نحو النهوض بالسياحة لعدد من الدول خاصة الجزائر وذلك من خلال توسيع وتدعيم المساعدات التمويلية للقطاع والعمل على خلق تخصصات جديدة في مجال السياحة على مستوى المعاهد والجامعات؛
- العمل على إرساء السلام والأمن السياسيين باعتبارهما من العوامل المتحكمة في النشاط السياحي خاصة لدى الدول العربية التي شهدت مؤخرا موجات من الاضطرابات السياسية التي تنعكس سلبا على مسار السياحة بها؛
- تجديد وتطوير وكذا توسيع البنى التحتية والهياكل القاعدية من فنادق، طرق، مرافق عامة، وسائل نقل، الإتصالات والإعلامات واللوائح المنظمة للتأشيرات بما يساهم في تنشيط الحركة السياحية وتدعيم قدرتها التنافسية للإرتقاء إلى المستوى الدولي؛
- التعاون فيما بين الدول العربية للاستفادة من تجارب بعضها البعض وذلك من خلال إصدار التحفيزات الاستثمارية والمزيد من الإعفاءات الضريبية؛
- تأمين العنصر البشري عن طريق التأهيل والتدريب علما أن السياحة كقطاع ترتكز أساسا على النشاط الخدماتي بالدرجة الأولى ويستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمة ذات جودة عالية؛
- التركيز على الجانب الأمني باعتباره أحد المحددات الهامة للجذب السياحي ومدى تأثيره على سمعة البلد ومن ثم توفر السياح؛

- إنشاء مواقع إلكترونية متعلقة بالترويج والتسويق للسياحة الجزائرية وكذا العادات والتقاليد والمواقع السياحية التي تتوفر عليها الجزائر؛
- العمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في خلق مناصب شغل والعمل على تأهيل هذه المؤسسات حتى تتمكن من تحسين مستوى أداء الخدمات السياحية؛
- تحفيز وكالات السياحة والأسفار على الترويج للسياحة الجزائرية سواء داخل الوطن أو خارجه؛
- ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية باعتباره خارطة الطريق للنهوض بالسياحة من خلال العمل على إعادة انطلاق المشاريع الاستثمارية السياحية المتوقفة والتي لم تنطلق بعد؛
- العمل على تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة مواكبة لمتطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات السياحية (الطبيعية، التاريخية، الحضارية والثقافية الخ) وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها؛
- ترقية المنتوج السياحي المحلي إلى المستوى الذي يجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية من خلال الاهتمام بالصناعة التقليدية وتطويرها؛
- للارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية من طعام وشراب وتخفيض لأسعار الإقامة وغيرها من الخدمات السياحية لتحقيق الرضا والراحة للسياح والمتمثلة في وسائل النقل والمواصلات المريحة بأنواعها البرية، البحرية والجوية ومراجعة أسعار التنقل على اعتبارها المحفز الأول لبرمجة رحلات السفر؛
- تسهيل إجراءات منح التأشيرات لدخول السياح الأجانب إلى الجزائر، إذ تعتبر الجزائر تقريبا من أصعب الدول التي تمنح التأشيرة بالإضافة إلى وضع صرافات من أجل تسهيل تحويل العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية وبوضع نظام الدوام.

آفاق الدراسة

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بفتح آفاق جديدة لها لم نتمكن من الإحاطة بجميع جوانبها في دراسة واحدة، نذكر أهم هذه الآفاق فيما يلي:

- آفاق السياحة الجزائرية في ظل الأزمات العالمية؛
- دور القطاع الخاص في النهوض بالسياحة في ظل التحولات الإقتصادية؛
- دور السياحة في بناء القدرات وتحقيق التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي.

قائمة المراجع

الكتب

- إبراهيم إسماعيل الحديد، إدارة التسويق السياحي، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- أحمد الجلاد، السياحة البيئية المتواصلة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، مصر، 2002.
- أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة للطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2005.
- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار الكنوز للنشر والتوزيع، 2007.
- حمزة دراركة، الجغرافيا والمعالم السياحية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
- خديجة عزوزي، ربيع بلايلية، تطوير وترقية السياحة في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.
- رجاء الحربي هباس، التسويق السياحي في المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- زيد منير عبوي، إدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة–حالة الريادة العالمية (فرنسا)، دار حميثر للنشر، القاهرة، مصر، 2019.
- عبد الحفيظ يحياوي، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.
- عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، الطبعة الأولى، مطبعة الزهران، القاهرة، مصر، 1991.
- غادة حسن صالح، اقتصاديات السياحة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

- فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة، دار المعرفة للنشر، مصر، 2011.
- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- فؤاد عبد المنعم البكري، التسويق السياحي وتخطيط العملات الترويجية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، مصر، 2007.
- فؤاد نشوى، التنمية السياحية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.
- لمياء حفني، مقدمة عن شركات السياحة ووكالات السفر، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2011.
- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- ماهر عبد العزيز توفيق، مبادئ إدارة الفنادق، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر، الأردن، 1997.
- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، زهران للنشر، الأردن، 2013.
- محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2002.
- محمد غربي، التكامل العربي، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، 2014.
- مخلوفي عبد السلام، دور السياحة في التنمية المحلية، دار الثقافة، بشار، الجزائر، 2003.
- مرزوق عايد العقيد، النمر المهيرات بركات وآخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، 2011.
- مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، مجدلاوي للنشر، الأردن، 1997.
- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1999.
- مصطفى يوسف الكافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات النقل السياحي، دار رسلان للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015.
- مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- نائل موسى محمود سرحان، مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
- نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة- استغلال الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة-، الطبعة الأولى، دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015.

- نزيه الدباس، إدارة القرى السياحية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 (SDAT2025)، الكتاب 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، 2008.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 02،الجزائر، 2008.
- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية- دراسة تقويمية للقرى السياحية-، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2006.
- يحي بن سليمان، جمال العسالي، دراسة وتحليل القطاع السياحي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.
- رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.
- منصورية دواودي، عقبة خضراوي، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها- دراسة تحليلية-، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر، ، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

المجلات

- أحسن العايب، عبود رزقين، أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017.
- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2016.
- الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، المجلد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

- الهادي البكاي، عبد القادر قدير، دراسة وتحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الإقتصادية، العدد 01، المجلد 04، 2021.

- أمال حابس، عبود زرقين، الإستثمار السياحي في الجزائر "واقع وآفاق"-دراسة تحليلية للفترة (2008-2016)، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2018.

- أمال حابس، عبود زرقين، الاستثمار السياحي في الجزائر(واقع وآفاق)-دراسة تحليلية للفترة 2008-2016، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

- أمينة بركان، السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2014.

- بن مويزة مسعود، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية- إشارة لحالة الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة الأغواط، سنة 2018.

- تركية خليفة، التنمية السياحية المستدامة وإستراتيجية ترقيتها بالجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 05، مركز البحث العلمي للمناطق الجافة وشبه الجافة c.r.s.t.r.a، بسكرة، الجزائر، 2018.

- حكيم شبوطي، الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2011.

- حكيمة حليمي، السياحة كبديل تمويلي للإقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية: إستراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، المجلد 06، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2016.

- خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة- دراسة حالة الجزائر-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- رشيد فراح، يوسف بودلة، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

- رفعت عبد الله سليمان حسين، صورية شنبي، السعيد بن لخضر، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الإستدامة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة (JAAUTH)، العدد 03، المجلد 17، 2019.

- سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

- سهيلة حبال، نور الدين حاروش، مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني، مجلة آفاق علمية، العدد 02، المجلد 11، 2019.

- شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2011.

- عبد الباسط وفاء، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات، مجلة حقوق حلوان، العدد 12، مصر، سنة 2005.

- عبد الجليل هويدي، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.

- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، مجلة أكاديمية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

- عبد القادر عوينان، معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 04، المجلد 03، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

- عبد القادر لحسن، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012.

- عبد الكريم دكاني، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

- عصام عماري، السعيد بوعناقة، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 بين الواقع والآفاق، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر.

- عواطف خلوط، عيسى نبوية، أثر السياحة على النمو الإقتصادي بدول المغرب العربي، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 01، المجلد 15، 2018.

- عوف سليمان بن عيسى، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: آفاق ومعوقات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، المجلد 14، جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

- فتيحة فرطاس، واقع القطاع السياحي والخدمات التكميلية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 05، المجلد 10، 2020.

- فوزية بوخبزة، محمد بن عطة، إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 في الجزائر، مجلة الحوكمة: المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2021.

- ليلى بوحديد، إلهام يحياوي، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة-التجربة المصرية نموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 02، المجلد 09، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018.

- محمد يونس عبد الرحمان بلعيد وآخرون، أسس التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على الواحات الشمالية في ليبيا، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد 07، المجلد 07، جامعة المنصورة، مصر، 2020.

- محمود عبد الخالق، السياحة العالمية، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 21، القاهرة، مصر، 2003.

- مراد صاولي، الإستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات، العدد 54، جامعة الأغواط، 2017.

- مريمة الغلم، واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة التنظيم والعمل، العدد 01، المجلد 11، جامعة معسكر، الجزائر، 2022.

- مصطفى أمقران، سليمة مباركي، السياحة البيئية في الجزائر: الواقع والإمكانات، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018.

- نصيرة لعويطي، العربي عويني، آليات تمكين الإستثمار السياحي في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد 09، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

- نعيمة زعرور، وسيلة السبتي، عوامل الجذب السياحي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، 2018.

- هاجر سعيدي، لامية لعلام، دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.

- هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مجلة مقياس السياحة العالمية، العدد 05، المجلد 18، مدريد، إسبانيا، 2020.

- يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة المسيلة، سنة 2013.

الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- آسيا بالقاضي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتسيير منظمات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020.

- أنوار قرزيز، إستراتيجيات الاتصال التسويقي وأثرها في تنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإستراتيجية والتسويق-الاتصال،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020.

- إيمان العلمي، واقع التسويق السياحي في الجزائر وآفاق تطويره-دراسة حالة ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

- حاسين صكوشي، السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021.

- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

- سعيد بن لخضر، استخدام نماذج الإقتصاد القياسي في التنبؤ بمكونات السوق السياحية "دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الإقتصادي والتقنيات الكمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013.

- سعيد غاته، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية-دراسة حالة ولاية تيموشنت-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.

– سعيدة سنوسي، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.

– سمير سالمي، إدماج مبادئ التنمية المستدامة كأداة لتحسين تنافسية القطاع السياحي لدول حوض المتوسط– نحو توظيف تجارب الشمال لتحسين تنافسية القطاع السياحي الجزائري–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020.

– سميرة عميش، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة (1995–2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

– سهام بجاوية، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة استرشادية بتجربة تونس والإسقاط على الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

– صابرين جيرب، الإستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

– صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

– عادل مستوي، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

– عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة — حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

– عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.

– عبد الحفيظ مسكين، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر–حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

– عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

– عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

– عبد الله حاج محمد زحافي، أهمية التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2020.

– عبد الله عياشي، إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

– علال شيتر، مكانة السياحة الشاطئية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية – حالة ولاية بجاية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد الخدمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022.

– علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002.

– فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

– لويزة قويدر، إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.

– ليندة عميرات، التنمية المستدامة والمؤسسة– العوائق والفرص–، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009.

– محمد الناصر حميداتو، السياحة في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية–، رسالة ماجستير، تخصص الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

– محمد رحال، الجيلاني بن عمر، تقييم أداء القطاع السياحي في إطار مخططات التنمية السياحية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق فندقي وسياحي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

– محمد وزاني، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر– دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة"حمام ربي"، رسالة ماجستير، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

– مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

– نسرين عروس، السياحة البيئية في الجزائر– مقاربة إستراتيجية– دراسة إستطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018.

– نسيبة اسماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2012.

– هادية يحياوي، السياحة والتنمية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

– هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– وفيدة خرفي، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (2008–2017)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

– وليد حماش، تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

– عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

عبد القادر بلخضر، إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة–حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

-محمد أمين دالي، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018.

- نايف بن نائل، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2009.

المؤتمرات والملتقيات العلمية

- أسعد الراوي، تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني، مؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 23-25 ماي 2010.

- السعيد بربيش، حليمة شابي، دور التنويع الإقتصادي من خلال صناعة السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- سارة عجمي، أمينة تريدي، الإستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي "حالة ولاية الطارف"، اليوم الدراسي حول: الإستثمار السياحي في الجزائر- التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، يوم 06 مارس 2023.

- سمير عماري، دلندة بلحسن، التنمية السياحية في الجزائر واقعها وآفاقها المستقبلية، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2013.

- صلاح زين الدين، دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون السياحي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، يومي 26-27 أفريل 2016.

- عبد الحق بن تفات، حكيم بن جروة، مستقبل السياحة الجزائرية وسبل ترقيتها مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي البويرة، الجزائر، يومي 11- 12 ماي 2010.

- عبد المالك توبي، بودربالة رفيق، صناعة السياحة في الجزائر بين الآفاق والتحديات، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 09-10 نوفمبر 2016.

- عيسى مرازقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر- دراسة فعالية وأداء مؤسسات القطاع السياحي-، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

- لحسن دردوني، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

- لخضر مرغاد، صناعة السياحة في الجزائر: المقومات والمعوقات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24-25 أفريل 2012.

- ليلى قطاف، إيمان بوشنقير، رقية ملاحي، أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية مستغانم، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائرِ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

- ليلى قطاف، إيمان بوشنقير، رقية ملاحي، أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية مستغانم، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائرِ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

- عبد القادر بودي، أهمية التسويق السياحي في تنمية السياحة المستدامة بالجنوب الغربي، مداخلة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

- نجاة مشمس، فريد بن عبيد، دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

- نور رزيق، سمير عيوب، تقييم بيئة الاستثمار السياحي في ولاية الطارف: الموارد والإمكانيات، اليوم الدراسي حول: الإستثمار السياحي في الجزائر-التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، اليوم الدراسي حول: الإستثمار السياحي في الجزائر- التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، يوم 06 مارس 2023.

مواقع الإنترنت الرسمية

- السياحة في ولاية الطارف، على الموقع: https://www.safarway.com.

- الطارف مدينة البحيرات والمزارات السياحية، على الموقع: https://tahwaspress.dz.

- الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://data.worldbank.org.

- الموقع الرسمي للجمعية الدولية للنقل الجوي، الموقع الإلكتروني: https://www.iata.org.

- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للطيران المدني، الموقع الإلكتروني: https://www.icao.int .

- الموقع الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، التنمية المستدامة، الموقع الالكتروني: https://www.mewa.gov.sa .
- الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية المنشورة في الموقع الإلكتروني: https://www.mta.gov.dz
- مديرية السياحة والصناعات التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة، على الموقع: https://www.mta.gov.dz
- مديرية السياحة والصناعة التقليدية الطارف، على الموقع: https://el-taref.mta.gov.dz.
- موقع الإتحاد الدولي لوكالات السياحة والسفر، الموقع الإلكتروني:https://www.uftaa.org .
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، إحصائيات السياحة، الموقع: https://www.mta.gov.dz
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية (مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات)، على الموقع:
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، على الموقع: https://www.mta.gov.dz.
- ولاية الطارف، على الموقع: https://www.marefa.org.

https://annasronline.com

https://ar.trandingeconomics.com

https://aws1.discourse-cdn.com

https://www.mta.gov.dz.